الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية في جيجـــــل

" مدينة جيجــل نموذجــا "

دراســـــة مكمـــلة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعدادالطالب / الياس عياشي

إشراف:
د/ عرفـــة يمينة

لجنة المناقشة:

- علي غربي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة منتوري – قسنطينة**	**رئيسا**
- يمينة عرفة	**أستاذة محاضرة**	**جامعة منتوري- قسنطينة**	**مشرفة و مقررة**
-عبد الحميد دليمي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة منتوري- قسنطينة**	**عضوا**
- زهية سوداني	**أستاذة محاضرة**	**جامعة منتوري – قسنطينة**	**عضوة**

السنـــة الجامعية 2008-2009

الفصل الأول:مشكلة البحث

1-الإشكالية

1-1-تحديد مشكلة البحث

1-2-أسباب اختيار الموضوع

1-3-أهمية الدراسة

1-4-أهداف الدراسة

2-الفرضيات

3-تحديد المفاهيم

4-الدراسات السابقة

ا -الإشكالية :

ا -1- تحديد مشكلة ا لبحث:

تعد السياحة ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ زمن طويل ، فهي قديمة قدم حياة البشرية وعريقة عراقة التاريخ ، والإنسان عبر أزمنة طويلة في حالة ديناميكية بين السفر والتنقل طلبا للأمن والاستقرار ، وسعيا لضمان رزقه معاشه، لتتحول ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق رغباته واحتياجاته ومختلف شؤون حياته اليومية إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والتثقيف والاستجمام.

ترتبط السياحة مع قطاعات عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية، مما يجعل أمر تحديد مفهومها يختلف حسب اختلاف التخصصات العلمية للجهات الدارسة لهذه الظاهرة، فمن وجهة نظر الاقتصاديين تعتبر السياحة نشاطا اقتصاديا فهي حاجة و سلعة في آن واحد،أما الاجتماعيون فيرون أن السياحة عبارة عن هجرة –علاقات إنسانية.والسياحة هي مجموعة الأنشطة المتعلقة بالسفر، التنقل والإقامة خارج مقر السكن لأغراض متعددة، كما أصبحت تعرف باسم صناعة القرن العشرين ، لما حققته من نتائج وتطورات سريعة ، فهي تعتبر صادرات غير منظورة ، وبالتالي تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة التي تؤثر على ميزان المدفوعات ، تساهم في خلق مناصب العمل ، على اعتبار أن السياحة تعتمد على العامل البشري بدرجة كبيرة ، وبصفة عامة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومما سلف تظهر السياحة بأهميتها الكبيرة وجذورها الممتدة عبر التاريخ ، فهي لاتعدوا أن تكون تلك الظاهرة المرتبطة بمنح الإجازة السنوية المدفوعة الأجر للموظفين والعمال في مختلف القطاعات .

قديما قام الإنسان بالأسفار من منطقة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، مهما اختلفت الأغراض، سواء تعلق الأمر بدافع التجارة أو تأدية الشعائر الدينية وحتى بدافع الفضول

الثقافي ،ومن هنا يمكن إرجاع تاريخ السياحة إلى اليونانيين ،حينها شكلت المدينة عامل جدب يستقطب الأفراد والجماعات طلبا للدراسة ، وازدهرت الفكرة مع تجسيد فكرة الألعاب الاولمبية اليونانية، خصوصا وان المدن اليونانية حينئذ كانت مجهزة بالفنادق والمرشدين لاستقبال الزبائن،وفي القرن الثالث للميلاد وعلى اثر الغزوات والحملات الصليبية ،ظهرت إلى الوجود مدينة الإسكندرية التي صنفت في خانة المراكز التجارية والثقافية التي تكونت حولها مناطق سياحية بكل ماتحمله الكلمة من معنى.

وقامت روما في العهد الروماني بتجهيز المدينة مستلهمة الكثير من الإسكندرية في نمط البناء والموقع باعتبارها مركزا حضاريا محاطا بتلال مجهزة تعد فضاءات سياحية تقصدها الشرائح الغنية المدنية من اجل الاستراحة.

وأثمرت الفتوحات الإسلامية بتكوين مدن ذات إشعاع حضاري وثقافي يؤمها الأفراد من شتى أنحاء العالم بغية طلب العلم والتجارة مثل البصرة وبغداد في المشرق العربي وقرطبة في المغرب.

و تطور مفهوم السياحة في الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية، وتحدد بصفة واضحة بالتركيز على عامل المتعة والتسلية، كما ارتبط هذا التطور بالتطورات الحاصلة على الصعيد العلمي والتقني وكذا التطور الاجتماعي والاقتصادي لاسيما في الدول المصنعة،خلاله شهدت أوروبا في غضون نصف قرن فقط تشييد الفضاءات السياحية اللازمة من فنادق ومطاعم وهياكل استقبال ذات خدمات متنوعة ، عمدت على إثرها إلى تجهيز السواحل ومراكز المياه المعدنية ، مدعمة إياها بهيكلة السياحة الخارجية نحو مختلف قارات العالم."وقام توماس كوك بإنشاء أول وكالة سفر ، كما فتح مكاتب للسفر في 68 بلد وخصص وسائل النقل ،الفنادق والمطاعم للسواح ، وفي سنة 1863 نظم أول رحلة جماعية منظمة إلى سويسرا، كما اخترع صكوك السفر.(1)

1-Jean louis falcoz/.Investir dans le tourisme traité methodologique.financier.juridique fiscal.social.collection guides(sans date) p.15.

وتألق شارل ريتز منشئ الفنادق الضخمة والأنيقة، وذلك عن طريق فتحه الفندق الكبير بمدينة روما سنة 1899، وهكذا حقق الراحة لفئة اجتماعية معينة."(1)

وتوجهت الدول في العصر الحديث إلى الاعتراف بالسياحة كمورد من الموارد التي تجلب العملة الأجنبية، فمهدت السبيل نحو ذلك من خلال الاهتمام أكثر من وقت مضى بالقطاع السياحي ، ودخلت على اثر ذلك مجال المنافسة لاستقطاب الناس من الدول المصدرة للسواح، من خلال اعتماد سياساتها السياحية على الدعاية وتوسيع نطاق الإشهار، مع تبني سياسة التخطيط على المدى البعيد،وتجسدت إرادتها ميدانيا من خلال شساعة نطاق الخدمات المقدمة للسياح، من عناية تامة بالفضاءات السياحية الطبيعية والعمرانية والشواهد التاريخية.

"ومن المهم جدا الإشارة إلى أن أهم موقعين سياحيين والأكثر زيارة حاليا في العالم هما لاس فيغاس(LAS VEGAS) ، وأورلاندو(ORLANDO) ، أولهما كان صحراء قاحلة ، قبل أن يعرف بناء نزل و كزينو(LE Flamand rose)، تميز شكل الإقامة فيه بتخصصه في القمار أما الثاني فلم يكن سوى بركة قبل أن يتم إنشاء أولى الحظائر الخاصة بالعائلات والاقامات الفصلية"(2).

1-Jean louis falcoz/.Investir dans le tourisme traité methodologique.financier.juridique fiscal.social.collection guides(sans date) p.15.

2-Jean louis falcoz/.Investir dans le tourisme traité methodologique.financier.juridique fiscal.social.collection guides(sans date) p.15.

في الجزائر اكتشف الثروات السياحية مبكرا من طرف السواح الأجانب خلال مرحلة الاحتلال لاسيما جانب الاقامات الشتوية ففي سنة 1897، تأسست لجنة الاقامات الشتوية وقد ساعدت بدعايتها في تنظم الجولات، وفي 1916 تم إنشاء لجنة السياحة والتي كان من شأنها المساهمة في الجهود المقدمة من طرف نقابة المبادرة وفي 1918أقيم ديوان الدعاية ولجنة خاصة بالحفاظ على المناطق السياحية ، وفي سنة 1919 تم تأسيس فيدارلية السياحة تجمع مابين العشرين (20) نقابة الموجودة آنذاك والتي كانت تتلقى مساعدة مالية كما تأسست فيدرالية الفندقة، وفي السنة نفسها نظمت عدة جولات في الصحراء(1)،"وفي سنة 1931تأسس الديوان الجزائري للحركة الاقتصادية والسياحية، وكانت السياحة في تلك الفترة تجلب الطبقة الثرية ،أما بعد الحرب العالمية الثانية (1945) ظهر نوع ثان من مستهلكي السياحة بعد التشريع الاجتماعي الخاص بالتسلية، هم السواح ذوي المرتبات الضعيفة، اثر ذلك ظهر في الجزائر نوع آخر من السياحة خاصة بالاقامات وأخرى خاصة بالجولات."(2)

بعد الاستقلال ورثت الجزائر بعض المنشآت السياحية، والمتمثلة في 5922 سرير والموزعة على المناطق الحضرية الصحراوية والساحلية(3) ، ضمن مخططات التنمية في الجزائر لبلوغ العصرنة على ضوء النمط الغربي أخذت السياحة بعين الاعتبار، وأنشئ في سنة 1962الديوان الوطني الجزائري للسياحة والذي كان من شأنه تسيير وترقية المنتوج السياحي على المستوى المحلي الدولي.

---

(1)Belkacem heddar. rôle socio économique du tourisme-cas de l'algerie. ed Enap.1987à1988.p.p57.58

(2)Belkacem heddar. rôle socio économique du tourisme-cas de l'algerie. ed Enap.1987à1988.p.p57.58

(3)- Belkacem heddar.Op-cit.p57.58

وفي 19جوان 1963تأسست لجنة تسيير الفنادق والمطاعم(COGEHORE)، وسلم تسيير هذه المنشآت إلى الديوان الوطني للسياحة، كما تم الاتفاق على ميثاق السياحة والذي استلزم تكوين مديرية سياحية للأعمال الحرفية ، من شأنها تسيير المنشآت الموروثة(1)

وفي نفس السنة أنشئت أول وكالة جزائرية للسياحة ،وتم تشريع قانونها رسميا سنة 1968، وكان هدفها المشاركة في تنمية اقتصاد البلاد وكلفت بتنظيم الجولات عبر الجزائر .(2) وفي سنة 1964 تأسست وزارة السياحة لتسير المؤسسات السياحية، التي كانت تحت إشراف وزارة تجمع بين الشبيبة والرياضة وإدارى الشؤون السياحية(6)،وفي سنة 1966 تم حل لجنة تسيير الفنادق والمطاعم (COGEHORE) وسلم تسيير هذه المنشآت إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة، كما تم الاتفاق على ميثاق للسياحة ، والذي استلزم تكوين مديرية سياحية للأعمال الحرفية.

أما في عام 1970فقد تضمن المخطط الرباعي الأول دور الديوان الوطني الجزائري للسياحة في انجاز الاستثمارات السياحية، وترقية المنتوج السياحي ثم تم تكوين الشركة الوطنية للفندقة والسياحة(Sonatour)والشركة الوطنية للاستجمام بالمياه المعدنية(Sonatherm)والسياحة المناخية.

ودون الإطناب في السرد الكامل للمراحل التي مرت بها السياحة في بلادنا،كشفت إحصائيات لوزارة السياحة الجزائرية أن أكثر من مليون ونصف جزائري زاروا دولا أجنبية عام2006 منهم 700الف كانت وجهتم دولة تونس المجاورة، كما أكدت الإحصائيات أن حوالي 400الف فضلوا فرنسا مقابل 80الف توجهوا إلى اسبانيا، و40الف زاروا تركيا و35 ألف كانت قبلتهم الجماهيرية الليبية .

---

(1)- Ordonnance n/68-135.13mai1968.journal official n/49.p.846

(2)- Ordonnance n/68-135.13mai1968.journal official n/49.p.846

وأرجعت الوزارة زيادة الإقبال على تونس إلى قرب المسافة بين البلدين، والحوافز التي يوفرها قطاع السياحة في هذا البلد خاصة فيما يتعلق بالأسعار، إضافة إلى السماح للجزائريين بدخول تونس بدون تأشيرة،القراءة الأولية في هذه الأرقام توحي بوجود مشكلة تحول دون تطور وازدهار القطاع السياحي بالجزائر، ونصطلح عليها بمعوقات النمو،فالجزائر تتمتع بالكثير من المظاهر والمناظر الطبيعية الخلابة، تجمع بين تلاق للخضرة والبحر والجبل والصحراء إضافة إلى ما تسخر به من آثار لحضارة إنسانية عرفتها الجزائر، فالساحل الجزائري البالغ طوله الفا ومئتا كيلو متر من الشرق إلى الغرب، هبة منحت للجزائر لأن تكون مقصدا ومجالا للإستجمام والبحث عن الجمال، وما الساحل الجيجلي إلا نموذجا لتلك الهبة الربانية التي لا تتطلب إلا وجود إرادة الاهتمام لتكون نموذجا لترقية السياحة و تطويرها.

جيجل منطقة سياحية يشكو قطاعها السياحي العديد من معوقات التنمية، ولاية ساحلية تقع شرق الجزائر، يبلغ طول ساحلها 120 كلم و تشتهر بكورنيش رائع الجمال يجمع بين البحر و الجبال الصخرية الممتدة حتى حدود ولاية بجاية، و توجد به مغارات عجيبة، من أهم مدن الولاية: جيجل، الميلية، الطاهير.ومنطقة ((جيملة)) في الجنوب الغربي ذات التلال الجميلة ، وتمتاز إضافة إلى جمالها الطبيعي الساحر بتاريخ عريق حيث تعتبر من أقدم المدن الجزائرية، إذ يرجع تأسيسها إلى عهد الفينيقيين الدين حلوا بها وشيدوا المدينة (آثار منطقة الرابطة) وكذلك ميناء زيامة (شوبا)،وجود ها في مكان استراتيجي على البحر المتوسط جعلها مطمعا لعدة غزاة (الرومان الوندال البيزنطيين الجنونيين) إلى حين وصول العرب حاملين إلى سكان المنطقة رسالة الإسلام على يد موسى بن نصير وتعتبر من أكبر المناطق الساحلية محافظة على تعاليم الدين وقد تمكن سكان جيجل الأمازيغ من الاندماج مع الفاتحين العرب وبذلك خلقوا مزيجا ثقافيا جميلا.

ظلت جيجل عبر العصور مطمعا للمحتلين إلى غاية تحالف سكانها مع البحارين الأخوين التركيين بابا عروج وخير الدين، فطردوا الأسبان من المدينة و بعض المدن المجاورة(بجاية) ،وتكاثفت الجهود في بناء أسطول بحري قوي مكنهم أيضا من تحرير الجزائر (العاصمة حاليا)، واشتدت قوة هذا الأسطول في كل البحر المتوسط ،كماساهم سكان جيجل في صنع المجد البحري الجزائري بقسط هام حيث كانوا هم المقاتلين وصناع السفن، واكتسبوا من الأتراك حينها حرفا بقيت تميزهم إلى يومنا هذا خاصة فن الطبخ والحلويات والخبز،وبعد انهيار الأسطول البحري الجزائري في "معركة نفارين" 1827 في اليونان تمكنت فرنسا سنة 1830 من احتلال الجزائر.

جيجل هي الأخرى عانت كباقي مناطق الجزائر إلى اشد أنواع الاستدمار من طرف المستعمر، فقاموا بعدة ثورات فشلت ،وفي كل مرة تتعرض القبائل المحاربة إلى الإبادة والطرد إلى غاية قيام الثورة التحريرية التي هب إليها الأهالي وساندوها بكل قوة.

ورغم هذه المؤهلات مافتئ القطاع السياحي بجيجل يشكو جملة نقائص ، سيما في مجال الخدمات التي تسيل لعاب السواح .

من هذا المنطلق نحاول التعقيب عن السؤال الأساسي للبحث :

- ماهي المعوقات والعراقيل التي حالت دون النهوض بالخدمات السياحية بجيجل؟

بالإضافة إلى ذلك هناك أسئلة فرعية مكملة يمكن صياغتها على النحو التالي:

أ-كيف تساهم السياحة في التنمية الحضرية لإنعاش الاقتصاد الحضري بالمدينة الجزائرية؟

ب-هل للعراقيل الإدارية دورا في تدني مستوى الخدمات السياحية؟

ج-هل للثقافة المحلية دورا في تدني مستوى الخدمات السياحية؟

وقد أخذنا نموذجا لذلك مدينة جيجل.

I -2أسباب اختيار الموضوع:

يرجع أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، أما الذاتية فتتمثل في الاقتناع التام بالموضوع لملاءمته لطبيعة التخصص من جهة، ومن جهة أخرى بحكم معايشتي لمثل هذه المشكلات الحضرية، خصوصا وأنني اقطن مدينة حضرية ساحلية، علاوة على صلاحية الموضوع للدراسة النظرية والميدانية.

أما الأسباب الموضوعية تكمن في العلاقة الوطيدة بين الناحية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة الحضرية-ظاهرة السياحة-، والتي ألحت على المشكلة بشدة للبحث فيها، وذلك لأهمية الخدمات السياحية ودورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الحضري بالمدينة خاصة بعد الاستتباب الأمني الذي تشهده بلادنا عقب العشرية السوداء.

من وجهة مكملة فان أهم الأسباب التي دفعتني إلى الخوض في المجال السياحي في مدينة جيجل كموضوع للدراسة ،نورد منها مايلي:-عملي بقطاع الإعلام واحتكاكي خلال الربورتاجات والتحقيقات بالوكالات السياحية وأصحاب الفنادق والمخيمات والمركبات السياحية، ومعاناة هؤلاء من عقبات كثيرة تتقدمها العراقيل البيروقراطية، التي حالت دون تطوير القطاع من ناحية الخدمات، والسياسات المحلية المنتهجة في سبيل تطوير المنتوج السياحي، والتي لم تحقق لحد الآن أية تطور يستحق الإشارة.-ارتباطي الكبير بمدينة جيجل كوني اقطن منذ مدة طويلة بأحد أحيائها المطلة على شاطئ الكيلومتر الخامس، واحتكاكي الموسمي مع المصطافين من أبناء الولاية وضيوفها من السواح والمصطافين، الذين أفادوني بالكثير من الشواهد التاريخية التي تحوزها المنطقة ، والمناظر الخلابة التي تملكها ، والتي تبقى مجالا خصبا للبحث لجذورها العريقة الممتدة عبر أعماق التاريخ.-احتضان مدينة جيجل للاحتفاء الوطني لافتتاح موسم الاصطياف لعام 2005 ساعدني في اكتشاف الكثير من الأماكن السياحية التي تزخر بها جيجل،كما دفعني إلى

التساؤل حول واقع ومستقبل السياحة بجيجل، وماهي خصوصية المجال السياحي بهذه الولاية الساحلية.

-تدهور مستوى الخدمات السياحية المقدمة ، في ظل الثقافة المحلية السائدة للمجتمع الجيجلي المعروف بطابعه المحافظ،جعلني أسعى إلى بلوغ أسباب هذا التدهور ،والدور الفعال الذي تلعبه هذه الخدمات في الرقي والازدهار بقطاع السياحة.

ا-3 أهمية الدراسة:

لايختلف اثنان في كون السياحة تعتبر المتنفس الوحيد للنفس البشرية ، والكفيلة بتنمية قدراتها العقلية، من خلال الراحة التي توفرها للإنسان، لاسيما إذا ما توفرت الظروف الطبيعة والتجهيزات السياحية المعينة على ذلك، خصوصا في مجال الخدمات السياحية المقدمة،في نفس السياق لاننسى أن السياحة قادرة على استقطاب العملة الصعبة ، فمن الناحية الاقتصادية لها دورها الخاص في رقي وازدهار الشعوب،وتدخل ضمن السياسات الخارجية المنتهجة لدى الدول ،دون أن نهمل دورها في توفير وخلق مناصب شغل ، ولذلك شهدت تطورات مشهودة على مرور الأزمنة ، خصوصا مع السياسات التنموية المتبعة من سائر الحكومات في شتى دول العالم.

يرى"Dumazedier"دومازيدية" :"أن الراحة والخروج من المألوف وتنمية المعارف الشخصية ،يمكن تحقيقها بصفة كاملة خلال العطلة أكثر من الأنواع الأخرى لنشاطات التسلية(1)، من هذا المنطلق تتجلى أهمية السياحة من الناحية الاجتماعية.

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تهتم بإحدى المشكلات الحضرية بالمدينة الجزائرية ، ولعل هذه الدراسة تساهم في إلقاء الضوء على ماتعانيه المدينة من تكامل العلاقة الاجتماعية الاقتصادية ، لتباين الثقافات المختلفة في أداء وظيفة اقتصادية واحدة.

1-Dumazedier.sociologie emprique -critique et contre critique de la civilisation du loisir .paris. le seuile.1974**.p.4**

وقد تساعد نتائج هذه الدراسة في مساعدة المسؤولين في المدينة على إيجاد الحلول الناجعة في التعامل مع مشكلات السياحة واستغلالها ووضع حلولها .

يعد هذا البحث محاولة جادة قصد مشاركة أعمال سابقة تطرقت إلى الموضوع، ولما لا المساهمة في إثراء التراث السوسيولوجي بمثل هذه المواضيع ، من خلال الاستفادة من المعارف النظرية ومحاولة تطبيقها ميدانيا.

تحاول هذه الدراسة إثارة بعض القضايا المتعلقة بواقع المجتمعات الحضرية وتأثرها بمشكلات المدينة.

I-4-أهداف الدراسة:

لكل دراسة علمية أهداف يسعى الباحث إلى بلوغها، وهذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

-هدف علمي: يتمثل في محاولة وصف وتقديم تشخيص لظاهرة السياحة بالمدينة.

-محاولة معرفة العلاقة بين الخدمات السياحية والاقتصاد الحضري بالمدينة، وكيف تساهم الأولى في تطوير التنمية الحضرية .

-هدف عملي: تهدف إلى تسليط الضوء على ظاهرة حضرية سريعة الانتشار في الوسط الحضري، وهذا من خلال البحث على أهم العوامل المتحكمة والتي مست بشيء المحيط الحضري، الأمر الذي حتم دراستها وتشخيصها باعتبارها إحدى الظواهر التي تحتاج إلى دراسة علمية وموضوعية.

-تهدف الدراسة إلى لفت القائمين على شؤون ومشاكل المناطق الحضرية قصد وضع خطط مستقبلية .

-المساهمة المتواضعة جدا في مشاركة وإثراء التراث السوسيولوجي خاصة في مجال الدراسات الحضرية.

2-الفرضيات:

تماشيا وموضوع البحث فان فكرة الفروض تبلورت لـــدينا مـــن خـــلال الدراســـات والبحوث التي لها علاقة بموضوع بحثنا، بالإضافة إلى الدراسات الاستطلاعية التي قمنا بها عبر مجموع من الفنادق المنتشرة عبر المدن الساحلية لولاية جيجل ، الشيء الذي ســـهل عملية كتابة الفروض، ومن هذا المنطلق تم صياغة الفرضية الرئيسية كما يلي:

-تلعب الخدمات السياحية دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الحضري بالمدينة.

وتندرج ضمن هذه الفرضية جملة فرضيات جزئية نوجزها فيما يأتي:

-نمو الاقتصاد الحضري يتحقق في حسن استغلال الخدمات السياحية.

-العراقيل الإدارية تؤدي إلى تدني مستوى الخدمات السياحية

-القطاع غير الرسمي الخدماتي في نمو الاقتصاد الحضري.

الممارسات الاجتماعية السائدة تساعد في نمو السياحة

3-تحديد المفاهيم:

لايخلو أي بحث علمي من المفاهيم والمصطلحات العلمية ، تحدد من قبل الباحث استنادا من الفروض الموضوعية لعنوان البحث، والتي يريد اختبارها وتجريبها بغية صياغتها علـــى شكل قوانين ونظريات، مما يحتم عليه حجز حقل مستقل في بداية بحثه لتعريف وتحديـــد معاني المفاهيم العلمية التي تناولها في بحثه، ليكون القارئ على دراية بها حتى يستطيع فهم الفرضيات والنتائج النهائية التي توصلت إليها الدراسة.

ونقصد بالمفاهيم مجموعة الآراء والأفكار والمعتقدات حول أشياء محددة ، كما تعرف كونها أسماء تطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد ، وهي ليست ثابتة أو قابلة للتحول وإنما هي أفكار حركية-ديناميكية – تتبدل طبقا لـــتغير العصـــر وكـــذا تغـــير الظروف الموضوعية والحياتية (1)

1- إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. دار الطباعة ن بيروت/ط1سنة 1982ص42.41

ولأهمية تحديد المفاهيم التي تعد من أولى الخطوات التي يقوم بها الباحث في العلوم الاجتماعية عند إجرائه لأية دراسة أو بحث ، قمنا في هذا الفصل ضبط أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع بحثنا وهي : السياحة، التنمية الحضرية(الاقتصاد الحضري).

أ-تعريف السياحة:

لقد تعددت تعاريف السياحة ، وذلك يرجع إلى اختلاف الجوانب ووجهات النظر التي ينظر إليها كل باحث .فالاقتصادي يؤكد على النواحي الاقتصادية وما تجلبه من موارد مالية وتأثير ذلك على الدخل القومي وميزان المدفوعات ، بينما رجال الإعلام ينظرون إليها من وجهة نظر إعلامية ، ورجال السياسة ينظرون إليها من وجهة نظر سياسية تحقق إمكانية التعرف على قضايا وطنهم عن قرب بالاحتكاك المباشر. ومنها برزت مختلف التعاريف التي من أبرزها :

-إن السياحة صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع(1).

-السياحة هي النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي الخاص بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لاتقل عن أربع وعشرين ساعة ،لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار .(2)

- السياحة ظاهرة اجتماعية وثقافية وهي صناعة ووسيلة إعلامية (3)

السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة والى تغيير الهواء، والى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس ، والى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية ، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة ، كما تعد نتيجة لتقدم

1-BarierM.L.EtudeGeqraphiquedetourisme.revuedetourisme18eme annee.no1.paris19812
2-BarierM.L.EtudeGeqraphiquedetourisme.revuedetourisme18eme annee.no1.paris19813
3-صباح محمود محمد: الجغرافيا السياحية.مجلة الجغرافية العراقية-المجلد العاشر.بغداد.1987.ص.205.

وسائل النقل.(1)

-السياحة: هي كل الظواهر ذات الطابع الاقتصادي بالدرجة الأولى التي تترتب على وصول المسافرين إلى منطقة أو ولاية معينة وإقامتهم فيها ورحيلهم عنها وهي الظواهر التي تترابط بالتبعية.

-ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس هي مجموعة الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح.ولا يتسع المجال هنا لسرد التعاريف جميعا، ولكن نخلص منها إلى أن السياحة " عبارة عن عملية الانتقال الوقتي للأشخاص من الوطن الذي اعتادوا الإقامة فيه إلى أي مكان أخر خارج هذا الوطن والبقاء فيه مدة لاتقل عن 24 ساعة و لاتزيد عن سنة و لأي غرض غير العمل أو الإقامة الدائمة".بمعنى أن يندرج تحت الأغراض السياحية أي غرض فيما عدا العمل الذي يدر على صاحبه دخلا.

ومن هذه الأغراض الترفيه والاستجمام (السياحة والترفيه) والعلاج والاستشفاء(السياحة العلاجية)، والأغراض الاجتماعية مثل زيارة الأقارب والأصدقاء(السياحة الاجتماعية)، والأغراض الثقافية بقصد زيادة المعلومات ومشاهدة المعالم التاريخية والحضارية والمشاركة في المناسبات الثقافية والفنية (السياحة الثقافية)، والأغراض الدينية والتي تتمثل في زيارة أماكن العبادة والآثار الإسلامية، وزيارة مسجد الرسول صلعم في المدينة المنورة، وزيارة المسيحيين للقدس وللفاتيكان(سياحة دينية)، وقد تكون بقصد ممارسة الألعاب الرياضية كالألعاب الاولمبية والبطولات الدولية (سياحة رياضية)، وقد يكون للمشاركة في المناسبات والأحداث السياسية الكبيرة مثل حفلات تتويج الملوك والاشتراك في المؤتمرات والندوات الدولية، كما يحدث

1-محمود كامل: السياحة الحديثة علما وتطبيقا.القاهرة.1975.ص 13

نيويورك مقر الأمم المتحدة، ومدينة جنيف التي تضم العديد من المنظمات الدولية ، والقاهرة التي تضم بعض المنظمات الدولية .

ومما هو جدير بالذكر انه يندر أن يقوم السائح بالسفر لممارسة نوع واحد من أنواع السياحة مستقلا عن غيره من الأنواع ولا يمارس غيره، فالسائح قد يقوم بممارسة عدة أنواع من السياحة في آن واحد، فعند سفره لحضور مؤتمر سياسي يقوم بالترفيه عن نفسه وبزيارة الأماكن الثقافية والتاريخية، وقد يقوم بإجراء فحوص طبية أو بعقد صفقات تجارية وممارسة نوع من أنواع الرياضة، وهو بذلك قد مزج بين عدة أنواع من السياحة في رحلة واحدة .وهذا يعني أن أنواع السياحة أحيانا تكون متداخلة ومترابطة ويصعب الفصل بينها.

وهناك تقسيمات أخرى للسياحة بحسب طبيعتها على الوجه التالي:

1-تبعا لحركة السائحين: السياحة الدولية والسياحة الداخلية

2-تبعا لعدد السائحين:السياحة الفردية والسياحة الجماعية

3-تبعا لموسمية السياحة:السياحة الشتوية والسياحة الصيفية

4-تبعا لوسيلة المواصلات: سياحة السيارات والسياحة البحرية وسياحة الطائرات وسياحة السكك الحديدية

5-تبعا لمدة إقامة السائح:سياحة لفترة قصيرة وسياحة لفترة طويلة.

وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن تحديد حجم الحركة السياحية وإنفاق السائحين والطلب السياحي، والغرض السياحي وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية تتصل بالاستثمارات والعوائد والدخول والعمالة والتشريعات .وهذه التعاريف تفترض وسيلة انتقال وأماكن للإقامة، ثم أماكن للزيارة أي كل الخدمات ومقومات الاستهلاك اللازمة لأي إنسان ووسائل تلبية الرغبات للسائح.

وعلى ذلك فان السائح هو مستهلك ينتقل بنفسه إلى سلعة الاستهلاك ليحصل عليها مستمتعا في ذلك بمتعة السفر وليشبع رغبة من رغباته.

ويمكن هنا تقديم تعريف إجرائي للدولة السياحية بأنها" تلك الدولة التي تملك من التراث الحضاري آثارا تاريخية أو معالم فكرية وثقافية تمكن الدارسين-محترفين وهواة-من تتبع قصة الحضارة".ويتسع هذا التعريف ليشمل الدول التي تتمتع بجمال الطبيعة وسحرها مما يمنح زائريها متعة لاتتوافر في غيرها.

وصناعة السياحة تختلف عن غيرها من الصناعات التصديرية الأخرى من حيث طبيعة المنافسة التي تلقاها وآثارها ، فيما تدفع المنافسة الأجنبية التي تواجهها الصناعات التصديرية إلى إجراء تغييرات في السلعة نفسها بهدف تحسين نوعها لمواجهة المنافسة الدولية، نجد أن مايمكن عمله بالنسبة لصناعة السياحة يتمثل في تهيئة أفضل الظروف التي يتلقى السائح من خلالها الخدمة السياحية التي ينشدها، لان الهدف الأساسي للدولة السياحية هو العمل على جذب اكبر عدد ممكن من السياح.

السياحة أو صناعة السياحة لا تقف على تعريف واحد بذاته، لأن لها أنواع مختلفة، وتعريف كل نوع يعتمد على الغرض الذي تقوم من أجله.

لكن تتفق جميع أنواع السياحة في العناصر السياحية الثلاثة الرئيسية الآتية والتي تكون مفهوم السياحة لدى أي شعب من الشعوب.

-مفاهيم اخرى للسياحية:

1- السائحون :وهى الطاقة البشرية التى تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم السياحية وفقاً لمتطلبات كل سائح.

2 -المعرضون :وهى الدول التي تقدم خدمة السياحة لسائحيها بعرض كل ما لديهم من إمكانات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

-3الموارد الثقافية (المعالم السياحية): باختلاف أنواعها والتي تتمثل في أنواع السياحة وتقديم التعريفات المختلفة لها فنجد منها: السياحة البيئية، السياحة العلاجية، السياحة الرياضية، السياحة الاجتماعية، سياحة التسوق، سياحة المغامرات، سياحة الشواطئ،

السياحة الفضائية، سياحة الآثار ... الخ.

بالإضافة إلى الثلاثة عناصر السابقة التي تتكون منها السياحة، إلا أن هناك نمطين أساسيين من الأنماط السياحية:

-السياحة الدولية: وهو النشاط السياحي الذي يتم تبادله ما بين الدول والسفر من حدود دولة لأخرى.

-السياحة الداخلية: وهو النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة، والتي يوجد بها جذب سياحي، أو معالم سياحية تستحق الزيارة... أي أن السياحة الداخلية هي صناعة تكون داخل حدود الدولة، ولا تخرج عن نطاقها.

لكن هذا المفهوم (مفهوم السياحة الداخلية) يختلف عند بعض الدول، فنجد أمريكا وكندا تعرفان السياحة الداخلية حسب مسافة الرحلة التي يقطعها المسافر ،فإذا كان كانت 100 كم أو أكثر بعيداً عن مقر إقامته يعتبر سائحاً داخلياً، أما في بلغاريا وألمانيا فيعرفون السائح الداخلي عل أنه المواطن الذي يقضى خمسة أيام بعيداً عن محل إقامته .. ونجد عند البلجيك والبريطانيين يكون السائح الداخلي هو الشخص الذي يقضى أربع ليالٍ أو أكثر بعيداً عن سكنه لغير أغراض العمل.

ونستخلص من ذلك التعريف العام للسياحة "الركوب براً وبحراً وجواً."

-تعريفات السياحة المختلفة: -السياحة الدينية:

هو السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها، لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان، فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو

السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري، على غرار سيناء في مصر ، وهى أرض زاخرة بالمعالم الدينية الساحرة للديانة الإسلامية والمسيحية ،ويمكن لأي سائح زيارة المواقع السياحية في سانت كاترين ومنها:جبل موسى، توجد في أعلى قمته كنيسة صغيرة وجامع. يقوم السائحون بتسلق الجبل ثم 750 درجاً من الصخر بعد منتصف الليل ليروا شروق الشمس.

زيارة دير سانت كاترين ومكوناته السياحية الكنيسة الكبرى والكنيسة العليقة والمسجد الفاطمي وكتبة الدير.

قبر النبي صالح وهارون عند مدخل مدينة سانت كاترين .

دير البنات ويقع في وادي فيران وقد بني في نفس توقيت بناء دير سانت كاترين.

-السياحة العلاجية:

ويتضح التعريف من اسم هذا النوع من السياحة، فالسياحة العلاجية هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معاً بالعلاج، أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس وتنقسم إلى قسمين:

أ- السياحة بالطرق الحديثة:

وتعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بمافيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ،تساهم في علاج الأفراد الذين يلجأون إلى هذه المراكز.

ب- السياحة الاستشفائية:

تعتمد السياحة الاستشفائية على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس، بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية والروماتيزمية، وتطلق السياحة العلاجية على كلا النوعين.

أمثلة على السياحة العلاجية :تتضمن عناصر السياحة العلاجية على حمامات المياه المعدنية ومياه البحر والمصحات العلاجية.

-الأردن :تعتبر الأردن مشهورة بمناطق السياحة العلاجية والاستشفائية، فمن مواقع العلاج الطبيعي الذي يهم السواح أكثر من المستشفيات والمراكز الصحية البحر الميت وحمامات عفرا.

-حمامات عفرا :يقع على بعد 26 كم من مدينة الطفيلية في جنوب الأردن ويوجد فيها أكثر من خمسة عشر ينبوعاً .وتحتوى هذه الينابيع على المعادن التي تساهم في علاج العقم وتصلب الشرايين وفقر الدم والروماتيزم.

البحر الميت :منطقة البحر الميت مشمسة طوال العام لكن أشعة الشمس غير ضارة هناك ويمتاز البحر الميت بالطين الأسود الغنى بالأملاح والمعادن.

-لبنان :وهى من الدول المتقدمة في المصحات العلاجية لمرضى التدرن الرئوي ومواقعها في الجبال ومنها مصحة بجنس ومصحة حمانا حيث يقطنها المرضى لفترات طويلة قد تصل إلى العامين.

مصحات الإدمان والأمراض النفسية في إنجلترا"Priory Hospital" : لمعالجة الأمراض النفسية والإدمان ويوجد فيها مرضى من جميع أنحاء العالم لقضاء فترات علاجية طويلة تمتد إلى أشهر.

-دور العجزة والمسنين: وهو متوافر في نطاق واسع في أوربا والذي أصبح يمثل جزءاً من القطاع الاقتصادي في أوربا.

-واحة سيوة بمصر:تتميز واحة سيوة بمصر بمناخها الجاف طوال العام والرمال الساخنة والتي تساعد في علاج آلام المفاصل والعمود الفقرى، كما تتميز بكثرة عيون المياه التي تندفع من باطن الأرض.

فعامل الطقس الجاف هناك يساهم في الاستشفاء من أمراض الجهاز التنفسي.

الرمال الساخنة الموجودة بجبل "الدكرور" بها إشعاعات تساعد في عـــلاج الروماتيزم وشلل الأطفال والصدفية والجهاز الهضمي، أما استخدام الميـــاه الســـاخنة فينقســـم إلى قسمين مياه ساخنة عادية ومياه ساخنة كبريتية حيث يتم معالجة نوع خاص من الطـــين بهذه المياه ويعالج كثير من الأمراض الجلدية ومشاكل البشرة بالإضافة إلى علاج الجهـــاز التنفسي، لكنه لم يستخدم حتى الآن في مصر على الرغم من أنه متوافر في كـــثير مـــن البلدان الأوربية.

-السياحة الاجتماعية:

ويطلق عليها أيضاً السياحة الشعبية أو سياحة الأجازات،والسبب في تواجد مثل هذا العالمية توجب التغير في كل ما يوجد من حولنا ،فكان لابد من هذه التغيرات أن تحدث أيضاً مع السياحة لتواكب التطورات والمستحدثات العالمية لكي تضم السياحة أو تشرك معها الطبقات التي تمثل الغالبية العظمى من المجتمعات ذوى الإمكانيات المحدودة، بإعداد رحلات سياحية لهذه الطبقات غير الطبقات الثرية.

وكان أول ظهور للسياحة الاجتماعية في دول الكتلة الشرقية حيث أعدت للعاملين معسكرات فى مختلف المناطق السياحية لتجديد نشاطهم وقدراتهم النفسية والبدنية على العمل. وأصبحت السياحة الاجتماعية الآن نشطة في كثير من دول العالم حيث يتم تنظيم الرحلات السياحية الجماعية بأسعار مخفضة وتسهيلات متعددة مثل توفير أماكن الإقامة الرخيصة مثل بيوت الشباب والفنادق ثلاثة نجوم أو الأقل، أو ما يوجد مايسمى بنظام السياحة بالتقسيط الذي يتيح الفرصة لأي فرد بالسفر في أي وقت على أن يتم تسديد نفقات رحلته على عدة أقساط وهذا متبع في الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك نظام الادخار السياحي حيث يتمكن المدخرون من تخصيص نسبة معينة من دخولهم وإيداعها في صندوق للادخار من أجل السياحة وتعتبر سويسرا رائدة في هذا النظام.. وغيرها من الأنظمة الأخرى.

-سياحة السيارات والدراجات:

تندرج سياحة السيارات والدراجات تحت الأنماط السياحية الجديدة حيث تخضع لظروف ومتطلبات معينة غير موجودة إلا في عدد قليل من الدول مثل الطرق السريعة التي تربط بين الدول وبعضها البعض، ومدى توافر محطات الخدمة والصيانة ومراكز النجدة والإسعاف والاستراحات على هذه الطرق.

وهذه السياحة منتشرة فى دول أوربا والمنطقة العربيةوبالضبط بمنطقة الخليج العربي

-سياحةالمعارض:

وهى سياحة تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية والتجارية والفنية التشكيلية ومعارض الكتاب. فمن خلالها يستطيع الزائرون التعرف على آخر الإنجازات التكنولوجية والعلمية للبلدان المختلفة والتي تعتبر من عوامل الجذب السياحي وتنشيطه. وقد ارتبط هذا النوع من السياحة بالتطور الصناعي الكبير الذي حدث في مختلف بلدان العالم.

-سياحة المؤتمرات:

ارتبط هذا النوع بالتطورات الكبيرة في العلاقـــات الاقتصـــادية والسياســـية والثقافيـــة والاجتماعية بين معظم دول العالم ونجدها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياحة المعارض. ويعتمد النهوض السياحي في هذا القطاع على توافر عوامل عدة مثل اعتدال المناخ، توافر المرافق ووسائل الاتصالات، وجود الفنادق، القاعات المجهزة لعقد الاجتماعات، المطارات الدولية، موقع المدينة كمنتجع سياحي يوفر مناخـــاً ملائمـــاً لمثـــل هـــذه المـــؤتمرات.

مثال :سياحة المؤتمرات بمدينة شرم الشيخ المصرية ومن أبرز المؤتمرات التي عقدت هناك المؤتمر الدولي لصانعي السلام الذي حضره 29 من زعماء أكبر دول العالم في 13 مـــارس عام 1996.

-السياحة العلمية:أو السياحة البحثية وهى التي تشمل دراسات البيئة النباتية والحيوانيـــة (الفلورا والفونا) وكذلك دراسة حركة الطيور وهجراتها العالمية، مثال على ذلك محافظة الفيوم بمصر حيث تتميز محميات الفيوم الطبيعية في بحيرتي قارون ووادي الريان بوجـــود أنواع من الطيور المهاجرة خاصة خلال فصل الشتاء وتتوافر آنذاك سياحة صيد الطيور. وأهم أنواع الطيور المهاجرة في الفيوم (الخضراوى - الكوركى - البجـــع - الصـــقور النادرة ... الخ)

-سياحة السباقات والمهرجانات:وتنطبق علـــى ســـباقات الســـيارات والـــدراجات والمهرجانات السينمائية .. بالإضافة إلى سباقات الهجن حيث تعتبر رياضة بدوية خالصة تشهد إقبالاً هائلاً من المشاركين والسياح كما يرتبط بها كرنفالات واســـعة للأزيـــاء والفنون الشعبية مثال: السباق العالمي للهجن في شمال سيناء بمصر وجنوبهـــا خاصـــة في فصل الربيع.

-سياحة "السفاري" والمغامرات:

السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها، والبعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء، وآخرها تلك التي تكون من أجل الصيد البرى في المناطق المسموح فيها بالصيد.

-السياحة الرياضية:وهو السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها .

وعن الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة فنجدها متمثلة في ممارسة رياضة الغوص والانزلاق على الماء والصيد، ويشترط في ممارستها توافر المقومات الخاصة بها من الشواطئ الساحرة، بالإضافة إلى الملاعب والصالات وحمامات السباحة إذا كان الغرض إقامة الدورات والمسابقات الدولية.

-سياحة التجوال:

هي من أنواع السياحة المستحدثة وتتمثل فى القيام بجولات منظمة سيراً على الأقـــدام إلى مناطق نائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية وتكون الإقامة في مخيمات في البر والتعـــايش مع الطبيعة.

-سياحة التسوق: وهى سياحة حديثة أيضاً تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما تسرى عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي مثل مهرجان السياحة والتسوق بدبي من كل عام.

-السياحة الترفيهية:

من أقدم الأنماط السياحية وأكثرها انتشاراً، حيث وصلت نسبة السياحة الدولية إلى 80%. تعتبر دول حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق اجتذاباً لحركة السياحة الترفيهية لما تتمتـــع به من مقومات كثيرة كاعتدال المناخ بالإضافة إلى الشواطئ الخلابة والتي تفرعت منـــها الأنواع الأخرى كالسياحة الرياضية والعلاجية... وغيرها.

وتكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر ويـــتم ممارسة الأنواع الأخرى من السياحة معها ويطلق عليها هنا الهوايات مثل صيد الســـمك والغوص تحت الماء والانزلاق والذهاب إلى المناطق الصحراوية والجبلية والزراعية،وكـــذا صيد ملوك الخليج العربي لطائر الحبار في الصحراء الجزائرية.

-السياحة الثقافية (السياحة الأثرية والتاريخية):

يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة. ويمثل هذا النوع نسبة 10% من حركة السياحة العالمية. ونجد هذا النوع من

-السياحة الشاطئية:

تنتشر هذه السياحة في البلدان التي تتوافر لها مناطق ساحلية جذابة وبها شواطئ رملية ناعمة ومياه صافية خالية من الصخور. وتوجد في الكثير من بلدان العالم مثل دول حوض البحر المتوسط ودول البحر الكاريبي.

-سياحة الغوص:

وهى سياحة لها علاقة مباشرة بالسياحة الشاطئية في المناطق الساحلية، ويشترط قيام مثل هذا النوع من السياحة توافر كنوز رائعة بهذه المناطق الساحلية وتوافر مقومات الغوص بها مثل: الشعب المرجانية، الأسماك الملونة، المياه الدافئة طوال العام، يابس ساحر، خلجان ينابيع، حيوانات وطيور ونباتات برية نادرة وطيور أيضاً.

-الجذب السياحي أو العرض:

ويشمل جميع المقومات والمعطيات الطبيعية والحضارية والتاريخية والثقافية والفنية لبلد الزيارة السياحية، وكذلك خدمات البنية التحتية وهياكلها، وخدمات البنية السياحية الأساسية في ذلك البلد.(1)

-الطابع السياحي:

وهو الانطباع الذهني الحاصل بفعل تأثر السائح بالموقع السياحي ومظهره وعناصره المختلفة ،من معلومات وتخيلات ذهنية ومؤثرات فكرية ونفسية وعاطفية ووجدانية،والتي ينظر من خلالها الزائر للموقع وتقييمه له،مما يستدعي أن تكون هذه الصورة أصيلة و أصلية صادقة وواقعية لتحوز الرضا والقبول لدى السائح وهو غاية ما يطمح إليه القائمون على التنظيم السياحي. (2)

-المنتج السياحي:

ويقصد به المعطيات الطبيعية من تربة ومناخ وغطاء نباتي وثروة حيوانية وتشكيلات جيولوجية وجيومورفولوجية وخصائص الموقع الجغرافي، ومناخ وطقس وموارد مائية في أشكالها المتعددة..الخ، وكذلك العوامل الحضارية والثقافية: من لغة وعقلية ذهنية وضيافة وثقافة وعادات وتقاليد وفولكلور وفن.(3)

1-عبد العزيز لعرج:التراث الثقافي والسياحة، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ص37

2-عبد العزيز لعرج:التراث الثقافي والسياحة، مرجع سابق ص37

3- عبد العزيز لعرج:التراث الثقافي والسياحة، مرجع سابق ص37

-البنية التحتية والخدمات السياحية:

كشبكة المواصلات ووسائل الاتصال والطرق والمياه والكهرباء والفنادق وأماكن الإيواء والتأهيل والاستراحات والمرافق الفنية من مسارح ودور العرض وما إلى ذلك.(1)

التعريف الإجرائي للسياحة:

يمكن تعريف السياحة بأنها :

نشـــاط الســـفر بهـــدف الترفيـــه ، وتـــوفير الخـــدمات المتعلقـــة لهـــذا النشـــاط والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالإنتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلـــومترا على الأقل من مترله

لم تعد صناعة السياحة كما كانت منذ سنوات بـــل تشـــعبت فروعهـــا وتـــداخلت و أصـــــــبحت تـــــــدخل في معظـــــــم مجـــــــالات الحيـــــــاة اليومية.. لم تعد السياحة ذلك الشخص الذي يحمل حقيبة صغيرة ويسافر إلى بلـــد مـــا ليقضـــــــــي عـــــــــدة ليـــــــــال في أحـــــــــد الفنادق ويتجول بين معالم البلد الأثرية..تغير الحال وتبدل وتخطت السياحة تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتؤثر فيه وتتأثر به.

1-عبد العزيز لعرج:التراث الثقافي والسياحة، مرجع سابق

ب - التنمية الحضرية:

هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلي نشأة المجتمعات الحضرية ونموها.

وتشير التنمية الحضرية كذلك ألي زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع ، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000نسمة، واشتغال الأفراد في الإنتاج وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات ،ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي ،وتنظيم التفاعل الاجتماعي ، وترتبط التنمية بنمو الدولة ،ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الإيكولوجية والثقافة التي تؤدى إلى تنمية المدن .

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار. (1)

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب سكوت 1969 م بحثا عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن وأهتم بالأحياء المتخلفة ،ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن ، وبرامج المدن النموذجية ،ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام 1947 ،وفى عام 1968 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان،وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.

ويرى" فورستر" أن التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة ،حيث إن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين(2)

وتعرف التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة

1-حسن علي حسن ، المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة الإسكندرية ، **1991**، ص **311-312**

2 -عن/حسين رشوان ، مرجع سابق ، ص **115**

كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم، استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور إليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة، وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى (1) وترى منال طلعة محمود :إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديموقراطيا يشجع مشاركة الموطنين، وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا .(2)

ويعرف "حسين عبد الحميدرشوان "التنمية الحضرية" أنها عملية نشأه المجتمعات الحضرية ونموها ،وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغير الموجة الذي يعترى المدينة ،من حيث ازدياد الكثافة السكانية ،والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي ، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس رقابية ،وكذلك تحديد وإقامة المباني ،والتغير الجوهري في استخدام الأرض .(3)

مفاهيم أخرى للتنمية الحضرية:

1- التنمية الحضرية عملية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر الفعال في التطوير المجتمع

2- التنمية الحضرية تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد من خلال المشروعات الاقتصادية.

3-التنمية الحضرية عمليه إرادية وموجهة .

4- أنها العملية التي عن طريقها تحدث التغيرات الاجتماعية المقصودة في البشر وبالتالي يكتسبون القدرات والقيم التي تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشكلات بحيث

1-محمد عبد الفتاح محمد ، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث الازاريطة الإسكندرية ، 2002 ، ص186

2-منال طلعت ، مرجع سابق ، ص 71

2-محمد عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 188

يستطيعون إحداث التغيرات في البيئة التي يعشون فيها. وهكذا فان التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية.

-التعريف الإجرائي للتنمية الحضرية: هي ذلك النشاط الديناميكي الذي يشمل عمليات التبادل وتسويق السلع في المدينة، ومختلف الأنشطة التجارية والصناعية ومجمل الخدمات على غرار السياحة الهادفة إلى تحقيق دخل أفضل للفرد والمجتمع.

بعض المحاولات السابقة: إن بحثنا هذا لن يكون بطبيعة الحال الوحيد الذي يتطرق إلى موضوع السياحة بالجزائر،وإنما هناك بعض المحاولات التي سبقتنا في هذا السياق،وحتى إن كانت تختلف في طرحها عن مانصبوا إليه ،فإنها ساعدتنا كلية أو في جزء منها،و مهما اختلف مضمونها غير أنها لها علاقة بموضوعنا ، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع بحثنا .

أولى العديد من الباحثين لموضوع دراستنا، والمتمثل في أهمية القطاع السياحي ودوره في التنمية الحضرية ، سيما دور الخدمات السياحية في إنعاش الاقتصاد الحضرية بالمدينة، وما يترتب من مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية جراء إهمال الاستغلال العقلاني والمنظم لمؤهلات القطاع السياحي ، ولذا فقد خاض فيه الكثير من الباحثين في هذا المجال ، وسندرج دراسات مختلفة تناولت هذا الموضوع من جوانب متباينة لتبين الأهمية الكبيرة والكشف عن جوانب متعددة لظاهرة السياحة وعلاقتها بالتنمية الحضرية ، وانطلاقا من هذا حاولنا قدر الإمكان التطرق إلى بعض الدراسات ذات الصلة بالمشكلة البحثية عبر مقاربات متعددة محليا ودوليا ، وهي كالتالي:

أ-الملتقى الثالث لقسم الآثار،المنعقد بمدينة تمنراست في الفترة 17-18ديسمبر2003،لبحث دور الآثار في ترقية السياحة الثقافية.(1)

1-دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة علمية نصف سنوية منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة الجزائر ،العدد05السنة2004/2003 ص25-32

1-دراسة**/نعيمة بلفراق**،قسم العلوم القانونية-جامعة باتنة بعنوان:الإجراءات القانونية لحماية التراث الجزائري.(1)

جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدى تطبيق النصوص القانونية التي سنها المشرع الجزائري لمكافحة كل مظاهر التخريب وتسريب وتهريب الآثار،ومن نتائج هذه الدراسة:

-التراث الأثري عامل مهم في تفعيل النشاط السياحي

-النشاط السياحي بدوره يساهم بدوره بالمساهمة في دعم وإثراء الجانب الاقتصادي

-ضرورة حماية الآثار بشتى الطرق ،ومنها الوسائل القانونية لأنها تمثل الذاكرة التاريخية للشعوب.

-قانون العقوبات الجزائري لم يول اهتماما بالمخالفات او الجرائم التي تقع في القطاع السياحي،و لم يحدد كيفية التعامل مع المخالفين للقوانين الموضوعة سابقا في المراسم الأخرى المتعلقة بموضوع التراث،حيث اقتصرت النصوص التجريمية على مادتين تمس بصفة غير مباشرة المخالفات المتعلقة بهذا القطاع .

-هناك شرخ كبير في مدى تطبيق هذه القوانين مابين النظرية والتطبيق.

-المراسيم المتعلقة بقطاع السياحة وحماية التراث احتوت هي الأخرى على نصوص قانونية عقابية نظريا بالنسبة للمخالفات المرتكبة في إطار المساس بهذا التراث الوطني على اختلافه وتنوعه.

-هناك نقص كبير وغموض، بل عدم تطبيق في الواقع للقوانين التي سنها المشرع الجزائري،رغم انه المعيار الهام لحماية هذا القطاع من الاندثار ،مما أدى إلى تهريب وتسريب وتخريب المعالم التاريخية والقطع الأثرية الثمينة.

1-دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة علميةنصف سنوية منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة الجزائر ،العدد05السنة2004/2003 ص25-32

-سرقة وضياع مئات القطع الأثرية والتماثيل في مختلف المواقع بالجزائر يرجعه المختصون في علم الآثار إلى انعدام أدنى الشروط الدولية لحماية هذه الآثار، والمنصوص عليها عبر تشريعات وقوانين دولية كثيرة.

-تدهور القطاع راجع إلى ضعف الميزانية المخصصة لحماية الآثار بالجزائر، رغم أنها يمكن أن تكون مصدرا للعملة الصعبة، كما هو الشأن في الكثير من دول العالم.

2-دراسة د/**عبدا لعزيز لعرج**-قسم الآثار كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة الجزائر، بعنوان:التراث الثقافي والسياحة(1).

جاءت هذه الدراسة كمحاولة للربط بين التراث الثقافي المادي للمجتمع الجزائري من آثار قائمة في المدن القديمة والمناظر الطبيعية والمنتجات الفنية والصناعية في المتاحف، وبين السياحة الثقافية باعتبارها معيارا حضاريا معاصرا ،كما عملت على تشخيص الواقع السياحي في صورته السياسية وبنيته التحتية المادية والبشرية ،مبرزة في الأوان ذاته شروط التنمية السياحية ومدى توفرها في واقع البلاد.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

-يرتبط النشاط السياحي بالثقافة ارتباطا كبيرا ، لدرجة انه يمكن القول انه لاسياحة بدون ثقافة أو تراث ثقافي .

-تتطلب التنمية السياحية توفير الإطار البشري الكفء ،وذلك لاعتماد السياحة على التوظيف الجيد لمصادر القوى البشرية المدربة، التي تمتلك القدرة على التصرف بحكمة ،والتعامل بطرق فنية في العلاقة الإنسانية ،بحيث يضمن وجود الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، على أن يشمل ذلك جميع المستويات :الإدارية،التشغيلية والتنظيمية للعملية ،وذلك على المستوى الوطني والمحلي والإقليمي.

1-دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية،مجلة علمية نصف سنوية منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة الجزائر ،العدد05السنة2004/2003 ص44

-لابد من تقييم الوضع الحالي للموارد البشرية،وحصر مشاكلها وتحديد آفاقها،وتقدير نوعيتها ومستوياتها وتخصصاتها ،وتشخيص متطلباتها ،وذلك كله يسهل عملية وضع برامج التأهيل في الجوانب العديدة،إدارية وصحية واتصالات وعلاقات عامة.

-المعاهد العليا المتخصصة في هذه العملية،كالمعهد العالي للفندقة ومراكز التكوين المتخصصة في هذا المجال ،عليها أن تلتزم ببرامج تأهيل علمية ونفسية ،تمكن المتخرج منها أن يكون على درجة من الإنسانية، حائزا على الكياسة وحسن المعاملة وحكمة التصرف وفن الاستقبال، في مظهره وحركته وإشارته...الخ.

-هذه المظاهر مازالت ناقصة في بعض العمال مثلما يتضح حتى في أفخم الفنادق.

-الإمكانيات السياحية الكبير التي تملكها الجزائر موزعة على مناطقها المختلفة ،والتي تعد متاحفها ومواقعها الأثرية والطبيعية نواة وقواعد لتلك الإمكانيات وبنى تحتية كالهياكل والمرافق والمواصلات،مازالت في حاجة إلى مزيد التوسع والتكوين والتنظيم.

-الموارد البشرية مازالت في حاجة بدورها إلى الإعداد والتأهيل،.

-القطاع الخاص يلعب دورا هاما في المشاركة الفعلية للاستثمار في مجال السياحة ،في نيتها التحتية،وفي بعث الحركة السياحية والمساهمة في الصناعة السياحية وفي الدعاية لها والإشهار.

3-دراسة**/نجادي سارة**، مفتشة رئيسة في السياحة،بعنوان:تطوير النشاط السياحي في منطقة الجنوب.

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول السبل الواجب إتباعها من اجل تحسين السياحة بالجزائر ،لأنها تعد في الوقت الراهن من القطاعات الحيوية التي تساهم في إثراء الاقتصاد الوطني للأمم.(1)ومن أهم نتائجها :

1-دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية،مجلة علمية نصف سنوية منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة الجزائر ،العدد05السنة2004/2003 ص46

-ضرورة إتباع سياسة جديدة فيما يتعلق بالاستثمارات السياحية.

-الإسراع في وجود حلول لتفادي النقص الملحوظ من حيث الإمكانيات والسياسة المتبعة في القطاع السياحي.

-للسياحة أهمية بالغة في دعم اقتصاد البلدان وخلق مناصب الشغل ،بل هي في حد ذاتها نشاط اقتصادي قائم بذاته يتضمن العمليات الاربعة

:الإنتاج،التوزيع،التداول،الاستهلاك،وهي بالتالي تتطلب الاستثمارات الثقيلة وإعداد الدراسات ،وكذا الكفاءات والمهارات وضرورة التكيف مع التطورات .

-السياحة تمتلك بعدا حضاريا وإنسانيا يدعو إلى التقارب بين الشعوب رغم كل الاختلافات العرقية والدينية، وهذه ميزة يمكن استثمارها في تحقيق السلام والتبادل،وذلك دون الحديث عن الأهمية الاقتصادية لهذا الميدان الحيوي.

-بغية الوصول إلى الغاية المرجوة من النشاط السياحي، لابد من التنسيق بين مختلف القطاعات الأخرى من نقل ومواصلات (سلكية واللاسلكية)، والبناء والتهيئة العمرانية، والنظافة والأمن والصناعة الغذائية، والتراث الثقافي والتربية والتكوين ومختلف الخدمات الاجتماعية،وهو ماينتج عنه بكل تأكيد حركة للأموال وخلق مناصب شغل وبالتالي إنعاش عملية التنمية المحلية وما ينتج عنها من ايجابيات.

-لابد من التفكير الجدي والدراسة المعمقة ،وتخصيص الاعتمادات المالية الكافية لهذه الدراسات ،للاستفادة من هذا القطاع الحيوي خصوصا وأننا نملك مايؤهلنا لبناء صناعة سياحية ذات مستوى عالمي.

-منطقة الجنوب الجزائري تعتبر واحدة من المناطق ذات الاستقطاب الواسع للسواح،نظرا لما تتمتع به من تميز وتنوع فريد،وعليه فان أي نشاط لجذب السواح لابد أن يتجه إلى الجنوب الكبير كذلك.

-يمكن استغلال الســـياحة الصـــحراوية في تطـــوير منتوجـــات أخـــرى كالســـياحة الاستكشافية،سياحة المغامرات،السياحة الرياضية ،بالإضافة إلى السياحة الثقافية التي تبشر العديد من التقديرات المقدمة من طرف المنظمة العالمية على كونها محفز قـــوي وجـــذاب للسواح الأجانب ،وبلادنا تزخر بتراث اثري وثقافي يؤهلها لمنافسة المنتـــوج الســـياحي العالمي.

-الغايات المرجوة من النشاط السياحي لاتتحقق إلا بتحديد الأهداف الكبرى،والقـــدرة على تنفيذ البرامج المسطرة من خلال: -تثمين الطاقـــات الطبيعيـــة والثقافيـــة والدينيـــة والحضارية –تحسين نوعية الخدمات-الاهتمام بالمحيط وبعث ثقافة بيئيـــة بـــين فئـــات المجتمع-إعادة النظر في الإمكانيات الفندقية المتوفرة-التكوين الجيد والمتواصل للإطـــارات السياحية بالمنطقة وخصوصا مع التوافد الأجنبي ،والذي يستدعي من دون شك تزويـــد هذه الإطارات بمؤهلات جديدة تتوافق مع متطلبات الوقت الحاضر-فتح قنوات الاتصال بين كل الأطراف المشاركة في تنشيط القطاع السياحي، بتدعيم دور جمعية الوكالات السياحية وباقي الجمعيات التي لها علاقة بممارسة النشاط السياحي-التشجيع الجدي والمحفز لمشاريع الاستثمار السياحي-تطوير الإعلام والاتصال لما له من دور استراتيجي في تطوير الصناعة السياحية،كون الرسائل الإعلامية تقرب المنتوج المحلي مـــن الزبـــائن خصوصا الأجانب منهم.

-السياحة لايمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مســـتدامة ،كمـــا يجب أن يستند التطور السياحي إلى معايير دائمة لايؤثر على البيئة على المدى البعيد،وان يكون ناجحا اقتصاديا وعـــادلا بـــين الســـكان المحلـــيين مـــن الناحيـــة الأخلاقيـــة والاجتماعية،فالسياحة إذا ماتوفرت لها الشروط اللازمة يمكن أن تلعب دورا ايجابيـــا في التوازن والتعاون والتفاهم المتبادل والتضامن بين كل الدول.

4-دراسة أ/**عزوق عبد الكريم**،قسم الآثار-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر،بعنوان:سبل تطوير السياحة الثقافية بالجزائر.(1)

ركزت هذه الدراسة على افتقار المجتمع إلى الثقافة السياحية في الجزائر، مما كان له انعكاسا سلبيا على وضعية التراث الأثري، ومن أهم نتائجها؛

-العامل البشري سببا في الوضعية السيئة التي آل إليها التراث.

-هناك أحد عشرة عامل من شأنه المساهمة في تطوير السياحة الثقافية بالجزائر:

1-إدخال مادة التراث في المنظومة التربوية وإجراء الدراسات التطبيقية في المواقع الأثرية.

2-تنظيم أبواب مفتوحة على الآثار،بمناسبة اليوم العالمي للآثار المصادف لشهر التراثمن18افريل إلى 18ماي من كل سنة.

3-إقامة معارض مختلفة عبر المتحف.

4-دور الجمعيات الثقافية في تغيير مفهوم الثقافة لدى المجتمع، والتنسيق مع الجهات المختصة في المحافظة والتحسيس بقيمة التراث الأثري.

5-تهيئة المواقع الأثرية لاستقبال الزوار،وتوفير وسائل الراحة بها،من فنادق ومطاعم ومقاهي،مما يؤدي حتما إلى تنشيط قطاع الخدمات،امتصاص البطالة.

6-ربط علاقات مع وزارة التكوين المهني والتمهين لتكوين حرفيين مختصين في إحياء المهن والحرف التقليدية المندثرة،والتي في طريقها إلى الضياع وإعادة الاعتبار لها.

7-ربط علاقات مع وزارة المجاهدين للاهتمام بآثار ثورة التحرير الكبرى،وأثارها مازالت باقية لحد الآن،من أبراج،قلاع،سجون ومدن،فلاعتماد عليها ضروري لكتابة تاريخ الثورة الذي هو أمانة للأجيال.

8-دور الإشهار(La publicité) أو عن طريق تصوير المواقع والمعالم الأثرية(عن طريق السبونسورغ)على البطاقات،القبعات،الملابس،الصحون والأباريق خاصة في فصل

1-دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق ص74-75

الصيف والمخصصة سواء للتسويق داخل الوطن،أو للمهاجرين والأجانب لأخذها خارج الوطن كذكرى.

9-التعريف بأهمية الآثار في الاقتصاد الوطني من خلال التحسيس عن طريق برامج تلفزيونية موجهة للأطفال على شكل رسوم متحركة.

10-التعريف بالتراث الأثري من خلال مجلة خاصة موجهة للعامة.

11-وسائل الإعلام وما ممكن أن تؤديه من غرس السياحة الثقافية لدى المجتمع،خاصة إذا علمنا أن مجال الاهتمام بالآثار في الجزائر جديد والمختصون جدد،وذلك على شكل إعداد برامج مختصة سواء ،في :الوسائل السمعية من خلال إعداد حصص إذاعية حول الآثار أو الوسائل البصرية ،بتنظيم موائد مستديرة وخصص مختصة بالمواقع الأثرية والمتاحف،وكذا السياحة من قبل المختصين،وأخيرا الوسائل المكتوبة،من خلال الكتابة في مختلف الجرائد والمجلات حول مجالات الآثار .

5-دراسة /بن عبد الله نور الدين (ملحق بالحفظ والإصلاح بديوان حظيرة الأهقار الوطنية)،بعنوان السياحة والتراث الشعبي.(1)

عالجت هذه الدراسة بالخصوص في شقيها الأول مصطلح السياحة،السياحة الدينية والاقتصادية والسياحة العلمية والثقافية ،السياحة بمفهومها العام والتي يقصد بها تشيع الروح من خلال ماتقدمه له الطبيعة والتراث الثقافي والحضاري،والذي يعد جزءا من ثقافة المجتمع والأمة.

ومن أهم نتائجها:

*لتدعيم حركة السياحة الثقافية علينا السعي للحفاظ على تراثنا الثقافي ،وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها:

1-توعية مستعملي هذا المنتوج الثقافي بأهميته كإرث حضاري يعبر عن الانتماء الذاتي

1-دراسات في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق ص74-75

والشخصي .

2-تكثيف الحملات الإعلامية للتحسيس بأهمية الموروث الثقافي كمادة علمية إعلاميـــة بقصد التسلية.

3-إقامة المهرجانات والملتقيات الخاصة بهذا الإرث بما يناسب قيمته العلمية .

4-التعاون بين الأجهزة المسؤولة عن قطاع السياحة والثقافة لإبـــراز التـــراث كقيمـــة حضارية ذات جذب للزائر.

5-التطوير والتحديث الدائم في عرض المنتوج الثقافي بالشكل الجمالي اللائق وبما لايغـــير من ملامح البيئة الأصلية له.

-التراث الشعبي يعد مادة دسمة بالنسبة للسائح سواء الأجنبي أو الداخلي، وذلك من جانب الدراسة العلمية أو من جانب الترويح عن النفس ،لان التراث الشـــعبي يتضـــمن الميزتين معا.

-للمحافظة على تراثنا الشعبي ،علينا أن نوليه شيئا من الاهتمام مـــن الناحيـــة العلميـــة والدراسية قصد تدوينه،وان يستغل كمادة إعلامية اشارية .

6-دراسة أ/**حاجي ياسين رابح**، قسم الآثار –كلية العلوم الإنسانية جامعـــة الجزائـــر، بعنوان:دور الآثار في تنشيط السياحة.

تبرز هذه الدراسة دور الآثار المهم في تنشيط السياحة ،من خلال عرض بعض النمـــاذج الحية من مختلف الوطن،على غرار الإقليم الساحلي(مدينة تيقزيرت)،والهضـــاب العليـــا (مدينة تيمقاد)،والصحراوي(مدينة تهودة)،كما تعرضت ذات الدراسة إلى عرض وتطبيق قانون حماية الآثار بالجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى كالعراق مثلا.

ومن أهم نتائجها نذكر مايلي:-المواقع الآثارية تعرضت إلى أبحاث غير علمية في الفتـــرة الاستعمارية ،وهذا بسبب الجيش

1-دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق ص74-75

الفرنسي الذي استعمل المواقع لأغراض عسكرية ،فقد غيروا الكثير من الأذلة الأثرية عن مواقعها ،بالرغم من قيام معهد الآثار/جامعة الجزائر بحفرية علمية مبرمجـــة ســـنة1990-1994في نقاط معينة من الموقع الأثري لمدينة تقزيرت.

-عدم تطبيق القانون98-04خاصة المواد 31-32-33-37-38:مفادها ضرورة إحياء المباني والمعالم التاريخية بترميمها لتساهم في السياحة بجردها وتصنيفها ضمن المقاييس المعمـــول بها في تصنيف المواقع ،حسب أهمية آثارها،مع ضرورة تشهيرها وإدماجها مثلا في منشور ودليل سياحي ووضعها ضمن إطار البرنامج السياحي والثقافي في الولاية المعينة .

-المواقع الأثرية يقصدها سنويا الآف السواح ،وسكانها يفتحون الأحضـــان لاســـتقبال المصطافين من كل أنحاء الوطن ومن خارجه،هذا يؤدي إلى خلـــق مرافـــق ومركبـــات سياحية بجانب الآثار ،هذه المرافق سوف تنشط من حركة التنقل داخل المناطق الأثرية من زيارات موقعية بدورها تخلق مناصب شغل كل موسم صيفي،من مرشدين سياحيين،أعوان النظافة والأمن ..الخ،وهو مايجلب أموالا طائلة إلى السياحة،مما يساهم في الدخل البلدي والولائي وللوكالات السياحية نفسها،أي الدخل لخزينة الـــدول مـــن أموال بالعملة الصعبة والمحلية.

-كل ماسبق يساعد في الاهتمام بالآثار والتعريف بها ،ومنه انتشار الـــوعي في المجتمـــع بضرورة الحفاظ على الآثار والإبلاغ عنها إن اكتشفت كما ينص عليـــه القـــانون 98-04في المادة 77.

-إذا نشطت السياحة يعني خلق مناصب شغل مؤقتة ودائمة وهذا يعني التعريف والحفاظ على الآثار والعكس صحيح.

-انعدام الوعي وروح المسؤولية اتجاه تاريخنا الممثل في الآثار المترامية هنا وهناك هو مـــن أعظم العوامل التي تقضي على ذاكرة الشعوب،وبالتالي عدم الحفاظ على الآثار يؤدي إلى

عدم استغلال وتطوير وتنشيط المجال السياحي في المناطق السياحية ،والأمثلة على ذلـــك في بلادنا كثيرة.

-المكافأة تلعب دورا هاما في تشجيع الصالح العام في الحفاظ على الآثار والإبلاغ عنـــها مما ينعكس إيجابا على السياحة.

-العقوبات من شانها أن تلعب دورا في الحفاظ على الآثار وهـــذا بـــالتطبيق الصـــارم للعقوبات على مرتكبي جرائم السرقة والنهب وعدم التصـــريح بالمكتشـــفات الفجائيـــة والأشياء المكتشفة أثناء الأبحاث الأثرية المرخص بها وعدم تسليمها للدولة.

-تطبيق القانون وما جاء فيه بصرامة يساعد في الحفاظ على الآثار وأمنها وبالتالي تنشيط عدة مجالات أهمها السياحي.

-عرض الآثار سواء المنقولة أو غير المنقولة، في المتاحف بنوعيها المبنية والمفتوحـــة علـــى الهواء الطلق، تاريخية كانت أم طبيعية،يساعد في توسيع المجال المعـــرفي لـــدى الإنســـان الجزائري بماضيه ويعطيه تفكيرا جديدا ونظرة جديدة في الحياة، مما ينـــتج عنـــه وعـــي وإحساس بالمسؤولية اتجاه تاريخه، ويعدل سلوكه إلى سلوك راق و متحضر.

-في حالة عدم الاستقرار لايوجد استثمار سياحي بالعملتين الصعبة والمحلية،وهذا يؤثر في الحالة الاقتصادية ، حيث يتضاءل الدخل وينعدم من مجال السياحة ،فهـــي تعتـــبر –أي السياحة-من العائدات الرئيسة المهمة في الدول المجاورة كتـــونس والمغـــرب الأقصـــى والأردن وبدرجة اقل مصر ،سوريا والعراق.

-الاهتمام بالآثار يؤدي إلى الاهتمام بالسياحة في ظل سياسة حكيمـــة تفـــرض الأمـــن والاستقرار في البلاد وتعطي للقانون قوته.

-ضرورة إعادة إحياء تنشيط السياحة في المواقع الأثرية،مما يساعد على الاهتمام بصـــيانة وترميم هذه الآثار ويضمن بقاءها وبقائها يبق التاريخ ،إذ تعتبر المعـــالم شـــاهدا مـــن الشواهد الأثرية التي تؤكد تاريخ أية امة من الأمم.

7-دراسة**/محمد ساقيني**-ملحق بالحفظ والإصلاح الحظيرة الوطنية للأهقار،بعنوان التراث الأثري محرك لدواليب التنمية والتنشيط السياحي(1)

تصنف هذه الدراسة الآثار في خانة الشواهد المادية على حقب وفترات تاريخية ،وهي تمثل أهمية بالغة من الناحية العلمية والفنية،لما لها من دلالات ومعطيات تدخل ضمن ذاكرة وشخصية تراثنا الوطني والعالمي الغزير،فهذا التراث المحمي والمصنف عبارة عن مورد ومادة أولية خصبة للنشاط السياحي،كما يتمتع بقيمة علمية تاريخية كبيرة من ناحية الذاكرة الجماعية وكذا الثراء الفني.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يأتي ذكره:

-الثراء الثقافي الكبير هو في الحقيقة كنزا اثريا يروي في صمت أسرار وحكايات حضارات مرت ببلادنا فهذا الإرث الكبير يعتبر تراثا خاما قابلا للاستثمار السياحي.

-الموارد الخام تمثل أهمية بالغة من الناحية العلمية والفنية تنطوي تحت مصلحة وطنية من الناحية الأثرية والتاريخية والفنية، فهذه الأهمية تدخلها ضمن ذاكرة وشخصية تراثنا الوطني والتراث العالمي.

-كل ماتحويه مناطق بلادنا المختلفة من هاته الثروات الأثرية والتاريخية وكذا الطبيعة العذراء مدعاة للجذب السياحي وقبلة، ومحج للكثير من الزوار سواء كانوا مختصين باحثين أم هواة ومغامرين أجانب أو نظرائهم من العرب والجزائريين ،هذا كله يؤدي إلى دفع دواليب النشاط السياحي والتنمية ببلادنا.

-على الرغم من مختلف الإجراءات والجهود المتخذة من طرف الهيئات المعنية العمومية للحفاظ على هذا التراث الوطني والمصنف اغلبه كتراث عالمي ،إلا أن شبح التخريب الطبيعي والبشري لايزال يهدده.

1-دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق ص94-95

-ضرورة تكثيف الجهود ومواصلة التحسيس في أوساط المجتمع القريب والذي بإمكانه الوصول إلى هاته المواقع الأثرية الحساسة أو الهشة أحيانا لتفادي الضرر الذي قد يلحق بهذا التراث الأثري المحمي نتيجة الصدف أو أشغال تنموية.

-تمثل جميع الآثار المنتشرة في بلادنا موردا ومدعاة للجلب السياحي،وهذا مايسمى إن صح التعبير بالسياحة التراثية.

-التدفق السياحي غاية نرجوها جميعا قصد إنعاش اقتصادنا من جهة ،وقصد إشهار وتطوير تراثنا من جهة أخرى،فمن بين أهم الفوائد التي نتلقاها جراء هذا التدفق من طرف الزوار:

1-تحقيق سياحة تراثية وطبيعية حقة باستغلال الطاقة الكامنة للتراث.

2-الترويج والدعاية الإعلامية للتراث الوطني.

3-جلب الاستثمارات السياحية للقطاعين العام والخاص.

4-تحقيق موارد مالية خارج قطاع المحروقات للاقتصاد الوطني.

5-تدعيم الهياكل التراثية بأبحاث تقنية حول مختلف أوجه تراثنا السياحي بمساهمات الباحثين والأجانب والعرب والجزائريين.

6-التقليص من مشكل البطالة وذلك باستحداث مناصب شغل مؤقتة ودائمة للكثير من المواطنين.

7-الترويج للمنتوج التقليدي وهذا باحتكاك الحرفيين بالزوار على اختلاف جنسياتهم.

إن ظاهرة السياحة تشير إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الحياة الحضرية، لما لها من تأثيرا وانعكاسات على أصعدة شتى في المجتمعين الحضري والريفي.

وتعتبر ظاهرة السياحة موضوعا هاما وحساسا في الدراسات الحضرية لأن وجودها يعود إلى خلفيات طبيعة واجتماعية ، جغرافية وتضاريسية ، وتغيرات على مستوى حركة واستقرار السكان ، والتحولات التي تشهدها المجتمعات الحضرية جراء جملة عوامل مؤثرة،على غرار التزوح الريفي والهجرة الداخلية الرهيبة سيما خلال العشرية السوداء ببلادنا، والنمو السريع على حساب الموارد الطبيعية للسياحة خصوصا بالمدن الساحلية بالاستحواذ على الفضاءات السياحية التي عادة ماتكون ملكا عموميا في جيوب المدينة وأطرافها ، مما يعيق السير الحسن لنمو وتطر الاقتصاد الحضري ، كما لهذا الفصل من أهمية قصوى في توضيح بعض الرؤى وتحديد مجموعة مفاهيم محددة ، وكذا إبراز أهمية الموضوع والأهداف المرجوة من خلال الدراسة والى طرح المشكلة البحثية في الموضوع.

الفصل الثاني:التنمية الحضرية من وجهة نظر سوسيولوجية

1-مفهوم التنمية الحضرية

2- عوامل التنمية الحضرية

3- الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية

4- أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية

5- التنمية والتحديث

6- إدارة عملية التنمية

7- المناهج الحديثة المختلفة لتنمية المجتمعات المحلية

8- التنمية السياحية

1-مفهوم التنمية الحضرية:

قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدا هذا منذ عام 1951م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينضر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلي المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة وجاء في أحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958 م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدا يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية. (1) ،

فالتنمية الحضرية هي عملية تطوير المجتمعات الريفية ألي مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلي نشأة المجتمعات الحضرية ونموها.

وتشير التنمية الحضرية كذلك إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع ، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000نسمة واشتغال الأفراد في

1- منال طلعت محمود ، التنمية والمجتمع ، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة الإسكندرية ، 2001 ، ص ص 69 – 70

الإنتاج ،وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات ،ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي ،وتنظيم التفاعل الاجتماعي ، وترتبط التنمية بنمو الدولة ،ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الايكولوجية والثقافة التي تؤدى إلى تنمية المدن

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار (1)

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب سكوت سنة **1969**بحثا حول المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن واهتم بالأحياء المختلفة ،ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن ، وبرامج المدن النموذجية ،ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام **1947** ،وفى عام **1968** ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان،وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.

ويرى فورستر إن التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة ،حيث إن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين (2).

وتعرف التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى)) (3)

1-حسن علي حسن ، المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة الإسكندرية ، **1991**، ص ص **311-312**

2-حسين رشوان ، مرجع سابق ، ص **115**

3- محمد عبد الفتاح محمد ، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة الإسكندرية ، **2002** ، ص**186**

وترى منال طلعة محمود إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين ،وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا .(1)

ويعرف "حسين عبد الحميد رشوان "التنمية الحضرية" أنها عملية نشاه المجتمعات الحضرية ونموها ،وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغير الموجة الذي يعترى المدينة ،من حيث ازدياد الكثافة السكانية ،والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي ، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية ،وكذلك تجديد وإقامة المباني ،والتغير الجوهري في استخدام الأرض .(2)

2-عوامل التنمية الحضرية

صنف جون ديكي المتغيرات التي تؤدى إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية :

_1:الإنسان والجماعات 2 . البيئة الطبيعة _3 .البيئة التي صنعها الإنسان 4. النشاطات (3)

إن هذه المتغيرات لعبت دورا رئيسيا في أحدث التنمية الحضرية في مجتمع الدراسة فقد كان السبب الرئيسي هي الظاهرة الطبيعة وهى الزلزال الذي فرض على الإنسان والمجتمع صنع بيئة جديدة لمجموعة من الناس لكي تمارس فيها نشاطاتهم. وبالإضافة إلى ذلك تعود التنمية الحضرية ، ونمو المدن إلى تقدم الاختراعات الكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والموصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية التي تحتاج إليها التنمية الحضرية، وكذلك التخصص والتكامل بين المناطق الريفية والحضرية ، حيث تعتمد المدن اعتماد كبيرا على التجارة كما إن النمو السكاني الذي صاحب الثورة

1- منال طلعت ، مرجع سابق ، ص 71

2- محمد عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 188

3- حسين رشوان ، مرجع سابق ، ص24

الصناعية من **العوامل الهامة في التنمية الحضرية.**

فتكنولوجيا الصحة والعلاج أدت إلى انخفاض نسبة الوفيات وينتج عن ذلك النمو السكاني زيادة قوة العمل ويضاف إلى ذلك متغيرات تضم المهنة السائدة ،وتقسيم العمل إذا تنمو المدن نتيجة ظهور إعمال ومهنة جديدة تتراكم فوق الأعمال التقليدية ومع زيادة نمو المدن تزداد المشاكل الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من السلع والخدمات مما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية.(1)

3-الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية

لأريب إن تاريخ الظاهرة يشكل جزا لايتجزأ من كيانها الحاضر ومؤشر لما ستكون عليه في المستقبل ،كما إن هذا التاريخ يكون بعدا معرفيا له قيمته وإسهامه البارز في التفسير والتحليل والتنبؤ والتخطيط ومن خلال هذه الحقيقة سوف نقوم باستعراض الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير التنمية الحضرية فيما يلي:

أولا : **الاتجاه الثنائي:** اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف كما بذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا إن المدينة تختلف اختلافا كبيرا في أوجه النشاط الاقتصادي عن الريف المحيط بها ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة حيث لا نستطيع آن نعين بداية حقيقية لها ألا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر فقد كتب فصولا منظمة في التميز بين البدو والحضر ولقد ارجع ابن خلدون الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة ، فكتب في الفصل الأول من الباب الثاني (اعلم إن اختلاف الأجيال في أحوالهم أنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش ،فان اجتماعهم أنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وتنشيط قبل الحاجي والكمالي،فمنهم من يستعمل الفلح من ألغرس

1- حسين رشوان ،مرجع السابق ، ص 25 -26

والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان ،فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم ومعاشهم وعمرانهم (1) من القوت وآلكن والدفء أنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ، ثم اتسعت أحوال هؤلا المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلي السكون ، وتعاونوا في الزائد عن الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها ،وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمطار للتحضر .

ويتضح من ذلك أن ابن خلدون يصنف أشكال الاستيطان البشري ألي نموذجين وجوه المعاش والكسب(2)

وبالإضافة إلي هذا المنطلق تأتي الثنائية التي تحدث عنها علماء الاجتماع وسنرد فيما يلي بعض هذه الثنائيات(3):

1-تصنيف (فردناندتونيز) الكلاسيكي الشهير والذي يمثل احد قطبية المجتمع الأولى الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابية بينما يمثل القطب الأخر المجتمع الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية

2- ثنائية (دوركايم) الشهيرة التي تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي، أولهما يقوم على التضامن الآلي بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي.

قدم دوركايم نظرته إلي العلاقات الاجتماعية في المجتمعين فقال أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا ، كما أن هناك على الطرف الأخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها.

3—يفرق (ماكس فيبر) بين النماذج التقليدية والنماذج العقلية.

1-محمد الجوهري ، علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، 1997 ، ص181

2- المرجع السابق ، ص182

3-عن محمد الجوهري:مرجع سابق

4-"يميز (هواردبيكر) بين النموذج المقدس والنموذج العلماني حيث قدم مصطلحيه هذين ليقصد بالأول تلك المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغير المنعزلة (الريفية)ويقصد بالثاني تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضرية)

5- أما(روبرت رد فيلد) فيميز بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضاري ويرتكز مفهوم المجتمع الشعبي على المشاعر الجمعية الأولية التي تميز الثقافة الشعبية في مقابل المشاعر الفردية التي تسمى المجتمع الحضاري أو المدينة.

6– عرض (تشارلز كولي (لاصطلاحيه على الجماعة الأولية التي تتصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه ،مقابل الجماعة الثانوية التي تتميز بالعلاقات بين أفراد الجماعة وتدعو ألي تماسكهم وتعاونهم ومراعاتهم لثقافتهم وهي ما تتسم به الحياة الريفية.

7– يضع (سوركن) نموذجه المشهور الذي يقابل بين العائلية والتعاقدية كما يضيف إلي ذلك نمطا من أنماط العلاقات بين الجماعات وهو التفاعل الإجباري" (1)

ثانيا : الاتجاه التاريخي:

يصور الاتجاه التاريخي تطور أشكال المجتمعات المحلية الحضرية الأولى ويهتم هذا الاتجاه كذلك بدراسة تحول المناطق الريفية إلي مناطق حضرية ،ويتناول التطور والانتشار الثقافي الحضاري.

ويتمثل هذا الاتجاه في كتابات كل من جراس وكريستالر ولوتش واولمان فقد ناقش هؤلا العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وطبيعتها وتنوعها وخصائصها وكان من أشهر محاولات الاتجاه التاريخي تلك التي قدمها (جور دن تشيلد)حيث نجده يحدد بعض ملامح ما أطلق عليه (الثورة الحضرية المبكرة) ومن بين هذه الملامح الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة ، وبداية العمل بالنشاطات غير الزراعية ، وفرض الضرائب ،وتراكم رؤوس الأموال ، وإقامة المباني الضخمة ، وتطور فنون الكتابة وتعلم مبادئ

1-عن/ غريب محمد السيد ، والسيد عبدالعاطي السيد ،علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، 1988م ، ص100-101

الحساب والهندسة والفلك ، واكتساب القدرة على التعبير الفني ، ونمو التجارة.

وتناول "فوستيل دي كولا نج" تاريخ المدينة العتيقة وأرجعها إلي نفوذ الدين الحضري وعرض لويس ممفورد المدينة من وجه النظر التاريخية ،وألقى الضوء على نموها وكبر حجمها وأشار إلي أنها تمر بمراحل ونماذج معينة هي (مرحلة النشا ه ،مرحلة المدينة ،مرحلة المدينة الكبيرة ،مرحلة المدينة العظمى ،مرحلة المدينة التيرانوبوليس ،مرحلة المدينة النيكروبولويس) (1) وقد حدد بوسكوف الموجات الحضرية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ ألي مايلي:

1 – الموجة الحضرية الأولى من سنة 450 قبل الميلاد إلي سنة 500 بعد الميلاد ،وهي الفترة الكلاسيكية للتحضر حيث ظهرت فيها المدن الأولى حول مجاري الأنهار وأوديتها الخصبة.

2 – الموجة الحضرية الثانية من سنة 1000الي سنة 1800م و قد تزامنت هذه الموجه مع ما عرف في أوروبا بالعصر المظلم وقد ظهرت هذه المن لتؤدي وظائف تجارية أو دينية.

3-الموجة الحضرية الثالثة من سنة 1800م إلي الوقت الحاضر وقد ارتبطت هذه الموجة بالنمو الصناعي المكثف الذي اثر في نمو المراكز الحضرية وساعد على اتساع نطاقها مما أدى بالكثير من المدن ألي أن تخرج عن نطاق وظائفها المرسومة لها وجعلها تعاني من الكثير من المشاكل.

أما "إيريك"(2) لا مبارد فقد ميز بين أربعة أشكال من أشكال التحضر التي مر بها العالم وهي :

1-التحضر البدائي :وتحدث فيه عن محاولات عديدة من قبل الإنسان ساكن المركز العمراني بصفة عامة لإحداث التكيف مع البيئتين الفيزيقية والاجتماعية.

2–التحضر المميز: ويبدأ في هذا الشكل من أشكال التحضر ظهور المدن وتتحدد وظائفها وتستبين خصائصها وتبرز مشكلاتها وهذا النوع من التحضر كان واضحا

1-حسين رشوان ،مرجع سابق ، ص ص 42 –43

2-عن المرجع السابق

بالنسبة لمناطق مصر والعراق.

3 – التحضر الكلاسيكي: وتظهر فيه قيود عديدة حول نمو المدن وسكانها ويتسم هذا الشكل بالتمركز العاصمي وظهور الدول المدينة مثل أثينا وروما وهو يمثل بداية الاستقرار الحضري الحقيقي .

4-التحضر الصناعي: وهو المرحلة الأخيرة من التحضر التي بدأت تتضح ملامحها مع بدايات القرن العشرين حيث بدا سيل الهجرة من الريف إلي المدن أملا في الحصول على فرص عمل أفضل وتحقيق مستوى معيشي أحسن)) (1).

ثالثا الاتجاه الاقتصادي:

تمثل الحضرية وفقا لهذا التصور ، مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري ، وبالتالي ارتبط التحضر والنمو الحضري بحركة انتقال وتحول إلي تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا ، أو بمعنى ابسط انتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأولى كالصيد والزراعة ،إلي حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات ،أو هي بعبارة ثالثة حالة الانتقال من اقتصاد المعيشة إلي اقتصاد السوق ، والواقع لقد ترجم هذا التصور في صياغات وعبارات مختلفة ، أكدت كلها الاتجاه الذي غلب على معظم الدراسات الحضرية الغربية ، والأمريكية بصفة خاصة ، والتي اهتمت بدراسة الاقتصاد المتروبوليتي وأكدت الارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر. ولعل من أهم الأمثلة البارزة في هذا المجال ، دراسة "جراس"(2) في محاولته استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية سنة 1932م لقد أوضح جراس في مدخله التطوري ، علاقةالتطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ ، كما ربط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية ، وبتطور أشكال الاستيطان البشري

1- لوجلي صالح الزوي ،علم الاجتماع الحضري ، منشورات جامعة قار يونس، 2002 م ،ص ص92 -93

2- عن /لوجلي صالح:مرجع سابق

ناحية أخرى وفي تاريخه للحضارة الغربية في حدود إطار تصنيفي متصل ميز جراس خمس مراحل تطورية أساسية هي : مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط ، فمرحلة اقتصاد الرعي ، يليها مرحلة اقتصاد القرية المستقرة ، ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى ، وأخيرا مرحلة الاقتصاد المتروبوليتي.

ولقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة للمعيشة أهم العوامل التي أدت إلي دخول البشرية في مرحلة أكثر تقدما على طريق التحضر ويتوالى هذا التطور في نظر جراس لتنمو المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي وتزايد إعداد الحرفيين وتطوير وسائل النقل وازدهار النشاط التجاري ، وكان ظهور المتروبوليس بعد ذلك نتيجة لازمة لارتباط التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المصاحبة لانتشار التصنيع وسيطرة الاقتصاد المتروبوليتي(1)

رابعا الاتجاه الديموغرافي:

اهتم بعض العلماء بالاتجاه الديموغرافي أو السكاني ،واعتبروا أن حجم السكان وكثافتهم وتوزيع الجنسين والتركيب السلالي ،وأنماط المواليد والوفيات والهجرة ذات أهمية كبرى في عملية التحضر والنمو الحضري ،فقد لاحظ بعض الباحثين أن النمو السكاني الذي طرا على المدينة كان أعلى بكثير من ذلك الذي طرا على السكان بوجه عام ،ووفقا لما هو حضري "أنما يشير إلي تجمعات سكانية من حجم معين ،آو إلي نسبة هولاء إلي إجمالي عدد السكان ويعود هذا إلي أن المجتمع الصناعي الحديث أدى إلي انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات في الوقت الذي لم تسجل فيه نسب المواليد مثل هذا النقص والنتيجة الحتمية لذلك زيادة كبيرة لعدد السكان ،هذا بالإضافة إلي عامل الهجرة إلي المدن.

فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يفيد في التعرف على حجم السكان

1- السيد عبدالعاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، السنة غير موجودة ، ص ص 105-106

وتوزيعهم وخصائصهم فيمكن التعرف على الحجم من خلال معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في فترة محدده) ومعدلات الزيادة الغير طبيعية (الفرق بين معدل الهجرة إلي مكان ومن مكان) أما التوزيع السكاني فيمكن إدراكه من خلال الكثافة السكانية (نسبة السكان إلي المساحة المأهولة بالكيلومتر المربع فضلا عن تجمعهم طبقا لتوزيع الموارد الطبيعية ،وتوافر فرص العمل... الخ كما أن للهجرة دورا حيويا أخر فوق دورها في تحديد الحجم السكاني.أما الخصائص السكانية فيمكن تحديدها في تركيب السكان من حيث النوع والجنس والعمر والحالة الزوجية والحالة التعليمية والحالة المهنية ومتوسط الدخل ...الخ فهي تؤكد نوعية السكان طبقا لمجموعة من المتغيرات التي يختلف حيالها السكان ويتباينون ،وتساعد هذه المتغيرات على تحديد البناء الاجتماعي لهؤلاء السكان وذلك من خلال التركيب الطبقي الذي ينتمون إليه.كما أن الخصائص السكانية مثل معدلات المواليد والوفيات والزيادة والكثافة وحركة السكان الداخلية والخارجية والخصائص العرقية والثقافية تزود الباحث بمعلومات قيمه تساعد على ربط حاجات الإعداد المتزايدة من السكان بالخطط ألمشروعه المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه الموارد والكفاءات البشرية والقوى العاملة(1).

خامسا الاتجاه النموذجي : ينظر إلي التحليل النموذجي باعتباره نهجا قائما بذاته ويتوصل إليه الباحث عن طريق تحديد الخصائص الملازمة لموضوع أو ظاهرة معينة ، والوصول بها إلي نهايتها المنطقية وصورتها الكاملة بغض النظر عن أمكان تتبعها في الواقع أو وجودها بصورتها المنطقية هذه في مكان ما ولهذا من الصعب إن نلتمس واقعا تجريبا لهذه الخصائص أراد ماكس فيبر في مؤلفه المدينة أن يكشف نموذجا من التاريخ وان يقف على الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية الحضرية

1- السيد الحسيني،المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري ،دار المعارف ،ط3 ، 1985 ،ص ص143-153

ولقد قبل الفكرة الشائعة في وقته والتي مؤداها إن المدينة هي منطقة مزدحمة بالسكان حيث لا يعرف الناس كلا منهم الأخر على خلاف ما يحدث في ألاماكن الأصغر ، ولكنه تفوق على غيره من السوسيولوجين بنظريته عن المجتمع المحلي الحضري و لم يكن المجتمع المحلي الحضري عند فيبر مجرد جمع أو تجمعات للنشاطات الإنسانية ، ولكنه عبارة عن نمط واضح محدد المعالم من أنماط الحياة الإنسانية ولكن إن تظهر المدينة بهذا المعنى فقط تحت شروط خاصة ،وفي مرحلة معينة من مراحل التاريخ. ولقد توفرت هذه الشروط في أوروبا في مدينة ما قبل الصناعة وان فيبر قد اثبت إن هذه الشروط لم تكن موجودة في كل أنحاء أوروبا ، وينبغي تحديد الوقت الحقيقي لظهور المدن على نحو دقيق (1)

سادسا الاتجاه الايكولوجي:ويقصد به التفاعل بين الإنسان وبيئته الاجتماعية وتتبلور مفاهيم وأفكار هذا الاتجاه في الرأي القائل بان جوهر المدينة هو في تركيز عدد كبير من الأشخاص في حيز صغير نسبيا وهذا يعني بشكل أخر دراسة تأثير حجم المدينة وكثافة سكانها على بنائها وتنظيماتها ومؤسساتها الاجتماعية.

فنمط معيشة السكان وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية واستجاباتهم البيئية تؤدي إلي أنواع مختلفة من السلوك والتصرفات التي تترك بصماتها على حياة المدينة.

ومن الواضح إن انتقال الفرد أو الجماعات من القرية إلي المدينة يؤثر في سلوكهم وبالتالي في طبيعة العلاقات الاجتماعية المترتبة على هذا التغير المكاني وهكذا يصبح الاتجاه الايكولوجي في علم الاجتماع عبارة عن محاولات لفهم التغيرات والتنظيمات الاجتماعية التي تطرأ على منطقة ما نتيجة تفاعل السكان مع بيئتها (2)

سابعا الاتجاه السيكولوجي: لجأ الكثير من علماء الاجتماع إلي تفسير المجتمع في

1- منصورا حمد ابوزيد ،مرجع سابق ،ص243

2- محمد عاطف غيث ، غريب محمد السيد ، علم الاجتماع الحضري ، 1989، دار المعرفة الجامعيـــة ، ص ص75 - 76

ضوء علم النفس الاجتماعي وذلك بتركيز على ألذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي.

ويرمي الاتجاه السيكولوجي في مجال التنمية الحضرية ألي اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص ويعتبر ماكس فيبر من أنصار هذا الاتجاه ، فقد عرف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد وميز جورج زيمل في مقال له بعنوان (المدينة والحياة العقلية) بين نموذجين من المجتمعات على أساس العلاقات السيكولوجية في كل منها ففي المجتمع الأول ينخرط الفرد في جماعته الصغيرة انخراطا تاما ، وفي المجتمع الثاني يحتفظ الفرد بذاتيته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية الهائلة.

وكان زيمل على يقين بان سأكني الحضر في حاجة ماسة إلي مزيد من الدقة والتوقيت ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة للوظائف الحضرية ، وان من أهم نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق وسيطرة العقلانية والعلاقات اللاشخصية ، وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري،فالإنسان في المدينة يشعر انه يعيش في حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها ،هذه الحالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبينه وبين البيئة عموما علاقات جزئية.

ويؤخذ على هذا الاتجاه انه في تحليله للظواهر الاجتماعية يرجعها إلي ظواهر نفسية من صنع الأفراد وبالتالي فالمجتمع ليس له وجود ، والحق انه تحدث في المجتمع أمور لا يصح إن ننسبها إلي أفراد معينين ، وذلك لأنها تنشا من علاقات الأفراد في حالة الاجتماع وتبادل وجهات نظرهم وتفاعل أفكارهم واحتكاك مشاعرهم وتوحد موقفهم ، هذا بالإضافة إلي ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية وتاريخية تصهرهم جميعا في بوتقة جمعية وتؤدي إلي ظهور عقل جديد للجامعة يوجهها ويرشدها وهذا العقل مستقل عن

الأفراد(1)

ثامنا : الاتجاه التنظيمي :

لا يقتصر التحضر والنمو الحضري في هذا الاتجاه على مجرد زيادة عدد السكان وارتفاع كثافتهم ، أو على تطوير نسق اقتصادي تدعمه تكنولوجيا صناعية متقدمة وإنما يعني في الأساس الاتجاه إلي تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا ، يشتمل ذلك على تطوير وسائل الاتصال والميكانزمات الاجتماعية والسياسية التي تسمح بإمكانية الربط والتنسيق بين مجالات وكيانات متخصصة ومتمايزة ، بعبارة أخرى ، فان النمو الحضري هو انتقال من المجتمع البسيط إلي صورة أكثر تعقيدا كما أن التحضر معناه تراكم التطور والتعقد النظامي بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه الذي سارت فيه التطورات التكنولوجية ويشمل ذلك التقيد النظامي تاريخيا على تطوير الحكومات المركزية القوية وتطويرالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وانتشار الإشكال المختلف للتنظيمات الرسمية والغير رسمية كالنقابات واتحادات العمال وروابط أصحاب العمل ، إلي جانب تطوير عدد من التنظيمات الاجتماعية لتقابل الاحتياجات المتزايدة لنظام اقتصادي واجتماعي معقد ، فضلا عن تلك التغيرات التي لحقت بناء ووظائف وحدات التنظيم القائمة بالفعل ، كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وأنساق المكانة والتدرج الطبقي وبناء القوة.

والواقع إن هناك قدرا متراكما من التراث الذي يدور حول ما ارتبط بظهور المدن والنمو الحضري بوجه عام من مظاهر للتغير في هذا الجانب ، ويكاد يكون القاسم المشترك الأعظم في عناصر هذا التراث ذلك التأكيد على البيروقراطية والتدرج الطبقي الاجتماعي وانتشار الروابط الطوعية كأهم ما يمكن إن تقاس به درجات التحضر والنمو الحضري من مقاييس أو مؤشرات (2)..

1-**عبد الإله** أبو عياش ، **أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات الكويت ،ط1 1980 م ،ص ص 82 -83**

2-**حسين رشوان ، مرجع سابق ، ص ص 47- 50**

تاسعا : الاتجاه السياسي والإداري:

ينظر كثير من دارسي علم الاجتماع الحضري إلي المدينة من منظور سياسي إداري وذلك لكون بعدها السياسي محددا بكونها مركزا إداريا وقد يكون دورها السياسي لكونها مركزا للحكم تتمركز فيها إدارات الحكم المختلفة ، وقد لأتكون المدينة هنا هي العاصمة السياسية وإنما كل مدينة لها تأثير على المنطقة المحيطة بها.

ومن الطبيعي إن تتواكب ظاهرة الحضرية مع نمو الوظيفة السياسية للمدينة ، فهذه الوظيفة تمثل في كثير من الأحيان ركنا أصيلا يمثل السبب الأصلي لنشأة المدينة كما انه يعمل على نموها وتطورها فضلا عن انه يحول في الغالب دون محاولة زحزحتها من موقعها.

وإذا أردنا إن نقدم تحليلا لكيفية ارتباط البعد السياسي بنشأة المدينة فمن اليسير أن نكشف أن نمو معظم الاتجاهات السياسية والقوى المحركة لها مسالة لاتتم إلا في المدينة ، كما إن التنظيمات السياسية بمختلف إشكالها وصورها لا تنشا سوى في المدينة ، فضلا عن الممارسة السياسية ذاتها حيث تتخذ من المدينة ميدانا ومجالا رحبا تصول وتجول فيه إما النتائج التي تترتب على اعتمادية المدينة أحيانا على البعد السياسي فهو يأتي من كون المدينة عاصمة للدولة أو الإقليم أو المقاطعة حيث تكون الوظيفة السياسية هي البعد الحيوي للمدينة العاصمة ، وهي ظاهرة تتضح بشكل كبير في دول العالم الثالث ، أما البعد الإداري فهو شديد الارتباط بالجانب السياسي فالتقسيم السياسي يرتكز على دعامة تتمثل في خضوع المنطقة حضرية كانت أم ريفية للادراة المحلية وتكون محددة بنطاق إداري تصطلح عليه الدولة (1).

التركيز الحضري وخصائص الحضرية:

تتركز الحياة في عصرنا الراهن في المدن ، وبينما يتزايد عدد السكان فيها يقل تدريجيا في

1-لوجلي صالح ، مرجع سابق ، ص ص **101-102**

الريف .... كما يلاحظ إن حياة الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة وتنقل عنها بعض خصائصها حتى أصبح يخشى ألان زوال الظاهرة الريفية بتعاقب الزمن

ويرجع ذلك إلي عاملين هامين:

1- اتساع حركة التصنيع الأمر الذي يؤدي إلي هجرة كثير من القرويين من الريف إلي المصانع في المدن وبذلك تقل الأيدي العاملة في القرى وبالعكس في المدن.

2- المدينة لها خاصية الجذب بما فيها من مظاهر العظمة والترفية وفرص العمل مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذي أصبح لايطاق من وجهة نظر البعض ثم لاننسى أن المدينة الآن اتجهت إلى إصلاح الريف وتزويده بالإمكانيات الواسعة التي تعجله يتجه تدريجيا إلى الحضرية.

وتدل الإحصاءات العالمية المتعددة على إن السكان بدأوا يتمركزون في المناطق الحضرية دون الريفية ،فالأولى بدا نطاقها يتسع والثانية بدا نطاقها يضيق حتى انه يمكن القول انه من الجائز إن يندثر الريف بحياته الريفية ،وتصبح الحياة كلها في المستقبل حياة حضرية ،الأمر الذي قد ينشأ عنة مشاكل لابد من دراستها حتى يمكن علاجها ، مثل مشكلة الإسكان والمواصلات والخدمات العامة والعمالة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغيرها.

والحضرية وان كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الوقع مجرد طريقة في السلوك وحسب ، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيرة ...وهى ليست تعبيرا مقصورا على الحياة في المدن فقد نجد إنسانا متحضرا وسلوكه الكلى حضري بينما في الريف ونجد أخر يحيا في أكثر إحياء المدن تحضرا وهو مع لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته بل وفى سلوكه ،فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر. وتتميز الحضرية بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات

والتقاليد والنظرة إلى الحياة ،واهم خصائص الحضرية ما يلي:

ـــ الحضرية تتناسب طرديا مع عدد السكان بحيث كلما ازداد عدد السكن في مدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعها ملحوظا.

ـــ المهاجرون من الريف للمدينة يحتفظون بالرواسب الريفية، وأثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر ثم يتحررون منها تدريجيا حتى تختفي في الجيل الثالث وما بعدة فلا بد إذن من المرور على مراحل مختلفة متعددة حتى ينتقل السكان من الريفية إلى الحضرية.

ـــ إن أهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه.

وليست المسألة في الحضرية مسألة عدد، فقد تجد قرية من القرى يزداد عدد سكانها زيادة كبيرة جدا، وقد تجد أخرى عدد سكانها قليل، فالعبرة ليست بعدد السكان ولكن بنوع العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.

ـــ إن انتشار الصناعية في اغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدنا بعد حين، ولهذا فالحياة الحضرية الخالصة تختلط بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع حتى انه يصعب التمييز بينهما.

ـــ إن الحياة الريفية وما فيها من روح الجماعة وشدة تماسك أعضائها وتعاونهم تجعل من الجماعة فردا أو من الفرد جماعة ، حتى أن الأشياء الجميلة أو الخطأ الذي يقوم به فرد تتحمل مسؤولية الجماعة والعكس فان ما تقوم به الجماعة قد يقع على عاتق فرد واحد ،وعكس هذا يحدث في المدينة ،فكل فرد مسئول عن نفسه فقط إن قام بشيء حسن أو اخطأ فلايشاركة في هذا سواء. وقد أسلفنا القول بأن الحياة الحضرية تتسم بالاستقلال إلى حد لا يقتصر على الحياة الاجتماعية وحدها وإنما إلى المسؤولية وتحملها

ـــإن المدينة تحدد نوع العمل الذي يقوم به الفرد، فكل فرد يتخصص في نوع معين من

العمل حتى يمكن القول بأن هناك مطابقة للتقسيم المهني والترتيب الطبقي، وهذا راجع إلى كثرة عدد السكان في المدينة. -الحياة الحضرية أوسع نطاقا من الريفية ففي الأولى يكون الشخص حرا في نوع تعليمة وحر فتة وسكتة وطريقة حياته الخاصة والعامة بينما في الريف نجد الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيرا من أنماط السلوك يضطر إلى تنفيذها بحذافيرها، فهو ليس حرا على الإطلاق ولكنة مقيد بقيود العادات والتقاليد التي تخضع لها قريته ...وهو لا يستطيع أن يأتي بجديد أو يقوم بالتعبير الخلاق فهو يدور في إطار ضيق محدد تمام بعكس الحياة الحضرية ففيها التجديد والخلق والإبداع لذا فهي_أي الحضرية _ديناميكية وليست استاتيكية.- تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع، فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف بل يتنبأ له الباحثون بالمرضى النفسي، ولكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة، فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة - الحياة الحضرية تمتاز عن الريفية بأنها مرنة غير جامدة فيها التغير السريع ،وفيها التنقل لايحدهما جمود الريف ، وعلاقات الناس فيها تتسم بالمرونة والقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز والأدوار التي يقوم بها كل منهم ...وعلى هذا فالطبقات في المدينة مفتوحة ويمكن القول بأن الحياة الحضرية تمتاز بالدينامكية.

هذه بعض خصائص الحياة الحضرية أوجزناها في النقاط التسع السابقة ومع هذا فالحياة الحضرية أوسع من أن تحدد سماتها(1)

4-أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية:

- تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء، وشبكات المياه والكهرباء—.
- تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى.

1- **محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، دار النهضة العربية ،السنة غير موجودة ، ص ص 95-98**

– توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للإفراد.

– إتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلي المدن الصغرى والقرى.

–الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية,

– الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها او المستقلة كمراكز جذب للإفراد سواء للعمل أو الإقامة(1).

تعليق وتعقيب :

وفى ضوء التعريفات السابقة للتنمية الحضرية يمكننا إن نحدد أهم عناصر المفهوم بما يلي :

_التنمية الحضرية عملية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر الفعال في التطوير المجتمع.

_التنمية الحضرية تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد من خلال المشروعات الاقتصادية.

_التنمية الحضرية عمليه إرادية وموجهة .

_أنها العملية التي عن طريقها تحدث التغيرات الاجتماعية المقصودة في البشر وبالتالي يكتسبون القدرات والقيم التي تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشكلات بحيث يستطيعون ، أحداث التغيرات في البيئة التي يعشون فيها.

وهكذا فأن التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية .أما عن الاتجاهات النظرية يتضح لنا مدى قصور النظرة ألي التنمية الحضرية في ضوء أي اتجاه من الاتجاهات السابقة على حدة ، ولذلك نرى انه عند محاولة تحليل نمو التنمية الحضرية لابد إن يستوعب هذا التحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والتنظيمية والديموغرافية والايكولوجية والنموذجية.

1- آمال رشاد السيد حسن،التنمية والمدن الجديدة ،رسالة ماجستير ،كلية الآداب ،جامعة طنطا،1993 ،ص ص134-13

ولن نشير إلي إن محاولة الجمع بين الاتجاهات السابقة محاولة جديدة نبتدعها لأول مرة ، فقد حاول بعض العلماء تفسير التحضر بالاعتماد على متغيرات السكان والبيئة والتكنولوجيا والتنظيم.

وبالرغم من أهمية كل هذه الاتجاهات في تفسير التنمية الحضرية الاننا نرى إن الاتجاه الايكولوجي كان العنصر الرئيسي والفعال في حدوث التنمية الحضرية.

5-التنمية والتحديث:

إن مفهوم التنمية development يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التحديث modernization حتى ان البعض يعرف التنمية بأنها عملية ملازمة للتحديث(محمد السيد1995)، ويذكر webste(1984)نقلا عن lerner أن التحديث يتضمن انتقال المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث من خلال ما أسماه المجتمع الانتقالي transitionalالذي تعرض للتحديث من خلال عملية الانتشار الثقافي من المجتمعات الأكثر تقدما في العالم.(1)

فالتحديث هو العملية التي يمكن من خلالها إحداث تغييرات في نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها إلى الحد الذي تتحول من خلاله هذه النظم من النمط التقليدي إلى النمط الأكثر تطورا، بحيث يسمح باستخدام الأساليب التكنولوجية التي تتناسب مع طبيعة وظروف وإمكانيات هذا المجتمع المراد النهوض به وتحديث أنظمته ، ويشير زيمن szyman في مفهومه للتنمية أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة ، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها ، وبالتالي فان مفهوم التنمية واسع وعميق ، وقد اختلف فيه المفكرون والمتخصصون ، كما يذهب البعض الى اعتبار التنمية أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول مواجهة عوامل التخلف بتبنيها ما يلائمها من خصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة، في يرى البعض الأخر أن التنمية تحكمها رؤية

1-عبد الله عطوي :السكان والتنمية البشرية،ص1.2

شاملة تشمل الرؤى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وان التنمية هي تنمية الموارد الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي والإداري، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ، وهي جميعا مكونات وأنشطة كما أنها تنمية سيكولوجية واقتصادية وسياسية وثقافية.

6-إدارة عملية التنمية:

إن عملية التنمية لها مدخلات ومخرجات ، ومن ضمن مدخلات عملية التنمية الإنسان والمتمثل في إدارة عملية التنمية، فلو كان إداريو عملية التنمية من البشر على درجة في الكفاءة ، فسوف تحقق مخرجات أعلى بمدخلات أقل.أما دون ذلك فإنها تشكو من عدم إتيان برامج التنمية لعوائدها المرجوة ، فالمجتمع يستطيع صنع موارد جديدة لم تكن موجودة من قبل ، بحسن استغلال مورده البشري يستطيع بحسن استغلال موارده عامة أن يحقق أعلى مستوى تنموي.

وقد أرجع كثير من المحللين فشل كثير من برامج التنمية إلى الموارد المادية والفنية ، متناسين البعد الأساسي وهو المورد البشري الاجتماعي أي الإنسان ،فالإنسان هو الذي يمكن أن يوجد الإجراءات البيروقراطية المعقدة، وهو الذي يمكن أن يعمل بروح اللوائح والقوة، وتتمثل مخرجات التنمية أو عوائدها في كل من الرخاء الاقتصادي .الاجتماعي.الرضا النفسي.والأخير لايأتي إلا بعدالة توزيع موارد التنمية بين القطاعات المختلفة من المجتمع ، وبين مختلف الأفراد داخل قطاع، فمتى شعر الإنسان بالعدالة في توزيع مردود أي شيء سوف يقوم بما هو موكول إليه بكفاءة عالية ، وبالتالي من الممكن دخوله في سلسلة من عمليات التنمية بروح مشاركة عالية وفعالة.

ومحصلة القول انه يمكن نوفر للجهاز الإداري عموما ولأفراد المجتمع خصوصا، من الوسائل والأساليب للقيام بعملية التنمية بسرعة وكفاءة من خلال مفهوم محلية التنمية

والتي تعتمد أساسا على المشاركة الشعبية لكل القطاعات من السكان دون الاعتماد على التخطيط الأعلى.

فالهدف أن تكون عملية التنمية عملية محلية في مجملها فكرا وتخطيطا وتنفيذا، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي لم تأخذ كفايتها من مثل هذه البرامج خصوصا: الريف.البدو.والمناطق العشوائية بالمدن ، لتقليل التباين الحادث بين هذه المجتمعات والمجتمعات الحضرية ، خصوصا وأن النمو الحضري السنوي في إفريقيا هو الأعلى الآن في العالم ، إذ يتجاوز 4بالمائة ، وفي الستينات من القرن العشرين كان حوالي 20بالمائة من السكان يعيشون في مناطق حضرية، وارتفع الرقم إلى 35بالمائة عام 1995، كما أن البنية الأساسية الحضرية سيئة،وتتسع المناطق الحيطة بالحضر، بدون خدمات ومرافق مخططة في كثير من الأحيان، وقطاع كبير من سكان الحضر يعيش في مدن متوسطة الحجم تفتقر إلى الديناميكية لاقتصادية التي تتسم بها المدن الأكبر حجما. (1) إن التنمية في مفهومها الأوسع تغير اجتماعي مخطط وموجه نحو الوصول لأفضل استثمار لموارد المجتمع بهدف رفع مستوى المعيشة المادية لأبنائه وتحسين نوعية حياتهم ثقافيا وصحيا وعمرانيا واجتماعيا .وقد اتفق على استخدام اصطلاح تنمية المجتمع المحلي للتعبير عن العمليات المختلفة التي يجري التخطيط لها وتنفيذها على أساس تعاون الجهود الأهلية والحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجتمعات المحلية الريفية.(2)

7-المناهج الحديثة المختلفة لتنمية المجتمعات المحلية : عن نشأة مفهوم التنمية المتواصلة وتعريفاتها ، فقد ظهر مفهوم التنمية المتواصلة عام 1977 على يد الاتحاد العالمي لحركة الزراعة العضوية ، على اعتبار ان التنمية المتواصلة عملية ديناميكية منتظمة، ومتناغمة

1-عبد الله عطوي : السكان والتنمية البشرية ،مرجع سابق ص401

2-عبد الله عطوي : السكان والتنمية البشرية ، مرجع سابق ص3

مع البيئة ، تهدف إلى تحيق النمو الاقتصادي واستيفاء الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع دون تعريض قاعدة الموارد الطبيعية المتجددة لمخاطر الاستنزاف والنضوب في الأجل البعيد ، وترتكز على تنمية قدرات الفرد وإدارته لموارده الإنتاجية بشكل يضمن تجددها واستدامتها.إلا أن الانتشار الحقيقي للمفهوم جاء بعد صدور تقرير برنتلاند تحت عنوان مستقبلنا المشترك للوكالة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، ومنذ ذلك الحين أصبحت التنمية المتواصلة مفهوما محوريا في برامج التنمية في دول العالم المتقدمة والنامية، وتعتمد عليه دراسات الكثير من العلماء ومتخذي القرار على حد السواء ، ولقد تعددت محاولات تعريف التنمية المتواصلة منذ نشأة المفهوم في بداية الثمانينات وحتى الآن.ويؤكد تقرير الاتحاد العالمي للحفاظ على الموارد الطبيعية أن هدف التنمية المتواصلة هو الوصول لإشباع الحاجات الإنسانية في الأجلين القريب والبعيد.والتنمية المتواصلة هي إدارة واستغلال الإنسان للمحيط الحيوي ، بشكل يؤدي الى تلبية حاجات الأجيال الحالية، في حين يضمن صيانة قدرة المحيط الحيوي على مقابلة احتياجات الأجيال المقبلة، على أن يتم استغلال الموارد بشكل لايؤدي ولا يتعارض مع قدرتها على التجديد.

ويشير تقرير برنتلاند أن التنمية المتواصلة هي التنمية التي تقابل احتياجات أفراد المجتمع ،خاصة الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع في الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها ، والتنمية المتواصلة تشمل مفهومين أساسيين : أولا: مفهوم الحاجات خاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي ينبغي إعطائها أولوية خاصة، وثانيا : مفهوم القيود التي يفرضها وضع التنظيم الاجتماعي ، والتكنولوجيا المتاحة على قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل .كما اهتم التقرير بعدة قضايا أبرزها اقتراب مفهوم التنمية المتواصلة من فكرة تحقيق المساواة الاجتماعية مابين الأجيال ، وضرورة امتداد هذه الفكرة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الجيل الواحد.(1)

1-عبد الله عطوي: مرجع سابق ص05

ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن التنمية المتواصلة تهدف بشكل عام إلى كل من: تخفيف الفقر ومحاصرة آثاره، إدارة البيئة واستغلال الموارد بشكل متوازن يضمن تجددها ، وكذا تحقيق النمو الاقتصادي في الأمدين القريب والبعيد.ويشير تقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة الصادر عام 1996في الصفحة الثانية إلى أن التنمية المتواصلة لاتعني تحقيق النمو الاقتصادي فقط بل تركز على كل من :

-المساواة في توزيع المنافع والمردودات بين أفراد المجتمع

-ضمان صيانة عناصر النظام الايكولوجي وإعادة تجدد الموارد الطبيعية

-تمكين الأفراد من المشاركة في برامج التنمية سواء في تحديد الأولوية في اتخاذ القرارات وتنفيذ النشطة وعدم تهميشهم أو تجاهل قدراتهم

-إعطاء الأولوية للفقراء من خلال توفير الفرص والبدائل لهم من خلال مشاركتهم واستدخالهم في عمليات التنمية.

وكذلك فانه وفقا للخبرات المتراكمة يجب أن تتبع مشروعات التنمية المتواصلة ست خصائص رئيسة هي:

1-توسيع فرص مشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي في تحديد المشاكل واتخاذ القرارات وتنفيذ الأنشطة.

2-التركيز على تنمية وتطوير مهارات وخبرات وقدرات المورد البشري

3-مواجهة المشكلات الإنتاجية الاقتصادية التي تواجه الأفراد واستخدام الميزات التنافسية للمنتجات المحلية.

4-دعم قدرة الأفراد على العمل ظروف عدم التأكد من خلال توقع وتحديد فرص الإنتاج وإمكانية تسويقه .

5-تبني تقنيات ملائمة بيئيا ومقبولة اجتماعيا ومناسبة اقتصاديا.

6-التعامل الحذر مع جميع عناصر البيئة بالشكل الذي لايضر بالموارد الطبيعية في

الأجلين القريب والبعيد.

كما أكد تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو) إن التنمية المتواصلة هي إطار العمل الذي يتضمن العلاقة بين كل من السكان والفقر والبيئة ،على اعتبار أن الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية للسكان(سوء توزيع الموارد والثروات بين أفراد المجتمع، وكذلك عدم عدالة توزيع المنافع وعوائد الأنشطة، ومن ناحية أخرى الزيادة السكانية المطردة وزيادة معدلات الاستهلاك) سوف تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى الرعاية الاجتماعية والصحية للفئات الفقيرة ، وفي ظل ماسبق تحدث مجموعة من التغيرات البيئية تحت ضغط زيادة الطلب على الموارد الطبيعية والاستغلال غير الرشيد للنظم الايكولوجية، المر الذي ينعكس مرة أخرى في صورة عدم التنظيم الذي يصاحبه عدم الاتزان الاجتماعي والمتمثل في حدوث تغيرات اجتماعية غير متوقعة تتعلق بإعادة ترتيب الأولويات وكيفية تحقيق الهدف.

ومن تعريفات الاجتماعيين الريفيين فقد أكد كل من "بويس "ودانلاب" : أن الخصائص الرئيسية للتنمية المتواصلة تتحدد في كل من:

1-**اللامركزية:** حيث يتم التركيز على الإنتاج المحلي والإقليمي ويتم أداء العمليات الزراعية غير الكثيفة عن طريق السكان المحليين ولامركزية التحكم في الموارد المتاحة مثل الأراضي ورؤوس الأموال وتحديد شكل الإنتاج فضلا عن تصنيع الإنتاج محليا وإقليميا.

2- **الاستقلالية:**تعتمد التنمية المتواصلة على استخدام التقنيات الملائمة للبيئة والوحدات الإنتاجية الصغيرة ورؤوس الأموال المحدودة (التأكيد على المعارف الشخصية والخبرات المحلية في الإنتاج)، وكذلك ترتكز على تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة والتمويل والحصول على مدخلات الإنتاج، بهدف تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي لكل من الفرد والمجتمع المحلي.

3-**الجماعية:**تقوم التنمية المتواصلة على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافهم المشتركة

استنادا على الثقافة المحلية الريفية والاحتفاظ بالتقاليد الزراعية، حيث تعتبر الزراعة طريقة حياة بجانب كونها عملا تجاريا .(1)

8-التنمية السياحية:

1-شروط التنمية السياحية:

تتوفر بلادنا على الشروط الأساسية لقيام سياحة رائدة،منها توفر مظاهر طبيعية متنوعة ،ومواقع اثرية مختلفة ،ومناخ معتدل ،وهي شروط محفزة لتنمية سياحية لاشك انها ستعود على البلاد بمردود اقتصادي ومالي معتبر،فضلا عن إسهامها في تشرب عدد هام من اليد العاملة العاطلة حاليا.

2-سلبية سياسة التخطيط السياحي الماضية:

وإذا كانت سياسة البلاد منذ الاستقلال إلى اليوم لم تول عناية كافية للقطاع السياحي لعم حاجتها إليه اقتصاديا وماليا،وبالتالي عدم اعتباره من أولويات مشاريع الدولة،ونشاطاتها،وذلك بالرغم من المحاولات الجادة في سبعينيات القرن الماضي تكوين بنية تحتية للسياحة إعدادا للمستقبل ،فان بناء هذه القاعدة التحتية لم تكتمل و لم تمس جميع النشاطات والمناطق المؤهلة لاستقطاب السياح،فضلا عن إهمالها الكامل لإعداد الفرد ضمن إعداد المجتمع المتقبل للسواح الأجانب والتعامل معهم.

واليوم تجد بلادنا نفسها أمام وضع يتسم بالنقص في جوانب عديدة في مجال التخطيط والتنمية السياحية يكاد يخلو من الحد الأدنى من متطلبات السياحة من هياكل الاستقبال **الكافية والملائمة، إلى وسائل المواصلات والاتصالات الميسرة للحركة السياحية والى الإطار المؤهل لتسيير** اليد العاملة الفنية،ثم إلى المرافق الكافية المكملة للبنية التحتية ،والى خطة ومنهج لصناعة سياحية ثقافية،وإدارية وتنظيمية.(2)

1-تقرير لمنظمة الفاو : صادر بتاريخ 1999 ص 431

2-عبد العزيز لعرج، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق، ص38

3-أهمية تضافر جهود القطاعين العام والخاص في التنمية السياحية:

"ولم يعد بالإمكان اليوم أمام الوضع المزري لاقتصاد هش بل منهار، أن تقوم الدولة وحدها بتوفير الشروط الممكنة لبعث حركة سياحية نشطة،وهنا يستدعي الأمر أن يساهم القطاع الخاص مساهمة فعالة بل وأساسية في التنمية السياحية بالمشاركة العملية في استكمال البنية التحتية للاستقبال:من فنادق ومرافق ومواصلات،يمكن أن يمس ذلك مختلف جهات الوطن المؤهلة لاستقطاب السواح ،مع إعداد العاملين في قطاع السياحة وتدريبهم ،تهيئة لهم لتقديم خدمات متميزة ملائمة تساهم بدورها في استقطاب السواح وتساعد على الدعاية للسياحة مما يدعو السائح الزائر لبلادنا من العودة لزيارتها مرات أخرى،أن ذلك مرهون بوعي العاملين في مجال السياحة وتفهمهم للدور الخطير المنتظر منهم أن يلعبوه بحيث يحس الفرد منهم أن إرضاء والعمل على إسعاده وتوفير شروط راحته أمر مطلوب لتنمية سياحية رائدة.

إن بلادنا اليوم وهي تواجه وضعا اقتصاديا واجتماعيا ضاغطا،فارضا عليها انفتاحا اقتصاديا،بل أن اندماجا شبه كليا في المنظومة الاقتصادية والتجارية الدولية ،وهي موعودة مع استثمارات دولية،ينتظر حلولها ببلادنا،ولاشك ان الانفتاح واستقطاب الاستثمارات ،كلاهما يتطلب شروط موضوعية عديدة لتحقيقها،وهي شروط يساعد بعضها قطاع السياحة في الاستفادة من تلك الشروط ،ويساعد على بعث النشاط السياحي.ان القطاع الخاص في الدول المتمرسة في مجال السياحة،هو العمود الفقري للحركة السياحية،وهو الفاعل الرئيس القائم على بث الحياة والحيوية في القطاع،ويقتصر دور الدولة فيها على التنظيم والتقنين والإشراف والدعاية الخارجية ،وهو مايرجى أن يلعبه القطاع الخاص في بلادنا في هذه الظروف بالذات."(1)

1-عبد العزيز لعرج، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مرجع سابق، ص39

الفصل الثالث:الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر

أولا: نشأة السياحة وتطورها

ثانيا: مقومات السياحة

1-المقومات الطبيعة

2-المقومات البشرية

ثالثا: الآثار الناتجة عن السياحة وأهميتها

رابعا: واقع السياحة في الجزائر

أولا : نشأة السياحة وتطورها :

إن السياحة قديمة قدم الإنسان، لأنها ترتبط بغريزة حب الاستطلاع عند الإنسان، فمنذ بدء الخليقة والإنسان ينتقل من مكان إلى آخر مع اختلاف الأغراض.(1)

لقد عرف قدما المصريين السياحة ، فقاموا بإنشاء السفن وإرسال البعثات الاستكشاف والبعثات التجارية ، فوصلوا إلى بلاد بونت(الصومال) وتوغلوا في إفريقيا في كل اتجاه في رحلات عديدة سواء عن طريق وأدى الحمامات أو الهضبة الشرقية ، أو عن طريق النيل أو البحر الأحمر، كما تشير إلى ذلك النقوش التي وجدت على جدران معبد الدير البحري بالأقصر أو على المقابر الصخرية لأمراء اليفانتين على الشاطئ الغربي للنيل، وكما يبدو من الرحلات العديدة للفينيقيين.كذلك عرف العرب في الجاهلية الرحلات والتنقل، وابسط مثال على ذلك رحلة الشتاء والصيف(2)التي كانت تقوم بها قريش بغرض التجارة بينهم وبين بلاد الشام واليمن.وأيضا الرحلات التي قام بها العرب بعد الإسلام بغرض الدعوة للدين الإسلامي او حب الاستطلاع أو الكشف أو بحثا عن الرزق عندما يحل بهم الجفاف أو هروبا من بعض القبائل الأقوى.

وكذلك قام الأوربيون من الشماليين من أمثال(Erich the red)*في القرن العاشر ميلادي بالإبحار غربا نحو ايسلند وجرينلند، وتبعه ابنه في رحلة انتهت به إلى الوصول لبرادور ونوفاسكوشيا ونيو انجلند بالشمال الشرقي لأمريكا الشمالية ، أو رحلة كريستوفر كولومبس إلى العالم الجديد في عام 1493 م ، ومثل رحلة "اميرجو" الايطالي عام 1501 والبرتغالي " ماجلان" الذي اكتشف الطريق الجنوبي لأمريكا وجزيرة "تيرادلفيوجو" في أقصى الجنوب، والذي أمكن عن طريقه الوصول إلى المحيط الهادي، ورحلة" بلباو" في عام 1513 م الذي عرف برزخ بنما والذي كان أول من

1-علي احمد هارون، السياحة كمورد اقتصادي –مجلة كلية الآداب جامعة أسيوط، العدد2-1982

2-كما ورد في سورة قريش

***عن /عي احمد هارون:مرجع سابق**

شاهد المحيط الشاسع (المحيط الهادي) الذي يفصل أمريكا عن آسيا.ولا مجـــال هنـــا لسرد تفاصيل تاريخ السياحة منذ زمن بعيد، ولكن يكفي الإشارة إلى أن السياحة في الفترة قبل الحرب العالمية الثانية كان ينظر إليها على أنها نوع من أنواع الترفيـــه"3" ، ولذا انتشرت بين الأغنياء حتى أطلق على هذا العصر " عصر ســـياحة الأغنيـــاء أو الطبقة الواحدة" .

فلم تكن السياحة أكثر نزهة استمتاع عبر البحار والمحيطات على ظهر السفن والبواخر.وأثناء الحرب العالمية الثانية برز استخدام الطائرات كوسيلة سريعة في النقل والقتال، وركدت السياحة طوال فترة الحرب، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأ الناس يفكرون تفكيرا آخرا يسيطر عليه الاقتصاد والتعمير والبناء، وظهر أن وسيلة النقل المفضلة هي الطائرة التي طورها الإنسان وطوعها حتى صارت على

ماهي عليه الآن من السرعة المذهلة والحجم الضخم العملاق .

ومع الانتعاش وارتفاع المستوى المعيشي ، وتوفير وسيلة النقل بدأ الإنسان يستعيد ماضيه في التنقل ولكن في ظل مفهوم جديد تسيطر عليه أنماطا جديدة من المعيشة والتعايش وظهور طبقة أخرى من المسافرين غير طبقة الأغنياء، وهي الطبقة الوسطى التي أخذت تشكل الجزء الأكبر من حركة السياحة ، وساعدها في ذلك تطور وسائل النقل بحيث أصبحت أكثر سرعة واتساعا مما أدى إلى انخفاض أسعارها، وبذلك لم يعد الأغنياء هم القادرون الوحيدون على تحمل نفقاتها التي كانت باهظة من قبل.كما ظهرت الفنادق الرخيصة بعد أن كانت قصورا فخمة لايتحمل نفقاتها غير الأغنياء .كل ذلك أدى إلى ظهر السياحة الجماعية بحيث أصبحت تشمل أعدادا كبيرة من الناس ، وتزداد هذه الأعداد باضطراد عاما بعد عام حيث ارتفع عدد السائحين من نحو 25 مليون سائحا في عام 1950 إلى نحو 561 سائح عام 1995م كما يوضحه الجدول التالي:

3-مصطفى زيتون، نشرة البحوث السياحية وزارة السياحة، العدد 44 عام 1979 ص 5

جدول رقم**01** : تطور السياحة الدولية ومعدل الزيادة السنوية للسياح **1950-1995**

السنة	مجموع السائحين بالمليون	الرقم القياسي
1950	25.3	100
1960	71.2	281
1970	196.00	775
1980	277.7	1098
1995	561.00	2117

المصدر: **نشرة البحوث السياحية وزارة السياحة، العدد 44 عام 1979 ص 5 الجزائر**

وقد أدركت الحكومات والهيئات أن السياحة لم تعد نزهة بل هي اقتصاد واستثمار وعمالة ودخول ووعاء ضريبي ، ومن هنا اتجهت الدول إلى التخطيط السياحي في أوسع معانيه بعد أن وضعوا في اعتبارهم الأهمية الاقتصادية للسياحة.وبهذا أصبحت السياحة علما وفنا شأنه شأن أي عنصر من عناصر الحياة تخضع للدراسة والتحليل ، فظهر الخبراء في شؤونها في شتى المجالات .فهناك خبراء للتخطيط العمراني ، وفي الدعاية وفي الإحصاء السياحي وفي كل ما يرتبط بالسياحة.

وتشير الإحصاءات التي تصدرها منظمة السياحة العالمية إلى أن الحركة السياحية الدولية تتزايد بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى حيث تضاعف عدد السواح من 1950الى 1985 بأكثر من عشر مرات، في حين بلغت نسب الزيادة في قيمة صادرات المواد الأولية نحو 5.5% .

ويتضح من دراسة الاتجاه العام لحركة السياحة الدولية أن فرص النمو المتواصل متوافرة خلال المستقبل ، وان النمو الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة سيستمر في التصاعد بحيث من المتوقع أن يصل عدد السائحين إلى أزيد من ألف مليون سائح خلال سنوات الألفية الثالثة، ويؤسسون وجهة نظرهم على الأسس التالية:

-زيادة عدد السكان وارتفاع متوسط عمر الإنسان مما يترتب عليه زيادة عدد المسافرين إلى الخارج.

-ارتفاع الدخل القومي في الدول المصدرة للسائحين، وخاصة أمريكا الشمالية وأوربا واليابان، نتيجة زيادة دخول الأفراد في هذه الدول مما يحقق لهم فائضا يستطيعون توجيهه للسفر بقصد السياحة .

-زيادة ملكية السيارات الخاصة.

-تقدم وسائل المواصلات مما أتاح للملايين من محدودي الدخل السفر بحرا أو جوا أو برا ، فالزمن والمسافة وانخفاض تكاليف السفر كلها عوامل تساعد على زيادة السياحة.

-تحسن ظروف العمل لتخفيض ساعات العمل وزيادة الإجازات المدفوعة الأجر .

-ارتفاع مستوى التعليم في الدول المختلفة مما زاد الرغبة في السفر.

-التغيير الذي طرأ على التنظيم الاجتماعي والعادات مما خلق رغبات جديدة في استغلال أوقات الفراغ .

-زيادة حاجة الشعوب إلى السياحة نظرا للضغوط النفسية والعصبية الناتجة عن التطور الصناعي والعمل داخل المصانع والمناجم وقتا طويلا.

-الاتجاه المستمر نحو التخفيف من القيود التي تحكم إجراءات الجوازات والجمارك والنقد من الدول السياحية.

-زيادة الوعي لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وتطور التشريعات العمالية وإطالة مدد الإجازات السنوية وطرق الانتفاع بأوقات الفراغ لتحقيق الرفاهية والكفاية الإنتاجية ، وزيادة النشاط الدعائي.

-تعميم وسائل الإنتاج الآلية مما يؤدي إلى انخفاض ساعات العمل وبالتالي زيادة أوقات الفراغ التي يمكن قضاؤها في السفر والسياحة.

ثانيا : مقومات السياحة

تعتمد السياحة على مقومات بعضها طبيعي والآخر بشري.

1-المقومات الطبيعية:

وتتمثل في الظروف المناخية كما يحدث في مصر حيث تزداد حركة السائحين شتاء من سكان المناطق الباردة إلى المناطق الدافئة بينما تزداد السياحة إلى أوروبا صيفا.كما تصبح الشواطئ البحرية في المناطق الحارة مناطق جذب سياحي صيفا.

وقد تكون الأنهار عاملا على الجذب السياحي بغرض الرحلات النهرية كما يحدث في الرحلات النيلية في مصر التي تتزايد عام بعد عام ، وقد تستخدم مياه البحار أو الأنهار في الرياضة، وقد تكون المياه المعدنية عامل جذب بغرض الاستشفاء مثل مياه حلوان المعدنية .وقد يتجه البعض إلى الصحاري أو الغابات حيث البيئة الطبيعية لممارسة الصيد والتنزه أو جمع الثمار ، أو إلى المناطق الجبلية لممارسة هواية تسلق الجبال أو إلى المناطق الثلجية لممارسة هواية الانزلاق على الجليد.

2-المقومات البشرية:

وتتمثل في الجوانب التاريخية كالآثار الفرعونية في مصر والآثار البابلية أو الأشورية أو الفارسية كما في العراق وإيران، أو الآثار الرومانية واليونانية المنتشرة في الجزائر وأوروبا والشرقيين الأدنى والأوسط.أو الآثار الإسلامية في العالم الإسلامي وفي اسبانيا،كما تتمثل في الفنون الشعبية بصورها المختلفة، وفي ممارسة الرياضات المختلفة أو الثقافات المتعددة.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى الأسعار، وقدرة دعائية تساعد على جذب السائحين، ومواصلات سهلة ، وامن واستقرار، ورعاية صحية كافية ، وحسن معاملة، وقدرة على إبراز جميع الجوانب التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم.

ثالثا : الآثار الناتجة عن السياحة وأهميتها

كما سيوضحه الجدول التالي فقد قفز مجموع السائحين من 25.3 مليون سائح عـــام 1950الى نحو 278 مليون عام 1980 م ثم إلى نحو 561 مليون عام 1995، وهذا يعني أن عدد السياح زاد بما يزيد عن عشرين مرة عما كان عليه عام 1950.

جدول رقم02: تطور عدد السواح في مختلف دول العالم

المنطقة	عدد السياح بالألف	الإنفاق بالمليون دولار
منطقة البحر المتوسط	94159	30467
أمريكا الوسطى	11152	4148
أمريكا الجنوبية	7440	3168
أمريكا الشمالية	34926	12384
إفريقيا	2312	721
آسيا	16053	10396
اوربا الغربية	70355	29028
أوروبا الشرقية والاتحـــاد السوفياتي(سابقا)	38719	1402
اوقيانوسيا	2563	1039
المجموع	277679	92754

المصدر: **نشرة البحوث السياحية وزارة السياحة، العدد 44 عام 1979 ص 5 الجزائر**

والسياحة كما ذكرنا ظاهرة تعني بانتقال الملايين من الناس من مكان إلى آخر لذلك لابد لهذه الظاهرة من أن يكون لها آثار من مختلف النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية.

1-الآثار الاقتصادية:

إن السياحة هي عملية انتقال العملات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة للسائحين بواسطة السياح أنفسهم، لذلك كان لابد أن تترك عملية انتقال الأموال هذه بصماتها على الاقتصاد القومي لأي دولة بالإضافة إلى الآثار التي تخلقها السياحة كعملية إنتاج اقتصادي كما يبدو ذلك مما يلي:

1-أ-اثر السياحة على ميزان المدفوعات:

تعتبر السياحة في ميزان المدفوعات من الصادرات غير المنظورة وهي ترمي إلى عملية نقل الأموال بواسطة السائحين من بلد إلى آخر وذلك عن طريق الخدمات التي تؤدى لهؤلاء السائحين، لذلك فهي تؤثر تأثيرا مباشرا في ميزان المدفوعات بما تجلبه من عملات أجنبية، وتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها الى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أم ايجابية.فإذا كان هناك عجز موجب في ميزان المدفوعات وصافي الميزان السياحي فانه إما أن يقلل من العجز أو يؤدي إلى تحقيق تعادل أو فائض في ميزان المدفوعات ، وإذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات وصافي الميزان موجب فانه يزيد من الفائض.

وتعتبر السياحة اكبر بند من بنود التجارة الدولية فهي تعمل على إنعاشها، وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج، لأنه كلما زادت موارد الدولة من العملات الأجنبية نتيجة للسياحة فان قدرتها تزداد على التعاقد مع الخارج وسداد ديونها الخارجية.

1-ب- اثر السياحة على العمالة:

إن هدف كل خطة تنمية تشغيل الأيدي العاملة والقضاء على البطالة، والسياحة تحقق جانبا من هذا الغرض لأنها صناعة مركبة تشتمل على كثير من أوجه النشاط التجارية التي لاتزال تعتمد على العمل الإنساني اعتمادا رئيسيا.وتتصل السياحة بالعديد من

القطاعات الإنتاجية ، وهي بالتالي تؤدي إلى خلق فرص عمالة جديدة في كافة القطاعات .

1-ج-أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل:

تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية مناطق جديدة، فالسياحة عادة تتجه إلى مناطق جديدة تتوافر فيها مزايا طبيعية أكثر منها عمرانية مثل اتجاه الحكومة المصرية إلى تعمير الساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر وسيناء، ولاشك أن السياحة في هذه المناطق البعيدة تخلق فرص عمل جديدة ودخول جديدة، فتعمل على توزيع الدخل على كافة المناطق بدلا من تركزه في المراكز الحضرية الرئيسية .

1-د-اثر السياحة على السوق:

يقبل السياح عادة على شراء بعض السلع التي تشتهر بها الدول كالساعات من سويسرا، والملابس الصوفية من اسكتلندا، والمنسوجات الحريرية من ايطاليا ، والسجاد والمنسوجات اليدوية من إيران وتركيا والهند وأفغانستان. ولاشك أن الطلب على هذه الصناعات يؤدي إلى تنميتها ورفع مستواها .هذا بالإضافة إلى أن السياحة تؤدي إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن موجودة أصلا.

1-ه- اثر السياحة على الاستثمار الأجنبي والوطني:

كما أسلفنا الذكر فان السياحة صناعة مركبة تتضمن مجالات مختلفة للاستثمار مثل الفنادق والمطاعم والملاهي ومراكز الرياضة والترويح ومراكز الاستشفاء والبواخر السياحية وشركات السياحة ووكالات السفر والنقل ووسائل النقل السياحي بالإضافة إلى تخطيط مدن سياحية متكاملة وقرى سياحية ومخيمات.ولذلك فان السياحة تعد من المشروعات الإنتاجية الهامة التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، وهذا من شأنه خلق مجال للتعاون الدولي في هذا الميدان، وأن إقامة هذه المشروعات سواء من جانب

تتعامل معهم وهؤلاء بدورهم يتوجهون إلى التعامل مع حلقة أخرى وهكذا، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة المدخرات وبالتالي زيادة الإنتاج.

1-و- أثر السياحة على الدخل القومي:

تعتبر المشروعات وعاء للضريبة التي تحصلها الحكومة ، فهي تمثل مصدرا للرسوم التي يتم تحصيلها عند بدء قيام المشروع مثل تراخيص البناء، وتراخيص وكالات السفر والسياحة،كما تمثل الإيرادات السياحية موردا من العملات الأجنبية تتمثل في التحويلات التي تتم عن طريق المصارف، وما يحمله السائح من نقد أجنبي، وقيمة رسوم تأشيرات الدخول والنقل على الناقلات الوطنية من طائرات وسفن وقطارات وسيارات ، وقيمة الخدمات المقدمة إلى هذه الناقلات .

كذلك تمثل الإيرادات السياحية قيمة الخدمات المقدمة إلى السائحين داخل الدول من إقامة ومأكولات ومشروبات وهدايا ومشتريات، وهي بنود تساعد على تنشيط الاقتصاد القومي في شتى المجالات مثل: المواد الغذائية والاتصالات الهاتفية والبريدية والبرقية ، ويمتد أثرها إلى المنتجات الزراعية والصناعية ، كما تؤدي السياحة إلى زيادة الأنشطة المصرفية من حيث المعاملات والتحويلات وبيع وشراء العملات الأجنبية.

وتؤدي السياحة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأفراد نتيجة تجديد قواهم الجسمية والذهنية نتيجة الترويح عن النفس ، كما تعمل على زيادة النمو الحضاري نتيجة أعمال البناء والتشييد والمرافق والتسهيلات السياحية لمواجهة كل ما تتطلبه حركة السياحة.

وقد تؤدي السياحة إلى التوازن الاقتصادي داخل الدولة الواحدة، فعادة تهرب السياحة من مناطق التركز الصناعي والانتعاش التجاري إلى المناطق السياحية ، التي تكون مناطق التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وبذلك تحل مشكلة هذا التخلف.

2-الآثار السياسية:

إن السياحة وسيلة للتآلف بين مختلف الجنسيات والأديان، لذلك فهي تعمل على أن يسود السلم العالمي، وان تزدهر العلاقات الدولية ، وان تنمو الروابط الإنسانية بين مختلف الشعوب، فالسياحة عبارة عن انتقال أفراد وتبادل سلع وخدمات ، وهذا الانتقال يؤدي إلى تبادل الثقافات والفنون المختلفة بالإضافة إلى تبادل المظاهر الحضارية والمعرفة بين مختلف الدول مما يزيد من روابط الصلات بينها ، كما تعمل السياحة على تخفيف حدة التوتر العالمي ، وعلى أن تسود روح الإنسانية والتعاطف في الشؤون العالمية .كما تعهد السياحة وسيلة فعالة لتكوين تصور واقعي لأية دولة في الخارج.فلا شك أن المشاهدة على الطبيعة تعد أقوى وسيلة للإقناع، ومن ثمة فهي أقوى العوامل التي تؤثر في توجيه الرأي العام وكسب التأييد، فهي في هذا شأنها شأن التجربة المباشرة حيث تستطيع الدولة السياحية أن توجه اهتمام أفواج السائحين نحو ماتريد التركيز عليه في الإعلام ولو لم تكن هذه المعالم أصلا في برنامج السائحين.

3-الآثار الاجتماعية والثقافية:

تعتبر السياحة أحسن وسيلة لتمضية وقت الفراغ لما لها من آثار ايجابية على الفرد، لذلك فهي ظاهرة اجتماعية تعمل من خلال انتقال الأفراد بمختلف ثقافاتهم وأجناسهم ودياناتهم وأذواقهم على إيجاد نوع من التوافق الاجتماعي بين هؤلاء، مما يؤدي إلى إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدولة الواحدة ، كما تؤدي إلى تنمية الأذواق والثقافات،وتؤدي السياحة إلى تجميل المدن ونظافتها والعناية بالطرق وبكافة المرافق الأخرى لكي يكون للسياحة اثر ايجابي في الدعاية للدولة مما يؤدي إلى رفع المستوى الاجتماعي والحضاري والى نمو الذوق السليم لدى الأفراد والى حماية البيئة من التلوث ،

كما تؤدي السياحة إلى تبادل الثقافات والفنون المختلفة والى تبادل مظاهر الحضارة

والمعرفة بين مختلف دول العالم، مما يزيد من الصلة بينها والى التقارب بين الثقافات والمظاهر الحضارية المختلفة، كما تعمل على إحياء و إنعاش التقاليد التي تصلح كعناصر لجذب الحركة السياحية، وفي الظروف العادية نلاحظ أن الدخل السياحي يدخل في كافة القطاعات الاقتصادية من نفقات للسّياح، سلع، خدمات، فنادق، ومواصلات...الخ. مما يكون له أثر واضح في الاقتصاد المحلي ، هذا على الرغم من عدم استغلال القطاع السياحي بالطريقة الأفضل. ولربما لهذا الأمر عدة أسباب، منها ما يتعلق بالأمر السياسي بالنسبة لتسهيل دخول السّياح عبر نقاط العبور، لكن من الأسباب أيضاً ضعف التخطيط للمشاريع السياحية والتي من شأنها تطوير السياحة من وجهة نظر فلسطينية، كذلك المحافظة على المواقع السياحية الأثرية والتاريخية والإشراف على الصناعات التي تغذي القطاع السياحي، والتي باتت في طريقها إلى الاندثار. كذلك لا بدّ من توفير الخدمات اللازمة للسيّاح وبشكل حضاري مدروس.ولا ننس جانب الوعي الثقافي الأثري من أجل خلق قيمة اجتماعية تصبح تربية مجتمعية للمحافظة على الأماكن الأثرية والاهتمام بها من قبل الجمهور ضمن ممارسات واعية لهذه الآثار وأهميتها.ولكن في السنتين الأخيرتين وبسبب الأوضاع الأمنية السيئة شلّ هذا القطاع، وكان الضرر على الإسرائيليين أيضاً رغم إمكانياتهم الكبيرة وسيطرتهم الكاملة على المعابر ودعايتهم في الخارج، إلا أن قطاع السياحة عندهم تعرض لهزة لم تسبق لها مثيل، لأن السياحة تحتاج إلى استقرار وأمان وتكامل في رغبة السواح الوصول إلى الأماكن الأثرية التي هي أصلاً جزء من الشعب الفلسطيني وتمثل وجدانه ضمن بيئته وطبيعته المتميزة.ونتساءل هنا،عن المرحلة القادمة هل ستفرض علينا تحديات جديدة في القطاع السياحي؟

! هل علينا وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات من الآن لننهض بقطاع السياحة

في حال تغير الوضع السياسي وأصبح للفلسطينيين حرية التحكم بالمعابر والأماكن والخطط والدعم.؟هل علينا أن نفكر في ظل الظروف الصعبة لما سيكون عليه الحال في الظروف الأقل صعوبة أو في الظروف العادية؟ و لم لا؟ لم لا نتحدى ونفكر للمستقبل، نلملم جروحنا ونبني آفاق للمستقبل. لأنه حتماً في المستقبل سيكون للفلسطينيين إستراتيجية وآلية للتنسيق والإدارة في المجال السياحي ، هذا المجال الذي كان فيه أماكن تاريخية فريدة من نوعها انطلاقاً من أريحا أقدم مدينة في العالم.إن قطاع السياحة قطاع حيوي إنمائي، وفي حالة استقرار سياسي في المنطقة، سينعكس بشكل واضح على القطاع السياحي في منطقة متميزة ضمن مناطق متجاورة متميزة سياحياً. فالتعاون والتنظيم والتنسيق بين الدول المعنية في المنطقة ستكون له ضروريته في انتعاش سياحي له مردوده الاقتصادي لهذه الدول.

رابعا: واقع السياحة في الجزائر:ظاهرة السياحة بالجزائر من وجهة تاريخية:

لقد اكتشف الثروات السياحية في الجزائر مبكرا من طرف السواح الأجانب خلال مرحلة الاحتلال لاسيما جانب الاقامات الشتوية ففي سنة 1897، تأسست لجنة الاقامات الشتوية وقد ساعدت بدعايتها في تنظم الجولات، وفي 1916 تم إنشاء لجنة السياحة والتي كان من شأنها المساهمة في الجهود المقدمة من طرف نقابة المبادرة وفي 1918اقيم ديوان الدعاية ولجنة خاصة بالحفاظ على المناطق السياحية ، وفي سنة 1919 تم تأسيس فيدارلية السياحة تجمع مابين العشرين (20) نقابة الموجودة آنذاك والتي كانت تتلقى مساعدة مالية كما تأسست فيدارلية الفندقة وفي السنة نفسها نظمت عدة جولات في الصحراء(1)، وفي سنة 1931تأسس الديوان الجزائري للحركة الاقتصادية والسياحية وكانت السياحة في تلك الفترة تجلب الطبقة الثرية أما بعد الحرب العالمية الثانية (1945) ظهر نوع ثان من مستهلكي السياحة بعد التشريع الاجتماعي الخاص بالتسلية، هم السواح ذوي المرتبات الضعيفة، اثر ذلك ظهر في الجزائر نوع آخر من السياحة خاصة بالاقامات وأخرى خاصة بالجولات.

السياحة بعد الاستقلال:بعد الاستقلال ورثت الجزائر بعض المنشآت السياحية والمتمثلة في 5922 سرير والموزعة على المناطق الحضرية الصحراوية والساحلية(2) وضمن مخططات التنمية في الجزائر لبلوغ العصرنة على ضوء النمط الغربي أخذت السياحة بعين الاعتبار ، وأنشئ في سنة 1962الديوان الوطني الجزائري للسياحة والذي كان من شأنه تسيير وترقية المنتوج السياحي على المستوى الدولي.

---

(1)Belkacem heddar.role socio économique du tourisme-cas de lagerie. ed Enap.1987à1988.p.p57.58

2)- Belkacem heddar.Op-cit.p57.58

وفي 19جوان 1963تأسست لجنة تسيير الفنادق والمطاعم(COGEHORE) وسلم تسيير هذه المنشآت إلى الديوان الوطني للسياحة، كما تم الاتفاق على ميثاق السياحة والذي استلزم تكوين مديرية سياحية للأعمال الحرفية التي من شأنها تسيير المنشآت الموروثة(4) .
وفي نفس السنة أنشئت أول وكالة جزائرية وتم تشريع قانونها رسميا سنة 1968، وكان هدفها المشاركة في تنمية اقتصاد البلاد وكلفت بتنظيم الجولات عبر الجزائر .(5)،

وفي سنة 1964 تأسست وزارة السياحة السياحة والتي تسير جميع تلك المؤسسات السياحية بينما كانت قبل وزارة الشبيبة والرياضة والسياحة هي التي تشرف على الشؤون السياحية(6)،ومن سنة 1966 تم حل لجنة تسيير الفنادق والمطاعم (COGEHORE) وسلم تسيير هذه المنشآت الى الديوان الوطني الجزائري للسياحة، كما تم الاتفاق على ميثاق السياحة ، والذي استلزم تكوين مديرية سياحية للأعمال الحرفية.

اما في عام 1970فقد تضمن المخطط الرباعي الاول دور الديوان الوطني الجزائري للسياحة في انجاز الاستثمارات السياحية، وترقية المنتوج السياحي ثم تم تكوين الشركة الوطنية للفندقة والسياحةSonatourوالشركة الوطنية للاستجمام بالمياه المعدنية Sonatherm والسياحة المناخية.

كان هدف Sonatour استغلال كل الوحدات السياحية والتنسيق في سير وتنصيب الوحدات السياحية وضمان المتاجرة السياحية(7).في سنة 1971انشئت الشركة الوطنية للسياحة S.N.ALTOUR والهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو استغلال وضمان تسيير القطاع السياحي العام باستثناء قطاع الحمامات(8).

---

(4)- Belkacem heddar.Op-cit.p57.58
(5)Ordonnance n/68-135.13mai1968.journal official n/49.p.846
(6)Belkacem heddar.Op-cit.p101
(7)Belkacem heddar.Op-cit.p59
(8-Ordonnance n/71-74.10-111971..journal official n/101.p.1350

وفي عام 1974 أسندت الخدمات التجارية للشركة الوطنية للفندقة والسياحة Sonatourإلى الوكالة السياحية، كما تم في السنة نفسها إلحاق نادي السياحة الجزائري TCA بوزارة السياحة.

"نتج عن انجاز مخططات التنمية في القطاع السياحي تقهقرا في النوعية وعجزا ماليا هاما حيث بقيت الهياكل المذكورة على حالها إلى سنة 1980،سنة دخول المخطط الخماسي حيز التنفيذ ،حينذاك لم تعد تلك الهياكل تلبي متطلبات القطاع السياحي الرامية إلى التحكم اكبر في جهازه، على اثر ذلك تغيير في المؤسسات السياحية:

-(S.N.ALTOUR)أصبحت مهمتها محددة في تسيير الوحدات الساحلية والصحراوية

-(Sonatherm)والسياحة المناخية توسعت مهمتها حيث أسندت إليها وحدات مناخية كانت مسيرة من طرف(S.N.ALTOUR)

-أما الديوان الوطني الجزائري للسياحة فأصبح مقتصر على ترقية المنتوج السياحي (إعلام.إشهار.تنشيط)

وأضيف مؤسسات أخرى إلى القطاع السياحي وهي:

-الشركة الوطنية للفندقة الحضرية(SNHU)

-المؤسسة الوطنية للدراسات مختصة بجميع الدراسات السياحية(ENET)

بعد ثلاث سنوات من التطبيق تم في سنة 1983حل المؤسسات(SNHU، S.N.ALTOUR، Sonatherm)، اثر ذلك تكونت 19 مؤسسة جديدة وزعت على المستوى الوطني بأكمله تطبيقا لمبدأ اللامركزية (1).

وفي سنة 1985 غير الديوان الوطني الجزائري للسياحة من قانون إنشائه ليصبح متعامل سياحي(Tour operateur).

وفي سنة 1989تم استبدال وزارة السياحة بالديوان الوطني للسياحة، أما المؤسسة الوطنية

---

(1)K.O:Tourisme lacune et…". El moudjahid n : 730.mardi20juillet.1993.p16

للدراسات مختصة بجميع الدراسات السياحية(ENET)فتغيرت مهامها.

في سنة 1991 مس كل من الديوان الوطني الجزائري للسياحة ونادي السياحة الجزائري مشروع تطبيق استقلالية المؤسسات.

وأعتبرت منذ تلك الفترة أن أبرز المؤسسات في تسيير وتنظيم وتنفيذ البرامج السياحية في الجزائر تحت وصاية الديوان الوطني للسياحة.

لقد أعطت حرب الخليج 1991ضربة قوية للسياحة بصفة عامة وأصبح من غير الممكن الاعتماد على المتعاملين السياحيين الأجانب للترفيه والتعريف بمنتوجنا السياحي، وأصبح من المعروف أن الإعلام الموضوعي وحده قادر على جلب السواح إلى البلاد، فعرفت السياحة ركودا تلك السنة كذلك مع الاضطرابات السياسية لم تعرف السياحة أي تطور مذكور.

في فيفري أدرجت مهام التسيير السياحي إلى وزارة النقل التي أصبحت تدعى بوزارة النقل والسياحة، وأنشئت مؤسسات التسيير السياحي (EGT)في إطار استقلالية المؤسسات للوسط والشرق والغرب والجنوب والتي من شانها تسيير المركبات والفنادق السياحية التابعة لها.

ودائما في 1992 أعيد إنشاء وزارة السياحة وأضيف إليها الصناعات التقليدية، كما أنشئت أيضا فيدارلية وطنية للسياحة تعمل بالتنسيق مع الديوان الوطني للسياحة تحت إشراف وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

وفي سنة 1994 وضمن سياسة إعادة هيكلة المؤسسات، برمجت خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية التجارية منها والسياحية وإدراج تنفيذها في السداسي الثاني لسنة1995 ضمن اتفاق عقد مع بعثة المختصين للاتحاد الأوروبي(1)

---

(1)APS(Algerie presse service).''le commerce et le tourisme ».el moudjahid n/9009.lundi20 juin1994.p7

"في سنة 1996 وإضافة إلى مشروع الخصخصة، اتخذت وزارة السياحة منهج تشجيع الاستثمار سواء بالنسبة للمتعاملين الوطنيين أو الدوليين، فشرع في تنظيم الصالون الوطني والدولي للسياحة، لعرض المنتوج السياحي الجزائري وفتح مجال الاستثمار، هذا الصالون الذي حافظ على استمراريته إلى غاية ماي 2006.

يعد هذا المسار التاريخي لظاهرة السياحة وكيفية تغيير مفهومها من خلال الظروف التاريخية والاقتصادية للمجتمعات المختلفة والجزائر باعتبارها جزء من تاريخ هذا العالم تتغير بتغيره.وبما أن المدينة ليست فقط مجرد نسق اجتماعي محلي ، تابع لنسق اجتماعي قومي لأنها أيضا وحدة أساسية من الوحدات المكونة للبناء العالمي الشامل، أي أنها تتأثر بالتحولات العالمية الخارجية .

4-السياسة الجزائرية المنتهجة في مجال السياحة:

الميثاق الوطني 1966: يعتبر أول وثيقة أبرزت أهمية السياحة ومدى تأثيرها من ناحية توفير مناصب الشغل ، وجلب العملة الصعبة ، كما وضحت شروط الترقية السياحية ، في إطار جملة من التوصيات ومخططات العمل، وتجلت من خلالها أهمية السياحة من منطلق المتطلبات والتأثيرات ، إذ الميثاق المذكور متطلبات السياحة في ثلاث نقاط:

1-إعادة الاعتبار للثروات الطبيعية والثقافية.

2-التقدم التقني "التهيئة العصرية واستعمال أفضل التقنيات السياحية وتهيئة البلاد بالمنشآت القاعدية

"3-ضرورة الرقي الاجتماعي"باعتبار أن تطور السياحة سيسمح لفئة من أفراد المجتمع باكتساب مهارات حديثة وتصورات جديدة للحياة زيادة على تفتح الذهنيات على العالم والأنماط الحياتية للدول الأخرى.

كما حدد ذات الميثاق تأثيرات السياحة في ثلاث نقاط:

1-تعتبر السياحة"عامل مهم للتوسع الجهوي والتوازن الاقتصادي الداخلي من خلال منع النزوح الريفي وخلق التبادلات الاقتصادية الداخلية"

2-إن السياحة مورد هام للعملة الصعبة لكن يقول الميثاق"إن هذا المظهر من مظاهر ترقيه السياحة ليس دائما هو الأهم خاصة بالنسبة لبلد كالجزائر يملك مصادر أخرى للعملة الصعبة أكثر أهمية، كالبترول، الغاز، والإنتاج الزراعي..."

3-إن السياحة أيضا مصدر خلق لمناصب العمل"تكمن أهمية السياحة القصوى في كونها عامل خلق للشغل بصفة خاصة في بلد كالجزائر"على أن السياحة معروفة بكونها نشاط يتطلب العدد الكبير من اليد العاملة.

واستنادا إلى الميثاق الوطني 1966 ، فان الشروط الضرورية التي حددها لترقية السياحة نوردها كمايلي:

1-وجود مواقع طبيعة وظروف مناخية مناسبة2-ثروات ثقافية ذات منفعة تاريخية، أثرية، معمارية، تقليدية فلكلورية أو دينية،3-توفر وسائل الإقامة، الاتصال والنقل 4-خدمات نوعية، وضرورة تكوين العاملين في المجال 5- سياسة أسعار جاذبة6-تسهيلات متنوعة إلى تسهيل في الإجراءات الإدارية، دعم الوقود،قيمة تبادل مقبولة ...الخ7-إشهار فعال8-استقرار اجتماعي وسياسة تضمن أمن السواح 9-الاستقبال الجيد للسكان المحليين10-توفير هياكل التسلية والترفيه

11-تدخل السلطات العمومية في عمليات التخطيط، التنظيم، وتقديم المساعدات المالية

12-في اختيار طريقة التسيير المركزي أو اللامركزي أكد الميثاق"إن اختيار سبل التسيير فيما يخص مجال السياحة والفندقة يجب أن يستجيب لضرورتين : لابد وان يقترب من سلاسة وفعالية التسيير الخاص ، لكن مع السماح برقابة وتنسيق السلطات العمومية"

كما حدد ميثاق سنة 1966 أيضا الموجود منها في الجزائر ، وما من الضروري السعي لخلقه وإيجاده ، ويمكن اختصار هذا في الجدول التالي:

شروط ترقية السياحة	تشخيص الوضع	التوصيات
شروط طبيعية وثقافية	نقطة "قوة لكنها على حالتها الطبيعة"	-ضرورة حمايتها من الحفاظ عليها والعناية بها وتثمينها -ضرورة تسهيل الدخول إليها -ضرورة حصر وتصنيف هذه المواقع الطبيعية-وضع قوانين خاصة بها-وضع مقاييس حماية الصناعة التقليدية الفنية - وضع مقاييس الحفاظ على الفنون الفلكلورية
2-هياكل النقل	جيدة	توسيع مطار العاصمة وتشجيع إفراغ العاصمة من مجموعات الطيران الأجنبية
3-وسائل الإقامة	ناقصة جدا وكثيرا ماتكون مخربة	بناء مجمعات كبيرة للفنادق السياحية -اختيار الفنادق، المقاهي، المطاعم ذات الطابع السياحي -تهيئة وعصرنة كل الفنادق الموجودة في مناطق التوسع السياحي أو على مختلف الدورات السياحية المنظمة.-ترميم فيلات الاصطياف الواقعة على الساحل.
4-نوعية الخدمات ومستوى عمال القطاع	غير كافية على العموم	-تكوين في الخارج-خلق مراكز للتكوين بوهران وقسنطينة على شاكلة مركز بن عكنون-تكوين تطبيقي على مستوى الفنادق الكبرى-خلق دفعة للسياحة بالمدرسة الوطنية للتجارة لتكوين تقنيين في التسيير السياحي -خلق دفعة فندقية في الثانويات التقنية على مستوى التراب الوطني -خلق معهد للفندقة والسياحة على شاكلة المدارس الكبرى لتكوين الإطارات العليا
5-الأسعار	مرتفعة جدا كي تكون منافسة	-حذف القيمة المضافة وحقوق الجمارك على بعض الخدمات والمنتوج السياحي -تقديم مكافآت ومنح تشجيع للمؤسسات المجتهدة في تخفيض الأسعار واستمالة الزبائن الاجانب
6-إنتاج الرحلات والأسفار	محدود جدا	-دعم إمكانيات الوكالة السياحية الجزائرية -إسهام الوكالات إلى غاية تمركزها في عمليات بيع تنظيم وإنتاج الأسفار

7-تسهيلات مختلفة	غير موجودة، مشاكل على مستوى الجمارك في مكاتب الصرف، عدم دعم وقود السيارات	-التدخل على مستوى لجنة التسهيلات المنشاة سنة 1964 لتوسيع الهياكل الجمركية الحدودية وزيادة موظفيها ومضاعفة مكاتب الصرف-تمديد السماح بالتوقف دون تأشيرة من 48الى 72ساعة-اختبار إمكانية بيع لسندات الوقود السياحية بأسعار منخفضة
8-الإشهار	-غيركافية-متقطعةوعمومية جدا-إمكانيات غير كافية	-منح مالية هامة-يجب أن يتفتح الإشهار لتوجيه السواح للاماكن والمؤسسات التي تقدم خدمات ذات نوعية
9-الاستقبال الإداري(جمارك الحدود)	-بطئ الإجراءات-نقص في السلاسة والدبلوماسية في التعامل	تنظيم محاضرات وملتقيات التوعية لموظفي القطاعات المعنية
10-استقبال المواطنين	-مشكل السرقة-عدم الاكتراث بالظاهرة السياحية	توعية المواطنين بمختلف الوسائل:أحزاب،بلديات، مقالات صحفية، حصص إذاعية
11-التنشيط السياحي	غير كاف	-ترقية وتطوير التجهيزات-الترفيه موازاة مع تطوير السياحة-ترقية النشاطات الثقافية والرياضية
12-التهيئة السياحية	غياب برامج التهيئة	وضع مخطط وتحديد مناطق التوسع السياحي
13-التنظيمات		إنشاء لجنة وطنية للسياحة والفندقة-إنشاء لجان جهوية-إنشاء لجان بين الوزارات المعنية
14-تمويل الاستثمارات		-تخصيص نسبة من الفوائد، قروض دون فوائد -مساعدات ضريبية -ضمانات من الدولة

جدول رقم03: شروط ترقية السياحة في الجزائر حسب ميثاق 1966

المصدر:le tourisme en algerie jeux et enjeux2003

الميثاق الوطني 1976:المزايا السياحية للجزائر

"تتمتع الجزائر في هذا المجال بمزايا متنوعة وإمكانيات عديدة يمكن أن يؤدي استثمارهاإلى ميلاد صناعة سياحية واسعة ومزدهرة، وتتمثل هذه الإمكانيات في جما مناظرها وتنوع معالمها الطبيعية التي تشكلها الشواطئ البحرية والمرتفعات الجبلية ، والمناطق الصحراوية ، كما تتجلى أيضا في مراكز المياه المعدنية ذات الخاصيات المتعددة التي تتيح فرصا عديدة لاستغلالها سواء للعلاج الطبي أو للراحة والاستجمام."**(1)**،يؤكد ميثاق **1976** على ضرورة تطوير السياحة لأربعة أسباب :

1-ارتفاع الحاجة الاجتماعية للتسلية والترفيه ، التي فرضها عمل فئات مهمة من افراد المجتمع.

2-ارتفاع حركات الأعمال وتواصلها مع التوسع الاقتصادي للجزائر

3-نتائج السياحة الدولية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي

4-خلق مناصب الشغل وتحسن مستوى المعيشة

يتضح من خلال ماسبق أن ميثاق 1976 أعطى أهمية كبيرة للسياحة الجماهيرية ، أو السياحة الداخلية للجماعات ووضع حدودا للسياحة الدولية فهو يؤكد أن" الجزائريين الذين يملكون الرغبة في اكتشاف بلدهم ، سيجدون أينما توجهوا هياكل الاستقبال الخاصة، وستوضع لذلك إجراءات تضمن رقي وتطور خاصة السياحة الداخلية وستكون هناك إجراءات مكملة لما ستقوم به المؤسسات السياحية الاشتراكية في هذا المجال والتي ستسمح بتوسع السياحة الجماهيرية لصالح الوطنيين ، وبهذا سيجد العمال وعائلاتهم إمكانية الاستفادة من ترفيه يتماشى وإمكانياتهم"(2)وأما بالنسبة"لمهمة القطاع السياحي في جلب العملة الصعبة من خلال البحث عن سواح أجانب فتبقى مربوطة بالحدود التي تحفظ المجتمع الجزائري من النتائج السلبية والأمراض الاجتماعية المصاحبة للسياحة والتي تتعرض إليها الدول السائرة في طريق النمو"(3)

1-الميثاق الوطني 1976 :ص 266

2-Hachimi Madouche.OP-cit.p63
3-Hachimi Madouche.OP-cit.p63

توصيات اللجنة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني سنة1980:(4)

خلال اجتماع اللجنة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثالثة لسنة **1980**،قدمت التوصيات الأساسية التالية:

1-إنهاء ماتبقى من المشاريع في اقرب الآجال

2-ضرورة حصر وحماية مقومات السياحة الوطنية ووضعها في خريطة

3-وضع مخطط رئيس للتهيئة السياحية يحدد مناطق التوسع السياحي

4-لامركزية الاستثمارات وتعددية المتعاملين

5-تحسين تسيير المنشآت السياحية

6-تعزيز مؤسسات التكوين في المجال السياحي

7-ترقية سياسية للترفيه والتنشيط

8-تطوير الجانب الإعلامي والإشهار السياحي

9-تعزيز إمكانيات الدراسة والتنفيذ

10-توجيه التوفير الوطني الخاص نحو نشاطات القطاع السياحي

11-تعزيز الجانب القانوني الفندقي والسياحي

12-تطوير السياحة الوطنية حسب " مسار خاص وأصيل للعطل الوطنية"

الميثاق الوطني 1986: دعم هذا الميثاق ماجاء به ميثاق سنة 1976 حيث أكد أن "الجهود لابد أن تبذل لخدمة السياحة الداخلية واحتياجات المواطنين والشباب بما يوافق قدراتهم وإمكاناتهم"**1**ومقارنة بين الميثاقين، اهتم ميثاق 1986 بترقية سياحة الشباب كما وسع مهام السياحة "إلى ترقية الثقافة، الصناعة التقليدية والتراث الوطني بشكل عام وكذلك تعليم محاربة الأمراض الاجتماعيةوتحسين المستوى المعيشي"**2**كما حدد بعد ذلك الصبغة الثانوية للسياحة الدولية " تشكل السياحة في مجال العلاقات الخارجية

1-Hachimi Madouche.OP-cit.p64

2-Hachimi Madouche.OP-cit.p64

2-Hachimi Madouche.OP-cit.p64

وسيلة انفتاح على العالم والتواصل مع باقي الشعوب ورغم أن السياحة الدولية تأتي في المرتبة الثانية بعد السياحة الداخلية ، إلا أنها لابد أن تتطور وفق ماتقتضيه ضرورة الحماية والحفاظ على المجتمع الجزائري من كل مخاطر السواح الأجانب وعلى السياحة الخارجية لفائدة المواطنين أن تأخذ وجهة الدول الشقيقة والصديقة في شكل تبادلات مفيدة للطرفين"**(1)** ، لكن القراءة المتأنية للواقع السياحي ضمن لما جاءت به مواثيق 66-76-86 يعطي انطباعا مفاده أن الجزائر أدركت الأهمية العظمى للسياحة للنهوض بالاقتصاد الحضري والتنمية الحضرية، موازاة مع ماتملكه من إمكانيات وقدرات سياحية الطبيعية منها والتاريخية ، غير أنها توجهها الإيديولوجي وضع سياستها السياحية في اطر ضيقة، و لم تجعلها من أولويات اهتماماتها الاقتصادية، بل أعطاها صبغة الثانوية كمصدر للعملة الصعبة.وما يثير القلق فغلا أن إبراز الايجابيات التي ناقشتها سياسة بعد الاستقلال ، خصوصا المتعلقة بمسائل التكوين والتوجيه والنوعية ضلت مجرد حبرا على ورق،كما أن تعاقب الفترات بعد الاستقلال متبوعة بسياسة الحزب الواحد، وجزائر التعددية ، لم يعط إضافة لتطوير السياحة في الجزائر.

محتويات برامج الحكومة:

بعد أن مر موضوع السياحة سنة1991 في صمت، وأشير إليه بنصف كلمة في سنة 1992، احتل مكانة مهمة في برامج الحكومات ابتداء من سنة 1994.(1)تقدم حكومة مقداد سيفي السياحة على أنها"مورد جديد للتراكم" وتؤكد" انه خلال هذه المرحلة الانتقالية لابد من تضافر عمليات كثيرة لإعادة تحريك قطاع السياحة ودلك في إطار المخطط الشامل للتنمية، وهذا ي تستفيد البلاد من مصادر جديدة لتراكم العملة الصعبة التي ستساعدنا حتما في التنمية الاقتصادية الوطنية.. وإذا رغب المتعاملون الوطنيون والأجانب في الاستثمار في المجال السياحي فعلى الدولة أن تتخلى على مجال التسيير من خلال وضع إستراتيجية للخصخصة"(3).

1-2-3-Hachimi Madouche.OP-cit.p65

2-Hachimi Madouche.OP-cit.p65

3-Hachimi Madouche.OP-cit.p65

ومن أجل السماح بظهور ونماء"صناعة سياحية حقيقية " اقترح هذا البرنامج الحكومي مايلي(1):1 -حماية المواقع ومناطق التوسع السياحي

2-تهيئة وتعمير المناطق الأساسية

3-تطوير إمكانات فندقية جديدة ، وتنويع المنتوج السياحي

4-تعزيز إمكانيات تكوين وتأهيل وظيفي قطاعي الفندق والسياحة

5-تكثيف جهود الاتصال واعتماد سياسة التسويق مع الزبائن والمستثمرين من اجل ترقية صورة السياحة الوطنية.

6-إثراء الجانب القانوني فيما يخص التطبيق ومراقبة النشاطات مع الاهتمام الخاص بحماية المستهلك واعدة هيكلة مهنية السوق السياحية والفندقية.

7-تطوير المحيط السياحي خاصة وسائل النقل والاتصال، الجانب الأمني للمواقع السياحية ، التنشيط الثقافي وترقية الصناعات التقليدية.

وفي سنة 1996 قدمت الحكومة الجديدة (أويحي) برنامجها الذي أكد ضرورة انسحاب الدولة من القطاع السياحي الذي لابد أن يخصخص ، كما أسند للسياسة القطاعية مهمة إعادة الحياة للسياحة وتهيئة ظروف الدخول للعقار السياحي وتطوير إمكانيات جديدة من هياكل الاستقبال، وتنويع المنتوج السياحي، وما جاء في هذا البرنامج " بالنظر لإمكانيات الجزائر الطبيعية والثقافية ، لابد أن تجد لها مكانة في سوق السياحة والصناعة التقليدية.

لكن القطاع ظل لفترة طويلة محتكرا من قبل المؤسسات العمومية ، ولم يحظ في واقع الأمر بالاهتمام أو بوضع إستراتيجية واضحة المعالم ، سيما في جان السياحة الدولية.

"إن التحولات الأخيرة وحركات الاستثمار الأولى في هذا القطاع ، الهادف إلى إدماج السياحةوالصناعة التقليدية بشكل اكبر في عملية خلق مناصب العمل، والتخفيف من الأعباء الخارجية زيادة على ذلك فمؤسسات تأطير هذه النشاطات أخذت مكانها على المستويين المركزي

1-hachimi madouche.OP-cit.P67

والمحلي،والنصوص التشريعية في طريقها إلى التكيف ،كما تم إنشاء وسائل ترقية مناطق التوسع السياحي والمصادر المعنية.

وعلى مستوى المادة السياحية ، ستتوجه الجهود إلى خصخصة الحظيرة الفندقية وذلك عن طريق مختلف الأساليب الممكنة تنازلات كانت أو عقود إدارية.

وستسمح هذه المسيرة بتطوير مستوى خدمات الهياكل ،وكذا إدماجها في الشبكة التجارية العالمية، كما ستشجع القطاع الخاص والشراكة الأجنبية على إنشاء هياكل ذات مستوى عالمي وتزويدها بكل الوسائل الضرورية، كما أن رأس المال الخاص سيشجع هو الآخر على تطوير الهياكل السياحية والساحلية والوجهة خاصة للاحتياجات الوطنية، دون نسيان طبعا دور واقامات الشباب التي ستحسن مستوى الخدمات فيها.

وفيما يخص الجنوب ، فالجزائر تملك إمكانيات هائلة والتركيز فيها سيكون في بناء تجهيزات خاصة وتنظيم دورات سياحية صحراوية ،وفي هذا المجال سيخصص الصندوق الخاص بتطوير الجنوب أهمية بالغة لدعم وتطوير السياحة الصحراوية ، ومن جهة أخرى سيشجع بعض الفاعلين

في النقل الجوي، وقطاع المحروقات للمشاركة في ترقية الصناعة السياحية في الجنوب، كما أن دعم ترقية الاستثمار خاصة في مجال تشغيل الشباب سيولي كل الأهمية لخلق كل النشاطات والخدمات المصاحبة للسياحة".

القراءة المصاحبة لما ورد في برامج الحكومات المتعاقبة يؤكد دائما مدى إدراك الجزائر لأهمية السياحة كقطاع مدر للعملة الصعبة وخلق مناصب شغل، وأنها احد الركائز الرئيسة للاقتصاد العالمي الحالي، خصوصا وان أزمة النفط التي عاشت على وقعها الجزائر سنوات الثمانينات فرضت السياحة على أنها ضرورة وحتمية فرضتها هذه التحولات العالمية الجديدة في ظل العولمة، وأعطت بذلك درسا بان النفط ثروة ليست في كل الأحوال دائمة ، وحان الوقت للتنقيب عن البديل وعن موارد أخرى .

رابعا واقع السياحة في الجزائر:

كشفت إحصائيات لوزارة السياحة الجزائرية أن أكثر من مليون ونصف المليون جزائري زاروا دولا أجنبية العام الماضي منهم 700الف كانت وجهتم دولة تونس المجاورة، كما أكدت الإحصائيات أن حوالي 400الف فضلوا فرنسا مقابل 80الف توجهوا إلى اسبانيا، و40الف زاروا تركيا و35 ألف كانت قبلتهم الجماهيرية الليبية ، وأرجعت الوزارة زيادة الإقبال على تونس إلى قرب المسافة بين البلدين، والحوافز التي يوفرها قطاع السياحة في هذا البلد خاصة فيما يتعلق بالأسعار، إضافة إلى السماح للجزائريين بدخول تونس بدون تأشيرة.

القراءة الأولية في هذه الأرقام توحي بوجود مشكلة تحول دون تطور وازدهار القطاع السياحي بالجزائر، ونصطلح عليها بمعوقات النمو،فالجزائر تتمتع بالكثير من المظاهر والمناظر الطبيعية الخلابة التي قد لانجدها في أوروبا أو حتى في أمريكا واستراليا ، ومن بين المعوقات التي نحن بصدد تحديدها نقص الخدمات وتسهيلات السفر الداخلية ، ناهيك عن نقص الإعلانات التي تعرفنا بمناطق السياحة ببلادنا علاوة على عنصر الأمن —ولو انه بدأ في الاستتباب في الآونة الأخيرة .

السياحة والجزائر... قصة حب عنيفة لم تعرف نهاية سعيدة إلى حد الآن، الحب يتجلى في روعة المكان وقصة أزمنة غابرة ضاربة في عمق التاريخ والمعضلة تتمثل في الأخذ والجذب بين خيار فتح الاستثمار دون بيروقراطية وعراقيل مالية، أو خيار العزلة وتوجيه المطارات الوطنية والموانئ الجزائرية نحو خدمة العبور للسياح الأجانب والمغتربين من أهل الوطن نحو بلدان أفريقية وأوروبية مجاورة للجزائر ولحوض المتوسط .فحصة الجزائر من سوق السياحة العالمية ضئيلة جدا بسبب العجز في هياكل الاستقبال التي لا توفر حاليا سوى 81 ألف

سرير، منها 36 ألف تابع للقطاع العام، وأن % 90 من الحظيرة الفندقية بالجزائر لا تستجيب للمقاييس الدولية، وفق دراسة أعدتها شبكة "أوروميد" التي تشرف على ترقية الاستثمار بالمنطقة المتوسطية.. وفي نفس السياق أشارت إحصائيات وزارة السياحة الجزائرية أن القطاع لا يوفر سوى 81 ألف سرير، 80 % منها غير مصنفة، معربة على تفاؤلها من الإستراتيجية القطاعية إلى غاية سنة 2015 التي ستمكن البلاد من استقبال 4 ملايين سائح، في حين سيبلغ عدد سياح حوض البحر الأبيض المتوسط 24 مليون سائح سنة 2020.

ولتدارك هذا العجز، تشدد الجهة الوصية على ضرورة التعامل مع العقار السياحي بحذر نظرا لحساسيته الكبيرة، كون قطاع السياحة يعتبر قطاعا أفقيا يحتاج إلى تداخل مختلف القطاعات خاصة منها قطاع الأشغال العمومية الذي يوفر البنية التحتية، وأن أولويتها الأولى حاليا في التعامل مع القطاع تنصب على توفير وتأهيل الهياكل ثم الحديث عن الخدمات من خلال التكوين والإعلام والاتصال. وفي ظل هذا التوجه المعمول به حاليا تشهد المرحلة الراهنة تسارع في مجال التنافس بهدف الرفع من قدرات الاستقبال من خلال تشيع الاستثمارات حيث تشير أخر الأرقام إلى وجود أكثر من 800 طلب استثمار على مستوى الوزارة داخل مناطق التوسع السياحي غير أنها لم ترق لأن تكون استثمارات في مستوى القطاع، "طلب الاستثمار ليس بالضرورة استثمارا"، وأن 40 طلب استثمار سياحي فقط لقي ردا إيجابيا، فيما يوجد 300 مشروع استثمار سياحي ينجز خارج مناطق التوسع السياحي، منها استثمار لشركة "سيدار" بزرالدة بـــ20 ألف سرير، 5 آلاف سرير لنفس الشركة بزموري ومشاريع ضخمة لخليجيين بمنطقة العقيد عباس في تيبازة.

1-الجزائر أضعف وجهة سياحية في منطقة المتوسط

أشار تقرير صادر عن عدد كبير من الخبراء تحت إشراف فابريس هاتم، ومشاركة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية، أن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10 % من الناتج المحلي الخام، إلا أنه يظل تحت المستوى في عدد من الدول من بينها الجزائر؛ التي يبقى القطاع فيها غير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة. واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، فإن القطاع السياحي يمثل % 3,9 من قيمة الصادرات و9,5 % من نسبة الاستثمارات المنتجة و8,1 % من الناتج المحلي الخام. وتصنف الجزائر من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة، بعيدا وراء تونس (في الرتبة 39) والمغرب (في الرتبة 42 .(أما عن مستوى التشغيل، فإن القطاع يشغل أكثر من 200 ألف عامل ويمثل حوالي 6,5 % من نسبة التشغيل المباشر وغير المباشر. ولم تسجل الجزائر، حسب التقرير، سوى 23,1 مليون دخول كسائح، ثلاثة أرباعهم من المغتربين. وإن سجل، حسب التقرير، تحسّن خلال السنتين الماضيتين، إلا أن الحصة الجزائرية لا تزال تقدر بـــ 2,0 % من التدفقات السياحية .وجنت الجزائر عائدات بلغت 105 مليون أورو مقابل 9,4 مليار" أورو" لمصر و1,3 مليار أورو للمغرب. وتمثل نفقات السياحة في الجزائر 8,4 % من إجمالي نفقات السياحة في المنطقة.وحدد التقرير نقاط الضعف والقوة في السياحة الجزائرية، مشيرا بأن نوعية الخدمات غير تنافسية، والقدرة على التكيف من الناحية النوعية والكمية ضعيفة، وعروض الإيواء متواضعة، يضاف إلى ذلك قلة الاحترافية. مشيرا بأن قدرات الإيواء لم تتجاوز 81 ألف سرير مقابل 230 ألف في تونس و150 ألف في المغرب. ولا يزال وزن القطاع العام وثقل ووزن الإدارة يشكل عبئا أيضا، وإن امتلكت الجزائر قدرات سياحية ووسائل مالية معتبرة.(1)

1-دراسات في العلوم الإنسانية:مرجع سابق،ص65

2-نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1 % وتحتل الرتبة 138 عالميا

أوضح السيد طالب الرفاعي الأمين العام المساعد للمنظمة العالمية للسياحة، في الملتقى الدولي حول "وضع وتدعيم النظم التنافسية المستهدفة للنوعية في السياحة" الذي انتظم بتزل الأوراسي بالعاصمة الجزائرية، أن مجموع المقبوضات من الصناعة السياحية العالمية سنة 2004 بلغ 500 مليار أورو، والرقم مرشح للارتفاع عند استجماع الأرقام المتعلقة بالسنة الماضية، لكن هذا الرقم يقود بالضرورة إلى الحديث عن نصيب الجزائر من الملايير، وحتما النتيجة تكون عكسية، كون الجزائر لم تتبن استراتيجية سياحية من شأنها أن تفتك نصيبا من مداخيل السياحة. وزير القطاع السيد نور الدين موسى، عبّر عن "إرادة الجزائر في تدارك ما ضيعته خلال العشرية السوداء"، قائلا "لا يعقل أن تبقى الجزائر على هامش التطور السياحي، مع المؤهلات التي تمكنها من افتكاك مكانة في حوض المتوسط"، وبلغة الأرقام، سجلت بلدان العالم السنة الماضية 800 مليون سائح، حازت الجزائر من بينهم على مليون ونصف مليون، وهو رقم قدمه الوزير في مناسبات مختلفة على أنه مشجع وهناك المزيد.ويتجه ما نسبته 2 % من السياح إلى الجزائر، حسب السيد فرانسوا فيلاس، من جامعة تولوز الفرنسية، وهي نسبة ضعيفة، وهو ما استدعى بوزير السياحة إلى القول أنه يعمل على رفعها من خلال التشريعات والتدابير المتخذة في هذا السياق، موجها نداء إلى المتعاملين من أجل الاستثمار في القطاع، ومشدد بالمقابل على تطبيق القانون "على كل من تسول له نفسه المساس بحق الزبون"، من جهته يؤكد السيد ريموند سانر، مدير مركز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسويسرا، إن "الجزائر عرفت تطورا منذ سنة 2003 مثلما علق عليها المنتدى الاقتصادي الذي انتظم بجنيف مؤخرا، لكنها تبقى بعيدة عن تونس والمغرب، وأجمع المتدخلون على أن السياحة في العالم تأثرت بفعل أحداث 11 سبتمبر 2001 وبتسونامي وعديد الأمراض العالمية لكنها في الجزائر مرهونة بالتسهيلات

البنكية والتعاملات الاقتصادية التي يجب أن تواكب العصر ولا تجعل من يفكر في الاستثمار السياحي أن يسبق ذلك بالفرار من تلك الفكرة بمجرد تخيل اللهث وراء البنوك والبيروقراطية اللامتناهية والعقلية السائدة "إلى يستنا خير من إلى يتمنى" و"كل عطلة فيها خير" لأن العالم يتحرك بصورة رهيبة ولا مكان فيه للعاطلين.

3-حتى أثار الجزائر الرومانية لم تسلم من السرقة والتهريب؟

في ظل كل هذا اللاوعي بأهمية الموروث الثقافي والإرث التاريخي الكبير الذي تتميز به الجزائر الكبرى من كل أنماط التنوع السياحي وفي ضل هذه الفوضى في العقار تمكنت مؤخرا مصالح الشرطة الدولية من العثور على خمسة رؤوس أثرية رومانية بمدينة "نيويورك" بالولايات المتحدة الأمريكية، كانت معروضة للبيع في المزاد العلني. وقد حجزت ذات الآثار، وتم إخبار مكتب التنسيق للشرطة الدولية "الأنتربول" التي تسلمت القطع الأثرية. حيث تسلمت ذات المصالح في الجزائر تقريرا مفصلا من مصالح الشرطة الدولية حول عمليات السرقة، قصد تمكين السلطات الجزائرية من فتح تحقيق في القضية . وقد تمت سرقة القطع الأثرية التي هي عبارة عن رؤوس لبعض الرموز والشخصيات الرومانية من متحف سكيكدة سنة 1996 من بينها رأس الإمبراطور الروماني "مارك أورال"، والذي تم التبليغ عنه من قبل السلطات الجزائرية بعد التأكد من تهريبها للخارج عن طريق تونس، حسب التحريات الأولية لمصالح الأمن، كما تم إخطار مكتب الشرطة الدولية" الأنتربول" بالقضية والسؤال المطروح على السلطات الوصية على الآثار : من سمح بحدوث هذه العملية الإجرامية ؟ وهل سيعود حقا رأس الملك "أورال" إلى مكانه المنوط به أم سيحدث له كما حدث لصقر القديس أوغسطين بعنابة وقرن غزال الصيد la Dianneوأحد أطرافها بعنابة، أم أن النسيان واللامبالاة ستجعلنا نخسر تاريخنا بعدما خسرنا أخلاقنا التي من المفترض أن توقض ضمائر الكل لصيانة هذا التاريخ وهذا الوطن ؟ إن المليون ونصف المليون من شهداء الوطن ماتوا من أجل الجزائر وكل مميزاتها الثقافية

وموروثها عبر كل الحضارات التي تعاقبت عليها وهي جزء لا يتجزأ ...فهل من ضمير يستيقظ ؟

وأمام تنامي ظاهرة تهريب الآثار قامت الجزائر بسن قانون لحماية وتفادي نهب الآثار وهو القانون 89 المؤرخ في 15 جوان 1998. علما أنه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيه الذاكرة الوطنية للسرقة؛ حيث تم في 19 جانفي 2003 توقيف رعية ألمانية كان يريد سرقة مزهرية تعود للقرن السابع عشر. وتعد حظيرة الطاسيلي التي تتربع على مساحة 20 ألف كلم2 أكثر المناطق عرضة لنهب الآثار. وهو ما دفع بالسلطات الأمنية إلى تكثيف الحراسة بهذه المنطقة المفتوحة.

تعد مشاكل البيروقراطية والإهمال أحد العوامل الرئيسة في غياب سياسة واضحة المعالم تحدد مسؤولية كل طرف في النشاط السياحي وتهيئة المدن الكبرى خاصة الساحلية لاستقبال المصطافين وكعينة لهذا المشهد تشهد مدينة جيجل (جوهرة الشرق الجزائري) إحدى أهم المدن السياحية هذه الفوضى، حيث أعاب " خلال زيارة ميدانية إلى شواطئ بلدية جيجل ، ، حسب بعض المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي أزيد من سنتين، مما عرض الشاطئ للإهمال وحرم كثيرا من المستثمرين الاستفادة من مشاريع الاستثمار السياحي. وفي بلدية جيجل عبر بعض المواطنين عن استيائهم من تغاضي الجهات المعنية عن حماية مياه شاطئ كتامة من التلوث، ويذكر السكان بأن المياه القذرة المتدفقة من الوديان تسببت في تلوث الشواطئ وحرمت السكان من السباحة في مياه البحر، فيما أكد مدير البيئة بأن مصالحه اضطرت إلى السماح للمصطافين بالسباحة في مناطق دون أخرى على .ويحدث هذا في الوقت الذي أبدى فيه كثير من المواطنين تخوفهم من استمرار تجاهل المصالح

البلدية تطبيق الإجراءات الخاصة بحماية المصطافين في الشواطئ المحروسة .

حذرت مصادر أخرى من خطورة تقاعس المصالح البلدية في وضع الحزام الأمني " "Balisage"البالیزاج" الخاص بتحديد نقاط السباحة وأمام كل هذه المتغيرات الراهنة التي تتوافر بالجزائر فإن السياحة لن تقوم لها قائمة مادام الكل يعول أيما تعويل على البترول النافذ ؟... إن الغد كما يؤكده الخبراء، غدٌ للبيئة السليمة والسياحة الطبيعية بعيدا عن فوضى العقارات التي لا معنى لها ولا تناغم فيها بالجزائر، وهل نحن نعد الجزائر لاستقبال عهد البيئة المستديمة أم نحن بيئة غير مستديمة ولا سياحية ؟ وهل أعددنا برنامجا اجتماعيا وطنيا هادفا يجعل عقلية المواطن الجزائري يتزحزح عن كبريائه المتعجرف ويصبح مواطنا متقبلا للسائح لا نافرا ولا متعاليا عليه...؟ إذا أصبنا هذا الهدف، نعتقد آنذاك أننا باستطاعتنا الحديث عن السياحة،كما أعلن مستثمرون في السياحة خلال لقاء ، بمقر اتحاد التجار والحرفيين بالعاصمة، أن القطاع يعيش وضعية متدهورة بسبب الفوضى الكبيرة التي تعمل فيها المركبات والمؤسسات الفندقية، وهو ما أكده المدير التجاري لسلسلة "عدن" التي تسير عددا من الفنادق السياحية في منطقة الغرب، حيث قال بأن أحد أهم أسباب نفور السياح وعزوفهم عن زيارة الجزائر، هو افتقار المركبات السياحية إلى أدنى الشروط المعمول بها عالميا، على غرار المرافق الترفيهية والثقافية، "فالسائح الذي يحجز في مؤسسة فندقية، لا يبحث على النوم والأكل والسباحة فقط، وإنما هو بحاجة إلى تكفل تام به"، وهو ما تم تداركه يضيف ذات المتحدث في البلدان المجاورة التي أصبحت تستقطب شهريا أضعاف السياح الذين يدخلون الجزائر سنويا•من جهته، أشار ممثل اتحاد التجار والحرفيين، الحاج بو النوار، إلى أن عدد السياح الذين زاروا الجزائر العام الماضي كان يعادل 6,1 مليون، و لم يتجاوز عدد الأجانب 478 ألف سائح، وهو أمر "كارثي" حسبه، بالنظر إلى الطاقات التي تملكها الجزائر في هذا المجال، حيث لا يمثل هذا الرقم سوى 20 بالمائة من حجم الصادرات خارج المحروقات،وفي هذا الإطار، كشف ذات المتحدث عن وجود 60 مؤسسة فندقية مسيرة من طرف الدولة، وتحصي العاصمة لوحدها165 فندق، خمسة

منها من طراز خمس نجوم، فيما تم غلق 35 فندق لأسباب مختلفة، وقال بالمقابل إن الوضع الذي آل إليه قطاع السياحة حاليا، يقف وراءه أيضا أصحاب الوكالات السياحية الذين حولوا هذه الأخيرة إلى مكاتب لبيع التأشيرات وتذاكر السفر بعيدا عن الاحترافية، فربع الوكالات الموجودة على المستوى الوطني والبالغ عددها 800 وكالة، تمارس"البزنسة " أمام مرأى السلطات.1

4-الاستثمارات السياحية في الجزائر في إطار المخططات التنموية:

1-المخطط الثلاثي1967-1969:

لقد تم برمجة خلال هذا المخطط 13081 سرير مخصصا للسياحة الشاطئية والصحراوية بهدف تطوير المنشآت القاعدية للاستقبال السياحي، وفي نهاية المخطط منحت الأولوية لإنجاز المشاريع الشاطئيةب35بالمائة أي 2406سرير تم تهيئتها من بين 6766سرير مبرمج بسبب جودة الشواطئ الجزائرية،وفي نهاية هذه الفترة سجل عجز يقدر ب10135 سرير أي بنسبة77.5بالمائة ويعود الفارق بين المقدر والمنجز إلى ضعف قدرات الإنجاز والمشاكل الإدارية.(2)

1-جريدة الخبر :العدد 5030، 4جوان 2007

2-بلالطة مبارك، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية،مرجع سابق،ص68

الجدول رقم04:توزيع الأسرة المبرمجة حسب أنواع المنتجات السياحية

نوع المنتجات السياحية	الأسرة	النسبة./.
الشاطئية	6766	./.52
الحضرية	1650	./.13
الصحراوية	1818	./.14
حمامات معدنية	2847	./.22
المجموع	13081	./.100

المصدر:وزارة السياحة والصناعات التقليدية-مديرية الإحصاءات2001

الجدول رقم 05: حصيلة المخطط الولائي

العمليات	الأسرة المبرمجة	النسبة %	عددالأسرة المنجزة 1969	النسبة%	العجز العددوالنسبة
المحطات الشاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360 %65
المحطات الحضرية	1650	12.6	254	15.4	1396 %85
المحطات الصحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532 %84
المحطات المعدنية	2847	21.8	00	00	2847 100%
المجموع	13081	100	2946	22.5	10135 %77.5

المصدر : وزارة السياحة والصناعات التقليدية-مديرية الإحصاءات2001

2-المخطط الرباعي الأول1970-1973:

الهدف المسطر خلال هذا المخطط هو رفع قدرات الإيواء لتصل ما بين 70000و90000سرير في نهاية العشرية وبرمجة35000سرير خلال نفس الفترة بهدف:-

تلبية متطلبات السياحة الداخلية والدولية.

-استكمال البرنامج السابق وإضافة ميزانية أخرى لانجاز 08 حمامات معدنية لكن في نهاية المخطط تم انجاز 9000سرير بعجز يقدر ب26000سرير.

2-المخطط الرباعي الثاني1974-1977:

إن هذه الفترة عملت على متابعة عمليات التهيئة السياحية غير المنجزة خلال الفترة السابقة ،والشروع في انجاز المنشآت الإضافية في إطار برنامج جديد لبلوغ25000سرير، 60000سرير قبل نهاية سنة 1980، واعتمدت هذه المرحلة على تنظيم المبادرات الفردية وتشجيعها ،بلغت نسبة الأهداف المادية 41%،حيث يلاحظ تحسن بالنسبة للمخططين السابقين والتي كانت تقدر ب20%،33%

ثانيا:الاستثمارات السياحية خلال الفترة 1980-1990

مع انطلاق المخطط الخماسي الأول أظهرت حصيلة هذا القطاع ضعفا فيما يتعلق بمنشآت الاستقبال حيث تم تحديد أهداف جديدة وإستراتيجية جديدة للتنمية السياحية ترتكز على مايلي:

-إنهاء البرنامج الذي هو في حيز التطبيق-المخططات السابقة.

-إحصاء القدرات الوطنية وحمايتها من اجل وضع خريطة المنشآت السياحية في الجزائر.

-إقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية .

-تعزيز قدرات الدراسة والانجاز .

-لامركزية الاستثمارات السياحية.

-ترقية الصناعات التقليدية.

-تشجيع السياسة الوطنية المتعلقة بالتنشيط والترقية السياحية.

-تشجيع السياحة الدولية وترقيتها.

-إعادة الاعتبار لمهنة الفندقة والسياحة.

-تعزيز التشريع والتنظيم الرامي إلى حماية الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية للبلاد.

المخطط الخماسي الأول1980-1984

تناول هذا المخطط العمليات الآتية:

-برمجة مشاريع الفندقة الحضرية

-توسيع الفندقة الصحراوية

-تهيئة مناطق التوسع السياحي واعتمادها من طرف الجماعات المحلية والقطاع الخاص كأنماط في المشاريع المستقبلية ،كما تم اقتراح مبالغ لانجاز مشاريع ولكنها لم تنجز بسبب انهيار أسعار البترول في الثمانينات.

المخطط الخماسي الثاني1985-1989

خلال هذا المخطط أعطيت الأهمية للسياحة الداخلية والشروع في تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب وكان يهدف هذا المخطط إلى:

-متابعة سياسة التهيئة-تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.

-لامركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين.

-التحكم في الطلب المتنوع.

ثالثا:السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق:

خلال هذه الفترة انخفض عدد السياح من 359895الى 18000مابين سنة 1990وسنة1996،كما كان لحرب الخليج في سنة 1991 آثار سلبية على النشاط السياحي

والجدولين المواليين يوضحان:تطور عدد السياح القادمين إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2000

وتطور سعة الفنادق حسب النوع من 1991الى 2000على التوالي:

مما سبق يلاحظ أن السياحة في الجزائر لم تلق الاهتمام الذي تستحقه،و لم تكن عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية،ولكن انطلاقا من المخطط الثلاثي بدأت السياحة تظهر ضمن بنود الاستثمار كقطاع اقتصادي،وتواصل الاهتمام بالسياحة عبر مختلف المخططات التنموية،ولقد أصبح إنعاش وتنمية الطاقات والقدرات السياحية من ابرز انشغالات الدولة،وذلك بهدف تنمية تلبية الطلب الخارجي،خاصة مع تنظيم المبادرات الفردية وتشجيعها وتطبيق العمليات الأولى لإعادة الهيكلة في الفترة الممتدة مابين1980-1990 وتبني إستراتيجية جديدة للتنمية السياحية تهدف إلى دعم هذا القطاع وترقيته من خلال مناطق التوسع السياحي.

الجدول رقم 06:توزيع السياح خلال الفترة 1990-2000

السنة	الأجانب	المجموع
1990	685815	1136918
1991	722682	1193210
1992	624096	1119548
1993	571993	127545
1994	336226	804713
1995	97648	519576
1996	93491	6049689
1997	94832	634752
1998	107213	678448
1999	147611	755286
2000	175538	865994

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية-مديرية الإحصاءات2001

عرفت الجزائر تراجعا ملحوظا في عدد السياح الوافدين إليها خلال فترة التسعينات،هذه الحقبة من تاريخ البلاد التي تشهدت تدهورا في الوضع الأمني،مما اثر بشكل مباشر في التراجع المسجل،و أمام السياسات المتعبة بعد حصول الاستتباب الأمني،وانتهاج سياسة إعادة الاعتبار للقطاع السياحي على اعتبر انه مصدرا للعملة السياحية وليس مبعثا للترفيه فقط،بدأت الجزائر تسترجع مع مرور الأعوام زوارها.

الجدول رقم 07:يوضح تطور سعة الفنادق حسب الصنف

السنة	حضري	ساحلي	صحراوي	معدني	مناخي	المجموع
1991	26286	18972	5026	3696	1006	54986
1992	26928	18972	5026	3714	1284	55924
1993	27874	19272	5146	3714	1284	57290
1994	29304	20263	5415	3903	1350	60235
1995	29689	19410	7615	3934	1352	62000
1996	30980	20254	7946	4105	1410	64695
1997	30828	20395	8663	4308	1510	65704
1998	32777	23000	9000	4629	1575	70981
1999	30213	15395	8390	6434	1844	62276
2000	31506	19723	7679	63335	1844	67087

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية-مديرية الإحصاءات2001

نقرا في الجدول رقم07 أن تطور سعة الفنادق خلال عشرية كاملة،لم تكن بالشيء المراد تحقيقه وراء تطوير القطاع السياحي بالجزائر،لاسيما ما تعلق بالفنادق الساحلية التي لم تواكب في واقع الأمر التطور الحاصل في مجال تحسين الخدمات،على عكس ما سجلته الفنادق المعدنية وكذلك الصحراوية،هذه الأخيرة ورغم الطاقة المحدودة إلا أنها شهدت نوعا من الزيادة في حجم طاقة الاستيعاب،مما يوحي بأن الجزائر في حاجة إلى مراجعة جذرية وفعلية لواقع التنمية السياحية بها،وبالخصوص في مجال الخدمات وبالتحديد وجوب توسيع وزيادة طاقة استيعاب الفنادق وتطوير ويتماشى مع التطور الحاصل دوليا في هذا المجال.

واقع وآفاق السياحة بجيجل

1 - نبذة تاريخية عن مدينة جيجل

2 - واقع المجال السياحي بجيجل

3 - واقع السياحة

4 - العراقيل و الصعوبات وآفاق السياحة

1 - نبذة تاريخية:

تعتبر منطقة ''جيجل'' الساحلية، التي تحتل ولاية جيجل منها موقعا استراتيجيا في الشمال الشرقي للجزائر 400 كلم شرق العاصمة -، ملتقى عدة حضارات ولا تزال العديد من المنمنمات الأثرية شاهدة على ما خلّفه الرومان والفينيقيون والقرطاجيون وغيرهم، بصورة تجعل ''جيجل'' المتربعة على مساحة قدرها 398.2 كلم،2 والمطلة على البحر الأبيض المتوسط شمالا بشريط ساحلي يمتد على مسافة 120 كلم، غنية بالأحداث التاريخية وملحمة حية على أحد أهم روافد الذاكرة الجمعية الجزائرية

وينحدر اسم المدينة التي يسكنها 206407 نسمة، من لفظ ''إيجيلجيلي'' وهو تعبير يجد جذوره في الحقبة التاريخية إلى زمن تواجد الرومان، بل إلى الفينيقيين الأوائل، الذين أشاروا في مخطوطاتهم، إلى وجود شبه جزيرة على الساحل الشمالي الشرقي للجزائر، كان يطلق عليها مسمى ''جيل جيل'' نسبة إلى حيز صخري مستدير، وقد تغير اسم ''جيجل'' بتعاقب مراحل التاريخ،

فتحولت من إيجيلجيلي إلى جيجيلي وفي الأخير جيجل، ويعزى تأسيس المدينة في القرن السادس قبل الميلاد إلى القرطاجيين، وصارت تسمى إيجيلجيليس حين أصبحت مستعمرة تابعة للإمبراطورية الرومانية في عهد الإمبراطور ''أغست'' ثم صارت جزءاً من مملكة موريتانيا، عندما انفصلت هذه الأخيرة عنها عام 290 ميلادي،

وقد كانت المدينة موصولة بمدينة بجاية بطريق بري، وكان لها علاقات عديدة بحرية وبرية أسهمت في ازدهارها إبان القرنين الثالث والرابع، وكان ميناؤها محطة لإنزال القوات الرومانية ومرفأ لشحن محاصيل القمح الآتية من منطقة سطيف، ولقد أدىالتدهور التدريجي للإمبراطورية الرومانية إلى تحرر البربر في المناطق الجبلية واسترجاعهم

شيئا فشيئا لعاداتهم الموروثة عن أسلافهم،وإذا كان المؤرخون لا يذكرون شيئا عما شهدته ''جيجل'' خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين، فإنّ فريقا من الباحثين يرجع ذلك إلى ما فعله ''الاحتلال الوندالي'' بالمدينة، حيث أحرق الوندااليون ودمرّوا كل ما عثروا عليه على منوال ما فعله هولاكو ببغداد، فيما أكمل البيزنطيون مخطط الو ندال، لدى احتلالهم ''جيجل''، إلى أن جاء عصر الفتوحات الإسلامية، مطلع القرن السابع الميلادي، ولما كانت المدينة لها مكانة إستراتيجية، فإنّ الفاتحين تحمّلوا مشقة عبور المغرب العربي وإسبانيا، وجعلوا من ''جيجل'' مركزا عربيا تابعا للقيروان تحت حكم الأغالبة.في بدايات القرن العاشر انضم أهالي قبيلة ''كتامة'' الكبرى بالمنطقة الجنوبية لمدينة جيجل إلى الفاطميين، وتحالفوا معهم للقضاء على الحكم القيرواني عام 913 م، قبل أن يستقروا بمدينة القاهرة بمصر، وبعد رحيل الفاطميين، وقعت مدينة جيجل تحت السيطرة المتعاقبة لزيريي القيروان سنة 963 م، ثمّ الحماديين عام 1007 م، وأخيرا الموحدين سنة1120 م، وفي سنة 1145 دخل النورمانديون بقيادة ''روجر الثاني''، ولكنهم أخرجوا منها سنة 1155ميلادي، غير أنّ التدفق الغربي لم يتوقف عن المدينة، فالجمهوريات الإيطالية الثلاث:البندقية وجنوة والبيان، قد بنت نهضتها البحرية ونشطت تجارتها انطلاقا من الموانئ وبسبب ضعف الحكم العربي، فإن البيانيين قدموا على وجه السرعة واستقروا بجيجل وأزاحوا عنها أهل جنوة، واستمر وجودهم إلى غاية الفتح التركي عام 1514 حين وجّه القائد ''بابا عروج بربروس'' أسطوله نحو سواحل جيجل ليقيم بها قاعدة لقواته انطلق منها نحو عاصمة الحماديين ''بجاية'' ليحررها من الاحتلال الإسباني سنة 1515م، ثم توّجه لتحرير مدينة الجزائر سنة1611م، وبسبب كثرة هجمات الجيش الانكشاري بجيجل على سواحل إسبانيا، وتذمر الأسبان أرسلوا أسطولا بقيادة الماركيز ''سانتا كروز'' إلى جيجل قام بحرقها، لكن المدينة استرجعت وجهها وعمقها في السنة نفسها من تحطيم سفنهم.

وفي 23 يوليو من سنة 1664 م، قدمت حملة فرنسية إلى جيجل بقيادة الدوق دي بوفور حفيد ''هنري الرابع'' وذلك في عهد الملك الفرنسي ''لويس الثامن''، لكنها دحرت وردت على أعقابها في أكتوبر من العام نفسه، بتاريخ 13 مايو 1839 أي بعد 9 سنوات من احتلال مدينة الجزائر، وبعد سنتين من احتلال مدينة قسنطينة دخلت القوات الفرنسية إلى جيجل وقد تجلت مقاومة الأهالي لهذه القوات بالهجمات التي نظموها في الفترة ما بين 1841 - 1845 م، وفي سنة 1871 م أدى صدور مرسوم ''كريميو'' الذي منحت بموجبه الجنسية لكافة يهود الجزائر إلى انتفاضة شعبية، ولقمعها قامت قوات الاحتلال بنفي سكان الدواوير الثائرة كبني فوغال وبني عافر وغيرهما إلى أقصى شرق البلاد. وعلى غرار باقي ولايات الوطن فإن ولاية جيجل قد أسهمت برجالها في الحركة الوطنية وحرب التحرير فكانت قلعة منيعة أثناء الثورة، ومن الأبطال الكثيرين الذين قدّمتهم ''جيجل'' ضريبة غالية لقاء الحرية، نخص بالذكر الرائد ''روبيح حسين'' والشهيد ''دخلي مختار''، إضافة إلى فرحات عباس الذي كان رئيسا للحكومة المؤقتة بين سنتي 1958 إلى 1961 م، ثمّ رئيسا للجمعية الوطنية الجزائرية.

وتنفرد جيجل الشهيرة بتضاريسها الوعرة، حيث تشمل الجبال وحدها 82% من مساحتها الإجمالية، بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والتي تطبعها واجهة بحرية طويلة، كما تتوسط المدينة الملّقبة ب''عاصمة الكورنيش''، أقطاب اقتصادية مهمة داخل الجزائر، وعلى مقربة من مدن دول جنوب حوض البحر المتوسط، على غرار نابولي الإيطالية، مرسيليا الفرنسية وبرشلونة الإسبانية. مما جعلها الرواق المفضل للنقل الأورو إفريقي، على نحو أهّل جيجل على أن تلعب دورا مهماً في مختلف التبادلات القارية والإقليمية.

كما تمتلك ''جيجل'' التي عانت كثيرا من ويلات العنف خلال ال13 سنة الأخيرة، إمكانات سياحية رائعة ومتنوعة، في صورة عشرات المناظر والأماكن الخلابة والمتنوعة، من شواطئ وجبال وغابات ومغارات وعجائب طبيعية كالكورنيش الذي يتميز

بالأجراف الصخرية الملامسة للبحر والممتدة من جيجل إلى زيامة منصورية والكهوف العجيبة التي عملت فيها الصواعد والنوازل تحفاً ونقوشاً طبيعية رائعة، وتوفر كل من حظيرة تازة والمحمية الطبيعية ''بني بلعيد''، مرايا طبيعية عاكسة لشتى المعالم التاريخية والأثرية لعدة حضارات تعاقبت على المنطقة.

2-واقع المجال السياحي بجيجل:

2-1-هياكل الاستقبال:

1-الفنادق:"تشكل الإقامة ركنا من أركان الخدمة السياحية في أي دولة أو إقليم سياحي،حيث تعد الطاقة الفندقية ،حجم الإقامة، نوعيتها ومستوى خدماتها شاهدا على درجة الاهتمام بصناعة السياحة ومؤشر على مستوى رواجها"(1) .وتعتبر الفنادق من أشهر أشكال الإقامة، وأوسعها انتشارا وأقدمها عهدا إذ ترجع إلى الحضارة الفرعونية فالإغريقية والرومانية، وتقوم على توفير حاجيات النزلاء من طعام، شراب وإيواء وأماكن خاصة للمسافرين.

وورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية اعدد 35 الصادرة في18يونيو 2000(المادة7)

المنشور الذي يرتب هياكل الاستقبال كمايلي:الفنادق،قرى العطل، الاقامات السياحية المخيمات،نزل الطريق(موتيل أو محطات) النزل الريفي،الشاليهات،النزل العائلية ،المنازل العائلية والمنازل السياحية المفروشة،وتضم ولاية جيجل صنفا واحدا من هذه الهياكل تعد**25** فندقا،**60**بالمائة منها تتمركز وسط المدينة ،حيث يبلغ عددها **15** فندقا ،في توجد بقية الفنادق في كل من بلديات :الطاهير.الأمير عبد القادر.سيدي عبد العزيز،الميلية،خيرى واد عجول،العوانة وزيامة منصورية،ويستند هذا التمركز في وسط المدينة إلى أسس منطقية وموضوعية، كون مدينة جيجل تضم معظم المرافق المكملة للعلاقة بين السياحة والمدينة لما تضمنه هذه الأخيرة للسواح من خدمات متعددة(ثقافية.صحية.مصرفية...).وتصنف فنادق

1-أمينة بن الجات ،وداد بن ثابت وريان عجاب،"ترقية السياحة الحضارية في ولاية قسنطينة،توطين فندق فاخر من 5نجوم.مشروع لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية ،كلية علوم الأرض .جامعة قسنطينة،جوان2002ص 51.

كتامة.الإقامة.باصورة.لويزة.الجزيرةوالنسيم،في خانة الفنادق الأكثر جذبا للسواح،موازاة مع ذلك تبقي بقية الفنادق تفتقد إلى الإقبال الكبير كفندقي السلام وبوحنش.

وكل فنادق الولاية غير مصنفة بطاقة استيعاب تقدر ب**1885**سرير،وهي غير كافية مقارنة بعدد السواح الذي تسجله شواطئ الولاية سنويا.

ويمكن تدوين هياكل الاستقبال بالولاية في الجدول التالي، مع العلم أن معظم هذه الفنادق يضطر إلى غلق أبوابه في غير موسم الاصطياف،نتيجة ندرة الزبائن خصوصا في فصل الشتاء أين تنعدم حركة السواح نهائيا، والزوار القادمون إلى المدينة في مهمات عملية أو اضطرهم رحلاتهم إلى المدن الأخرى للميت.

جدول رقم11: قائمة هياكل الاستقبال بالولاية

عدد الغرف	عدد الفنادق	متوسط الأفراد بالعائلة
30-10	14	05
60-30	08	05
90-60	03	05

-المصدر:مديرية السياحة لولاية جيجل 2007

تؤكد المعطيات المدرجة في الجدول رقم11 بأن ولاية جيجل بالفعل تشهد نقصا فادحا في هياكل الاستقبال،و أن الموفور الحالي غير كاف تماما،حيث الإجمالي كما سبق الحديث عنه فيما يتعلق بطاقة الاستيعاب الإجمالية التي لاتتعدى 1862سرير،وهو ما يعتبر ضئيل جدا مقارنة بملايين المصطافين الذين يحطون الرحال بشواطئ الولاية،ويضطرون من جانب أخر إلى كراء شقق الخواص،إما لغلاء تسعيرة الإقامة بالفنادق التي تصل عشرة آلاف دينار لليلة الواحدة في غياب الإطعام ولشخصين على الأكثر،على عكس الخواص الذين يؤجرون غرفهم مقابل ما لا يزيد عن 2000 دينار ولكل العائلة مع توفير كل الضروريات من تلفزة وثلاجة ولوازم النوم ،مع إمكانية الطهي لتوفر المطبخ على كل الضروريات ،مما يجعل العائلة المصطافة تنفر من الفنادق لربح أموال إضافية تحتاجها في مآرب موسم الاصطياف المختلفة،ومن جهة أخرى نسجل أن فنادق الولاية كلها تفتقر إلى التصنيف ،مما يخلق انطباعا مسبقا يوحي بعجزها عن مسايرة موجة التحضر المسجلة في مجال الخدمات السياحية ،دون الحديث عن افتقارها للكثير من الضروريات.

2-دار الثقافة:"عمر أوصديق"

مؤسسة كلفت ميزانية الدولة أموالا ضخمة،فتحت أبوابها في جوان 2006،تعتر مكسبا لولاية باعتبارها صرحا ثقافيا،يتماشى مع خصوصيات الولاية السياحية،تقع بأعالي مدينة جيجل "منطقة لعقابي"،تحتوي على 660عنوان من مختلف المؤلفات والكتب،إضافة إلى توفرها على مكتبة خاصة الأطفال،والورشات البيداغوجية،لبعث التربية الثقافية ،لإنتاج المبدعين وصنع الدوق،منها ورشة الموسيقى،تحتوي على تجهيزات ضخمة،قادر على ايقاض واقع الثقافة من سباته العميق.أهم ورشة هي ورشة المسرح التي تعين على الفرق الهاوية ،التي تؤمها استمرار في غيا تام ومحير للجمهور،ربما لغياب النشاطات الثقافية المبرمجة من قبل الجهات القائمة على العملية.

3-متحف كتامة:

قصد تشجيع التنقيب عن الأصول التاريخية للولاية،حاول العديد من الأساتذة والباحثين ،وبعض المهتمين في منتصف الثمانينات إيجاد فضاء مناسب لجمع اللقى الأثرية والمعلومات التاريخية التي من شأنها أن تكون نافذة ،نستطيع من خلالها الوقوف على أهم المخططات التاريخية لولاية جيجل،التي مازال جزء كبير من ماضيها مجهول لدى شرائح اجتماعية كبيرة،كان متحف كتامة ثمرة مجهودات أعضاء جمعية "مبارك الميلي" التي ساهمت في تسليط الأضواء على جزء من تاريخ المنطقة الذي يمتد إلى الآف السنين.

تأسس متحف كتامة بالقرار الولائي رقم 13/89المؤرخ في 1989/02/01 ،وينبغي هنا أن نسجل وإنصافا للحقيقة ،الجهود التي بذلت من طرف جمعية مارك لميلي التاريخية والأثرية في نهاية الثمانيات ،فكان متحف كتامة هو ثمرة جهد هذه الجمعية التي ضمت نخبة من مثقفي الولاية من تاريخيين وأساتذة وهواة ،اخذوا على عاتقهم مهمة لم تكن أبدا

بالسهلة ،وهي البحث عن تاريخ وفي تاريخ هذه المدينة العريقة التي تعود إلى الآف السنين،وقد تركزت جهود الجمعية فيما يلي :

-حماية المعالم والمواقع الأثرية والتاريخية من خلال توعية المواطن وتنمية حسه التاريخي.

-جمع اللقى الأثرية التي يتم العثور عليها والحفاظ عليها من التلف والضياع .

تنظيم معارض تاريخية للتعريف بتاريخ جيجل وتراثها.*تنظيم ملتقيين تاريخيين وطنيين حول تاريخ جيجل .

وقد كان كل يوم يمر يزداد معه الشعور عمق تاريخ المدينة وأصالتها،وتزداد معه قناعة المسؤوليين وكل المثقفين بضرورة إنشاء متحف كتامة يبرز ما خلدته الحضارات المتعاقبة على هذه المنطقة،وتقديمها إلى اكبر عدد ممكن من الجمهور ،حتى يتعرف الفرد على ماضيه العريق ومصادر عالمه الواسع،فكان تأسيس متحف جيجل وأطلق على اسمه كتامة نسبة إلى القبيلة البربرية التي عرفتها جيجل وكانت وراء تأسيس الدولة الفاطمية.

والمقر الحالي للمتحف هو في الأصل مدرسة ابتدائية للبنين والبنات،أسسها "الشيخ عبد الحميد بن باديس" عام1939 وفي عام1941 نزل الحلفاء بها وأثناء الثورة التحريرية تحولت إلى مقر المكتب الثاني للمحتل الفرنسي ،وبعد الاستقلال عادت المدرسة لنشاطها الأول،مدرسة لصغار الصم والكم إلى غاية تحويها إلى متحف عام 1993،وفي عام 1994عرف المتحف عمليات ترميم وتجديد،ليتم فتحه رسميا يوم 18مارس 1995،ويخضع حاليا لعملية توسيع كبيرة تليق بسمعته .

لكن مايلاحظ على المتحف ،هو عزوف جيل الاستقلال عن زيارات أجنحته،من تلاميذ وطلبة ودارسين ،لأسباب تبقى مجهولة.

3-**حديقة الحيوانات**:فضاء حيوي متنوع تم فتحه في نهاية 2005،يعرف إقبالا واضحا للسواح والمصطافين ،وكذا أبناء الولاية ،لكنه يفتقر إلى مختلف أنواع الحيوانات التي تستقطب المزيد من الزوار.

العديد من العائلات الجيجلية أصبحت ترفض التفسح بهذا الفضاء عدما تحول إلى مرتع لفساد والسلوكات التي تمس بالآداب العامة.

4-**ميناء بوالديس**: يقع في مدخل المدينة ،يعرف خلال موسم الاصطياف حركة متميزة ،لكنه يفتقر للنشاطات الثقافية والفنية ،مما يجعل الملل يصيب الزوار .

5-**المساحات الخضراء** :تعتبر قليلة جدا داخل المدينة،تحاصرها الفضلات من كل جانب، تتجنبها العائلات في اغلب الأوقات لدواعي أخلاقية.

"يواجه المستثمرون الوطنيون والأجانب الراغبون في تجسيد مشاريع سياحية بمنطقة جيجل عراقيل أضحت تعيق تحقيق طموحاتهم، وذلك بالنظر إلى التأخر المسجل في تهيئة مناطق التوسع السياحي، التي بإمكانها استقطاب أكبر عدد من المرافق الخدماتية واستدراك العجز الكبير الذي تعانيه عاصمة كتامة في هذا المجال.

أبدى رجل الأعمال جيلالي مهري، قبل أيام فقط، أثناء زيارة قادته إلى ولاية جيجل، رغبته في إنجاز مركب سياحي من خمس نجوم بالمنطقة في إطار الشراكة مع سلسلة "أكور" الفرنسية. وقبلها كان وفد من رجال الأعمال من "ماليزيا" قد عاين عدة مناطق سياحية بسواحل الولاية وأبدى استعداده لإقامة مشاريع بالمنطقة.

وكشف سفير جمهورية المكسيك، على هامش حفل افتتاح الأسبوع الثقافي المكسيكي بالجزائر، والذي نظم بمدينة جيجل مع نهاية شهر أوت الماضي، عن عدة مشاريع سياحية ينوي عدد من رجال أعمال بلده إقامتها بالمنطقة.

وكان مسؤولو مجمع "بانوراما" الأمريكي قد قدموا مشروعا ضخما، حيث وقع اختيارهم على قطعة أرض بساحل العوانة لإقامة قرية سياحية وميناء للنزهة بغلاف مالي يفوق 500 مليون دولار. وغيرهم من المستثمرين الجزائريين والأجانب الذي أبدوا استعدادهم للاستثمار بالمنطقة. في وقت كانت فيه مصالح مديرية السياحة بالولاية، قد كشفت خلال الأشهر الماضية، عن استقبالها لأزيد من 30 ملفا لمشاريع استثمارية ينوي أصحابها تجسيدها عبر الشريط الساحلي للولاية.

وبالموازاة مع ذلك، تبقى أغلبية مناطق التوسع السياحي التي تتوفر عليها الولاية تسبح في الفوضى وتفتقر للتهيئة الضرورية وعدم وضوح الوضعية القانونية للأراضي، مما يعيق

الانطلاق في الإجراءات لتجسيد المشاريع المقترحة وفق طلبات وخيارات المستثمرين. وفي هذا الإطار، يتساءل المهتمون بالقطاع السياحي على مستوى الولاية عن أسباب تأخر الانطلاق في مشروع تهيئة منطقة التوسع السياحي بالعوانة، التي يعلق عليها السكان والمنتخبون آمالا كبيرة في تطوير السياحة بالجهة الغربية للولاية، خاصة وأن المنطقة المذكورة التي تتربع على مساحة إجمالية تصل إلى 167 هكتار والتي خصصت لاستقبال 193 بين فيلات ومقصورات سياحية وسبع فنادق ومرافق ترفيهية، استفادت خلال سنة 2005 من غلاف مالي يقارب 100 مليار سنتيم لإنجاز أشغال التهيئة بها، على غرار شبكة الطرق، المياه، الكهرباء والغاز، إضافة إلى تعويض ملاك الأراضي التي شملتها الدراسات التقنية التي كان قد أنجزها مكتب "إزيس" الفرنسي.. إلا أن المشروع ظل منذ قرابة سنتين على مستوى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، دون أن يتم تجسيده ميدانيا. وهو الشأن بالنسبة لمناطق التوسع السياحي الأخرى الممتدة على الشريط الساحلي التي تبقى دون تهيئة وغير محمية من غزو البنايات الفوضوية، خاصة مناطق "دار الوادي"، "عربيد علي" و"تاسوست" التي استفادت مؤخرا من مشاريع لدراستها

وقد تسببت حالة الإهمال وسوء التخطيط الذي يعاني منه الشريط الساحلي للولاية منذ سنوات، في تسجيل تراجع في عدد مناطق التوسع السياحي على مستوى الولاية التي فقدت أزيد من 1500 هكتار من مساحتها التي تقدر بـــ 4878 هكتار، خاصة بعد منح العديد من القطع الأرضية لمستثمرين مزيفين، واحتلال أخرى بالبنايات الفوضوية، إضافة إلى إنجاز مرافق عمومية سرعان ما أدت إلى التقليص من أهمية بعض المناطق كما حصل بمناطق سيدي عبد العزيز والقنّار التي فقدت مساحات كبيرة بعد تمرير خط السكة الحديدية فوق أجزاء منها."(1)

(1)-المصدر جريدة الخبر16-01-2007

3-واقع السياحة بجيجل:

جيجل،هذه المدينة المضيافة التي كثيرا ما ارتبط اسمها على مدار عشرية كاملة بمصطلح الإرهاب، هاهي تودع سنوات الجمر لتستقبل ذاك الأفق الرحب الذي ظلت دائما تتطلع إليه في غياب أي رسم لتلك الخريطة الوهمية التي جعلت جيجل اسما بلا مسمى في نظر القارئ، عكس ما استلهمت في قلوب السياح من ذكريات ..إنها جيجل هذه المرة التي تفتح أبوابها، وقد زال من الذكريات الآسنة الكثير من المشاهد الحزينة، جيجل، كتامة، والكهوف العجيبة، والصخر الأسود، وأشياء أخرى لن تحتضر هذه المرة ولكن سترسم حضورها، في صيف أكيد أنه سيكون أروع من سابقيه.

عكفت السلطات المحلية بولاية جيجل هذه السنة على ألا تفوت الفرصة هذه المرة في ولاية تعتكف كل الفصول من أجل أن تبدو جميلة في فصل واحد هو الصيف، الصيف شيء آخر بالنسبة لهذه الولاية التي فقدت الكثير من أسرار جمالها طيلة العشرية الماضية وهاهي ذي رويدا، يراها السائح قد استرجعت الكثير من جمالها، من سلامها، من استسلامها للغوص في أحلام سنوات المجد، أين كانت جيجل، أحد المنتجعات التي لا تستبدل مهما كان المقابل. وحسب مديرية السياحة بالولاية، فإن هذه الأخيرة تتطلع هذه السنة إلى الحد من العجز في هياكل الإيواء، حيث قامت المديرية بحث المستفيدين من حقوق الامتياز باستغلال مساحات التخييم من أجل إنهاء الأشغال تحضيرا لموسم اصطياف ناجح، وهذا بسبعة (7) مخيمات جديدة، إضافة إلى مخيمين جديدين تمت

المصادقة عليهما بموجب قرار ولائي خلال السنة الماضية قصد استغلالهما هذا الموسم، موازاة مع إمكانية استغلال فندق جديد بعاصمة الولاية طاقة استيعابه تقدر بـــ70 سريرا.

لا أحد ينكر كتامة هذا التزل بخدماته المتعددة، ليس هذا فقط، فقد ارتبطت السياحة بولاية جيجل لسنوات كثيرة بهذا التزل، ويطل على شاطئ كتامة الذي فتح أبوابه أمام المصطافين منذ مدة طويلة، شاطئ كتامة ينتفض هذه المرة وقبل حلول الصيف باستقبال آلاف السياح طيلة الأسبوع، برازيليا جيجل هكذا يسميه البعض ممن التقيناهم صدفة بهذا الشاطئ إنه قبلة آلاف السياح الذين يحجون إليه كل موسم لقد استرجعت وأنا أمر بهذا الصرح السياحي، كلام أحد الأصدقاء الذين زاروا المنطقة منذ سنتين لأول مرة قال لي :''إن هذا المكان قد يبدو مجرد صورة أسطورية لسياحة لم ولن تكون أبدا في ولاية كانت معقلا للإرهاب الهمجي، الذي أفسد كل الصور الجميلة، أتذكر ذلك قبل عامين، كان اسمه ''ناصر'' قدم من عنابة لقضاء يومين، فاضطر للبقاء أسبوعين كاملين، هكذا جيجل حين تستقبلك، لن تفرط فيك لحظة، وها هو صرح آخر '' إنه نزل ''كتامة'' بخدماته الراقية يداعب رمال الشاطئ وأشعة الشمس للآفلة ..أملا في استبقاء الحلم الذي ظل يراود سكان هذه الولاية ذات الوجه الواحد، بلا نفاق أو أية مراوبة، إنها لوحة السياحة، التي جمعت بين الأخضر والأزرق أخضر يعانق جبل بوخش، وقروش، وأزرق يعانق المكان هكذا عرفت جيجل منذ الأزل ذات وجه واحد رغم محاولة البعض لاختلاق أوجه متعددة لهذه الولاية التي بقيت عذراء كما هي رغم السماسرة والمفسدين في الأرض الذين حولوا جزءا من عقاراتها إلى بورصة البزنسة. خلال هذه السنة وتبعا للخرجات الميدانية لمديرية السياحة بالولاية تمت تهيئة أربعة شواطئ جديدة، إضافة إلى 19 شاطئا تم فتحه أمام المصطافين السنة الماضية وهي :شاطئ ''ملمش'' و''تازة'' ببلدية زيامة منصورية وشاطئ ''أولاد بونار'' ببلدية جيجل

وشاطئ ''بني بلعيد'' ببلدية ''خيري وادي عجول'' موازاة مع تأهيل أوسع لشاطئ كسير ببلدية العوانة، وتهيئة عدة حظائر للسيارات، ووضع إشارات توجيهية لتحديد الأماكن قصد تفادي الفوضى التي كانت تعرفها سواحل الولاية المواسم الماضية، وكذا

توفير المياه الصالحة للشرب بشواطئ (أولاد بونار، ملمش، بني بلعيد، كتامة، تازة، المنار الكبير، التربة الحمراء)، هذا بالإضافة إلى تزويد مراكز الحماية المدنية بكل الوسائل المادية والبشرية، وتحديد أماكن الألعاب المائية إلى جانب تحديد عدد المتاجر الموسمية لكل شاطئ مع تحديد النشاطات التجارية، ووضع شروط صارمة للجانب الجمالي للمتجر، على عكس الفوضى التي كانت سائدة في مواسم الاصطياف الماضية. المعروف عن ولاية جيجل ورغم القدرات الطبيعية التي تتوفر عليها أنها تعتبر إحدى الولايات أو إحدى المناطق السياحية التي بقيت ''خامة'' وهو المصطلح الذي انطلى على قدرات الاستيعاب التي تبقى ناقصة بالنظر إلى عدد السياح الذين يحجون إليها كل سنة والمقدر عددهم بـــ16 مليون سائح وتعتبر جيجل إحدى المدن ذات المحدودية في مجال الهياكل السياحية ففي مجال الفنادق الولاية تتوفر على 23 فندق بطاقة استيعاب لا تتعدى 1862 سريرا، وهو ما يمثل نسبة 11.70% من طاقة الإيواء المهيئة إذ يعتبر فندق ''كتامة'' أحد أهم الأقطاب السياحية بالولاية خاصة من خلال موقعه الهام بعاصمة الولاية وقربه من أهم الشواطئ بالسواحل الجيجيلة، وهو شاطئ كتامة، الذي يعتبر الملاذ لملايين السياح طيلة موسم الاصطياف. وتشير أرقام مديرية السياحة بالولاية إلى أن الفنادق المذكورة استقبلت خلال موسم الاصطياف الماضي أكثر من 33 ألف سائح، وهو رقم كبير، بالنسبة لقدرات هذه الولاية خاصة وأن تقارير مديرية السياحة تشير إلى أن الخدمات المقدمة تحسنت كثيرا مقارنة بالسنوات الماضية إلا أن العيب الذي ظل يعاب على هذه المؤسسات السياحية هو نقص التنشيط الثقافي والفني نظرا للنقص الفادح في هياكل الإيواء إذا قورن بالطلب المرتفع من قبل الزبائن، لجأت مديرية السياحة تحت الضغط إلى إعطاء رخص مؤقتة لاستغلال العديد من المخيمات،

خاصة تلك المخيمات التي كانت جاهزة و لم يتمكن أصحابها من تحضير الملفات الخاصة بالاستغلال في وقتها، وهو الإجراء الذي تم من خلاله رفع عدد المخيمات إلى 21 مخيما

بطاقة استيعاب تقدر بـــ: 4999 سريرا، وهو ما يعادل 31.41% من طاقة الإيواء الإجمالية. ويذكر أن المخيمات استقبلت خلال موسم الاصطياف المنصرم زهاء 35051 فردا .إلى جانب هذا تعتبر مراكز الاصطياف التابعة لمديرية الشبيبة والرياضة الشجرة التي تغطي الغابة شأنها شأن مخيمات الكشافة الإسلامية والجمعيات المختلفة إضافة إلى المؤسسات التربوية التي تلعب دورا كبيرا في ملء النقص في الهياكل السياحية، وفي مجملها فقد بلغ عدد هذه المراكز 52 مركزا بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـــ9055 سريرا، وقد استقبلت في موسم الاصطياف الماضي أكثـــر من 15 ألف شاب .

في غياب الهياكل السياحية وعجز المخيمات والمؤسسات التربوية طفت في الآونة الأخيرة، ظاهرة أخرى كان لها الأثر في امتصاص العجز، هذا مع الاعتراف سواء من طرف السياح أو الجهات المسؤولة بأن ما يطلق عليه بالإقامة عند القاطن، أصبح شكلا من أشكال الإيواء رغم عدم اعتراف القانون بهذا الشكل، في حين الواقع يقول أن إدراج هذا الشكل من الإيواء أصبح الصرح الذي يغطي ما عجز عنه المسؤولون عبر الحقب المختلفة في جعل هذه الولاية الجميلة، قطبا سياحيا، دون اللجوء إلى الترقيع مهما كان .وقد تم خلال السنة المنصرمة إحصاء ما يقارب 2120 شقة رغم أن الدلائل تشير إلى أن الرقم أكبر من هذا بكثير. وفي ذات الإطار تشير الإحصاءات التي قامت بها مديرية السياحة بالولاية إلى أن عاصمة الولاية تحوز على أكبر عدد من هذا النوع وذلك بـــ600 شقة تليها بلدية سيدي عبد العزيز بـــ320 شقة ثم بلدية العوانة بـــ245 شقة وبلدية زيامة منصورية بـــ190 والحقيقة أن العدد أكبر من هذا بكثير فعلى سبيل المثال فبلدية العوانة وحدها حسب مصادر من البلدية قد تفوق عدد الشقق التي يتم كراؤها 650 شقة، وهو ما يعني أن أرقام مديرية السياحة في الاتجاه المعاكس .

وإذا كانت مديرية السياحة تشير إلى أن عدد المتوافدين على هذا النوع من الهياكل يقدر بحوالي 30 ألف سائح فإن الحقيقة تبقى غائبة، خاصة ونحن نعلم أن الظاهرة استفحلت

بشكل يثير الانتباه بأغلب البلديات الساحلية، ونقصد بها زيامة والعوانة وجيجل وسيدي عبد العزيز وخيري وادي عجول، وهو الأمر الذي يتطلب من السلطات المعنية النظر في هذه الظاهرة، خاصة وأن الواقع يثبت أن السائح ويجبذ كراء شقة بـــ7 ملايين سنتيم كما هي الحال بالعوانة مثلا، على النزول بفندق بعاصمة الولاية يفتقر في كل الحالات إلى أبسط أبجديات السياحة(.1) كما حدث ''لوهم'' المنطقة الحرة ''بلارة'' التي ستتحول إلى منطقة صناعية أو قد تتحول هي الأخرى إلى مجرد وهم ، وهذا ليس غريبا في ولاية جيجل التي كبرت بالأوهام طيلة الثلاثين سنة الماضية ، غير أنها عندما وقفت على حقيقتها لم تجد من جنتها الموعودة ولو أبسط حديقة عمومية في مستوى جمال طبيعتها على الأقل لاجترار الأوهام .يعد ميناء ''جن جن'' الذي يتربع على مساحة 70 هكتارا ويحتوي على عدة مرافئ، الأول بطول 769 م ومساحة 15 هكتارا والثاني بطول 250 م ومساحة مقدرة بـــ 7.5 هكتارات و الثالث بـــ 9 هكتارات. أما المرفأ الغربي وهو الأهم بالميناء فيبلغ طوله 1060 م وعرضه 300 م بمساحة إجمالية مقدرة بـــ 30هكتارا، ويتراوح عمقه بين 10.5 م و 18.20 م، كما يعتبر ميناء ''جن جن'' الأعمق بين موانئ الجزائر، وهو ما يؤهله لاستقبال أكبر البواخر، غير أنه ومنذ افتتاحه سنة 1993 ما زال هذا الصرح الكبير يعمل في حدود العشر ة في المائة أو أقل من طاقته وهي الوضعية التي عدت كارثة للبعض باعتبار أن الملايير التي صرفت على هذا الصرح طيلة ما يقارب العشر سنوات لم تأت بما كان ينتظر أن يقدمه هذا الميناء، الذي رشح في وقت سابق لأن يكون همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا الوسطى ، وذلك باعتبار أن بلدان مثل مالي والنيجر أقرب بكثير من ميناء ''جن جن'' مقارنة بموانئ السينيغال وموريطانيا على المحيط الأطلسي ، وهو ما دعا عدة شخصيات إفريقية بما فيها رئيس

1-جريدةآخر ساعة :العدد1727 بتاريخ 21جوان 2006

حكومة النيجر إلى زيارة المنطقة، معترفا بأن تعامل بلاده مع ميناء ''جن جن'' يكلف ربع ما تكلفه موانئ أخرى بإفريقيا. وإذا كان ميناء ''جن جن'' الذي أقيم على أساس ارتباطه بالمنطقة الحرة الملغاة ''بلارة'' ، وهو الوهم نفسه الذي وقع فيه مشروع السكة الحديدية ، الذي يبقى بلا حركة منذ عدة سنوات، فإن ما لم يؤخذ بجدية وقتئذ هو عدم ربط هذا الميناء بشبكة طرقات حديثة وهي الإشكالية التي طغت اليوم كعقبة خاصة بعد أن أصبح الطريق الوطني رقم 77 الذي كان ينتظر أن يكون همزة وصل بين الميناء و الهضاب العليا وإفريقيا ، مهملا هو الآخر في آخر لحظة رغم 120 مليارا التي صرفت على هذا الطريق والذي ظهر أخيرا أنه لن يصلح إلا في فك العزلة عن بعض البلديات والقرى بين تاكسنة وجيملة، رغم التلف الذي حدث بعدة أجزاء منه في السنتين الأخيرتين. وقد أثبتت الدراسات أن الطريق 77 الذي كان يعول عليه في إخراج جيجل من عزلتها لن يصلح لأن يكون طريقا ذو بعد اقتصادي وتجاري بالنظر إلى كثـــرة المنعرجات ومروره على عشرات التجمعات السكانية، وهي الإشكالية التي انكب عليها الوالي الجديد منذ قدومه إلى الولاية منذ أكثـــر من سنة ونصف لخلق طريق بديل بإمكانه أن يحقق ما فشل فيه المشروع الأول باعتبار أن المسار الجديد لهذا الطريق يحمل بصمة الطريق التجاري والاقتصادي الذي طالما كانت تحلم به الولاية لفك عزلتها التي دامت منذ الاستقلال إلى اليوم، وفك العزلة عن الميناء.من جهة أخرى، موازاة مع هذا فإن إعادة الاعتبار للطريق الوطني رقم 43 الذي يربط الولاية بولايات الوسط سيفتح بعد انتهاء أشغال النفق على مستوى الكهوف العجيبة وإزالة النقاط السوداء به يفتح بابا أخرى للولاية والميناء على السواء، لكن قبل ذلك وقبل قدوم المستثمرين وتشييد المنطقة الصناعية المزعومة، يبقى ميناء ''جن جن '' معلما يقول مسؤولوه أن المهم هو أن يتقاضى العمال أجورهم، في وقت كان يفترض أن يرفع الميناء الغبن عن أكثـــر من 5 ولايات وعدة دول إفريقية .

4- العراقيل و الصعوبات وآفاق السياحة

يعتبر قطاع السياحة من بين أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية ، وذلك لما يمكن ان يوفره من تشغيل لليد العاملة ودر للعملة الصعبة. ونظرا للمتاحات التي تتوفر عليها ولاية جيجل فقد أولت السلطات المحلية اهتماما خاصا للقطاع ضمن استراتيجية شاملة للتنمية، وقصد تحقيق قفزة نوعية وتسريع وتيرة التنمية أعطت اهتمام خاص للاستثمار من أجل إعادة تنشيطه وخاصة المشاريع المتوقفة. حيث يوجد حاليا 28 مشروعا طور الانجاز حصلت على الاعتماد سواء:

-في إطار القانون 11/82 المؤرخ في 1982/08/21،25/88 المؤرخ في 1988/07/12: 11مشروع

-في إطار اللجنة التقنية الولائية :02 مشروع-في اطار(calpi):11مشروع-في إطار الاستثمار السياحي الخاص:06

حصيلة طلبات الاستثمار:

كشف تقرير لحصيلة طلبات الاستثمار صادر عن مديرية السياحة لولاية جيجل في نوفمبر 2005،ان عدد المشاريع الاستثمارية في الولاية يقدر ب28 مشروع منها:

03مشاريع الأشغال بها متواصلة :

-فندق للسيد/طبيبل جمال الدين

-فندق للسيد/عميرة بوجمعة

-مركز خدماتي تجاري وحرفي للسيد /بلمدرك علي

-22شروع متوقفة بها الأشغال

-03مشاريع معتمدة مؤخرا من طرف الوزارة وهي كالتالي:

-مشروع السيد/قيدوش يوسف بأولاد بوالنار: تم تجميد ملفه من طرف بلدية جيجل الى غاية الانتهاء من دراسة مخطط شغل الأراضي أولاد بوالنار .

-مشروع السيد/جداعي عبدالعزيز بأولاد بوالنار : المشروع أعتمد من طرف الوزارة ورفض من قبل مديرية البيئة.

-مشروع السيد/بلهول مصطفى: لم تنطلق به الأشغال بعد

هذه المشاريع اعتمدت سواء في اطار القانون 11/82 أو من خلال اللجنة التقنية الولائية (CTW)أو اللجنة الولائية لمساعدة وترقية الاستثمار(CALPI) اغلبها متوقف، لعدة أسباب منها:

-عدم القدرة المالية لهؤلاء المستثمرين.

-انخفاض قيمة الدينار بعد سنة 1991 مما أدى إلى إفلاس العديد منهم، وأصبحوا غير قادرين على مواصلة انجاز مشاريعهم.

بعد الانفتاح الذي شهدته الولاية في السنوات الخيرة والاهتمام الخاص الذي تم إعطائه لقطاع السياحة، تم تسجيل العديد من طلبات الاستثمار بلغت الى حد الآن 37 ملف.

هذه الطلبات تنقسم إلى:

-طلبات تخصيص أرضية لانجاز مشاريع سياحية وبلغت :33

-طلبات رخص البناء ، وتوجد 04 طلبات قيد الدراسة

-طلبات تخصيص قطع أرضية:

1-طلبات الاستثمار داخل مناطق التوسع السياحي:بلغ عددها 33 داخل مناطق التوسع السياحي، ونظرا للطلب المتزايد تم برمجت ثلاثة (3) مناطق أخرى للدراسة وهي :

تاسوست، عربيد علي، دار الواد، بالإضافة إلى العوانة التي ستنطلق أشغال التهيئة بها قريبا ، وعليه تصبح المساحة القابلة للتهيئة بهذه المناطق حوالي 287 هكتار.

وأنشئت لهذا الغرض لجنة على مستوى وزارة السياحة تهتم بدراسة مشاريع الاستثمار السياحي وتم إلى غاية نهاية 2005 دراسة 17ملف:

-أعطيت الموافقة المبدئية ل 15ملف في انتظار إتمام الدراسات

-رفض ملف واحد لكون المشروع لايتطابق وتطلعات القطاع التي تهدف إلى رفع طاقة الإيواء.

-تأجيل البث في طلب واحد(1) بسبب نقص المعلومات المطلوبة في البطاقة الفنية .

كما تم دراسة مشروع يقع خارج أراضي مناطق التوسع السياحي (أولاد بو النار).

2-طلبات الاستثمار خارج مناطق التوسع السياحي:

يبلغ عدد الطلبات خارج مناطق التوسع السياحي ثلاثة (3)

1-منطقة بوحنش(بير الحلوف)

2-منطقة برج الطهر(تم تخصيص الأرضية بالتنسيق مع مصالح بلدية برج الطهر)

3-منطقة أولاد بوالنار أعطيت الموافقة المبدئية للمشروع في انتظار إعداد الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع وتأكيد الضمان المالي.

ويمكن تلخيص مشاريع الاستثمار الخاص في المجال السياحي في الجدول التالي:

عرفت عملية الاستثمار الانطلاق بداية الثمانينات وبالضبط اثر صدور قانون الاستثمار 82/11 والمؤرخ في 1982/08/21 ، وكانت انطلاقة محتشمة وغير واضحة المعالم، اذ لم تسجل سوى بعض المشاريع اغلبها فوق جيوب عقارية غير مهيأة ، وقد عرفت هذه المرحلة بولاية جيجل تسجيل 18 مشروع بمساحة إجمالية تفوق 33.5هكتار منها 27.2 هكتار في المجال السياحي.

وقد تلا القانون 82/11 صدور نصوص قانونية خلال 1992 قصد تدارك النقائص المسجلة في المرحلة السابقة ، والتأسيس للمرحلة الثانية التي بموجبها أنشئت اللجنة التقنية

الولائية (CTW)، تم خلال هذه المرحلة منح 11 مشروع بمساحة تفوق 7هكتار منها 4 مشاريع سياحية تتربع على 6.4 ه لم ينجز منها إلى غاية إلى اليوم أي مشروع.

يلعب موسم الاصطياف دورا هاما في تفعيل الحركية الاقتصادية والتجارية للمدن الساحلية من جهة، وتوفير الراحة والاستجمام لالآف العائلات التي تنتظر موسم الاصطياف بفارغ الصبر طيلة سنة كاملة من العمل المضني من جهة أخرى.

وانطلاقا من ذلك كان موسم الاصطياف لسنة 2005 مميزا مقارنة بالسنوات السابقة ، فقد سهرت السلطات على توفير الظروف الملائمة لموسم ناجح، سواء من حيث الاستغلال الجيد لميناء بوالديس ، أو من حيث تهيئة الواجهة البحرية لمدينة جيجل التي أضفت على المدينة صورة تليق بمقامها كمدينة ساحلية ، ناهيك عن الترويج الإعلامي لولاية جيجل من خلال إقامة حفل الافتتاح الرسمي الوطني لموسم الاصطياف بها، والذي فتح آفاقا جديدة في المجال السياحي للولاية.

ولعل الايجابيات سجلت في مجال تزويد الشواطئ بالمياه وفتح أخرى جديدة، مع إعطاء وجه جديد للواجهة البحرية على أمل تعميم الفكرة على كل البلديات الساحلية، وكذا استغلال ميناء بوالديس طيلة موسم الاصطياف كفضاء للنشاطات الثقافية والترفيهية، أعطى ديناميكية جديدة للموسم وتحسين صورة الولاية.

لكن الواقع في الميدان سجل غير ذلك بعد تسجيل جملة من النقائص نوجزها فيما يلي:

-عدم إيصال المياه إلى كل الشواطئ المفتوحة بالرغم من فتح شواطئ جديدة ، إلا أن تهيئتها لم تكن في المستوى المطلوب.

-سوء التحكم في عملية منح حق الامتياز لاستغلال الشواطئ نظرا لعدم وضوح صلاحيات كل طرف (البلديات..مديرية السياحة والمستغلين).

-نقص النظافة بالمدن والبلديات الساحلية بالرغم من التجهيزات التي توفرت لهذا الغرض والمجهودات المبذولة.-رغم العدد الهائل لوسائل النقل والخطوط الموسمية المفتوحة إلا أن الفوضى لاتزال سائدة في هذا المجال، إذ نسجل عدم احترام استغلال هذه الخطوط والتوقف المبكر وغير المبرر لأغلب الناقلين - عدم تهيئة معظم المسالك المؤدية للشواطئ مثل شاطئ صخر البلح بسيدي عبد العزيز، والكيلو متر الثالث ببلدية جيجل، وشاطئ بازول ببلدية الطاهير.-نقص في مواقف السيارات وفوضى استغلالها ."....بعض الاستثمارات وخاصة في ميدان السياحة وبدرجة أقل الصناعة...) هي اليوم عبء على مفهوم الاستثمار وأهميته في ولاية جيجل...وبالرغم من تبجيل أصحاب هذه الاستثمارات –ربما-عن غيرهم من المستثمرين حيث تم منحهم أراضي ذات أهمية في الموقع والرقعة(أي المساحة) إلا أنها لم تجسد ، وبعضهم لم ينطلق أصلا إلى يومنا هذا.....إذ لابد من تطهير للوضع بالموازاة مع مستقبل الاستثمار بالولاية ويتعلق الأمر هنا بتلك الاستثمارات التي استنفذت آجال الامتياز بها و لم تجسد، أو التي صدرت بشأنها أحكاما قضائية –بعضها نهائي وبعضها يحمل صيغة التنفيذ-...هذا النوع من الاستثمارات ينبغي إخراجه من مدونات الاستثمارات بالولاية والتعجيل بمحو بعض آثاره في الميدان وتحرير الأرضيات لتكون بالفعل أراضي تابعة للدولة في التوثيق والواقع، مع توجيه أصحابها- إن رغبوا-إلى تقديم طلبات استثمار طبقا للقوانين الصادرة في ذلك كغيرهم من المستثمرين الوافدين.....وتشمل الاستثمارات التي لايلام أصحابها في عدم تجسيها نتيجة دخولها في منازعات قضائية سببها بالأساس الأخطاء التي وقعت فيها مؤسسات الدولة وإدارتها سواء في المجال التقني أو الإداري ، ويتعلق الأمر هنا خاصة في إدارة مسح الأراضي التي أخطأت في تحديد طبيعة الأراضي القانونية ومالحقها من أخطاء في تحرير العقود...كل ذلك نجم عنه دخول أصحابها في منازعات عطلت استثماراتهم إلى غاية اليوم. و ع هذا الصنف فعلى الدولة تحمل مسؤولياتها كاملة والمبادرة بحل النزاعات

القائمة وديا وذلك عن طريق تمكين أصحابها من فرص استثمار في مناطق بديلة عن تلك التي منحت لهم خطأ.."(1) لكن الميدان يضيف بعض الوضعيات الأخرى المعيقة للاستثمار نوجزها فيما يأتي:

-بعض الاستثمارات لاتتناسب مع المساحة الممنوحة لها ، إذ توجد مبالغة في المساحة سواء بالنسبة للمشاريع المنجزة أو في طريق الانجاز، هذه المساحات الفائضة من شأنها لو منحت لاستثمارات أخرى أن تساهم في توفير المزيد من الخدمات.

-بعض الاستثمارات الأخرى خرج أصحابها أثناء تجسيدها عن حدود الوعاء العقاري المخصص لها في العقد والمخططات التقنية الملحقة بها، ولو أنها تختلف فيما بينها من ناحية حجم التعدي إلى خارج العقار الممنوح، كما تختلف في الطبيعة القانونية للعقار المجاور المعتدي عليه.

-تسجيل حالات التسيب في المحافظة على الأملاك الخاصة والعمومية للدولة .

مما سبق نجد أن قطاع السياحة استفاد من اعتماد**25** مشروعا بمساحة إجمالية تقدر ب**47.2**ه عرفت **03**مشاريع منها فقط التجسيد الفعلي ، وهي اليوم منجزة وعملية بينما انطلقت الأشغال وتوقفت في **08** مشاريع ،بينما تم إحصاء **07** مشاريع استرجعت أراضيها بناء على قرارات قضائية، وذلك خلال كل المراحل الاستثمارية بداية من سنة **1982** ، من أصل **68** مشروعا استثماريا بمساحة إجمالية فاقت الـــ **103**هكتار، أي حصة قطاع السياحة هي:**36.76**بالمائة من إجمالي الاستثمار بالولاية.

طاقات الإيواء المستغلة خلال موسم الاصطياف2005: على الرغم من محدودية هياكل

1-المجلس الشعبي الولائي لولاية جيجل: تقرير حول واقع وآفاق الاستثمار بولاية جيجل، الدورة العادية الأولى مارس **2006**

الإيواء في الولاية إلا انه تم تهيئتها واستغلالها بالطريقة الأمثل لذلك تشمل كل من:الفنادق،المخيمات،مراكز الاصطياف،المؤسسات التربوية،الإقامة عند القاطن،دور الشباب.

1.**الفنادق:**تم خلال سنة **2005** استغلال كل الفنادق المتوفرة بالولاية والتي يبلغ عددها **23** فندق بطاقة استيعاب تقدرب:**1862** سرير أي ما يمثل **11.70/.**من طاقات الإيواء المهيأة.وتم خلال الموسم استقبال **33180**فرد قضوا:**74655**ليلة.

لكن رغم الخدمات المقدمة والتي شهدت نوعا ما حالة تحسنا إذا ماقورنت بالسنوات الفائتة ، فان مايعاب عليها هو نقص التنشيط الثقافي والفني خلال الموسم موازاة مع نشاطها الذي يزداد خصوصا في النصف الثاني من شهر جويلية إلى نهاية شهر أوت.

2-المخيمات:

أمام النقص الفادح في هياكل الاستقبال قامت مديرية السياحة بإعطاء رخص مؤقتة لاستغلال العديد من المخيمات التي كانت جاهزة ، ولم يتمكن أصحابها من تحضير الملفات الخاصة بالاستغلال في وقتها، حيث طلب منهم أهم الوثائق في الملف مثل:شهادة المطابقة للحماية المدنية والصحة وكذا التأمين على المخيم مع المراقبة المستمرة لمفتشي السياحة لها، وعليه تم رفع المخيمات إلى **21** مخيما بطاقة استيعاب تقدرب:**4999**سرير أي مايعادل **31.41**بالمائة من طاقة الإيواء الإجمالية .

استقبلت خلال الموسم **35051**فرد قضوا:**140203**ليلة

3-مراكز أخرى:

تتمثل في مركز الاصطياف التابع لمديرية الشبيبة والرياضة ، مخيمات الكشافة الإسلامية والجمعيات وكذا المؤسسات التربوية ، حيث بلغ عدد هذه المراكز **52** مركز بطاقة استيعاب إجمالية تقدر ب: **9055**سرير، موزعة على طول الشريط الساحلي وتستغل في السياحة الشبانية، استقبلت خلال الموسم **15416**فرد من الأطفال والشباب.

4-دور الشباب:

تتوفر الولاية على بيتين للشباب يتموقعان بالغريانة والطاهير، بلغ عدد المتوافدين عليهما **644**شخص قضوا**4508**ليلة موزعة كمايلي:

جدول رقم 08: عدد الوافدين على دور الشباب

المؤسسة	طاقة الاستيعاب	عدد المتوافدين	عدد الليالي
دار الشباب الطاهير	**80**سرير	**484**	**3388**
دار الشباب الغريانة	**80**سرير	**160**	**1120**

المصدر:مديرية السياحة لولاية جيجل مارس2006

5-**الإقامة عند القاطن:**في الواقع لم يتم إدراج هذا الشكل من الإيواء سابقا، إلا أن الواقع حتم اعتبارها كهياكل إيواء، نتيجة انتشارها والطلب الذي أضحى متزايدا عليها من حول لأخر، إضافة إلى كونها تمتص العجز في قدرات الإيواء.

تم إحصاء خلال موسم **2005**اكثر من **2120**شقة موزعة على البلديات كالتالي:

(أنظر الجدول الموالي)

جدول رقم 09: عدد الشقق المستغلة في الخدمات السياحية غير الرسمية

البلدية	عددالشقق	عددالدورات	متوسط الافرادفي العائلة	عدد المتوافدين
جيجل	600	03	05	9000
الطاهير	222	02	05	2220
زيامة منصورية	190	03	05	2850
العوانة	245	03	05	3675
القنار	250	02	05	2500
تاكسنة	100	01	05	500
قاوس	75	02	05	750
الشقفة	30	02	05	300
وجانة	10	02	05	50
سيدي ع العزيز	320	03	05	4800
خيرى واد عجول	40	02	05	400
الامير ع القادر	75	02	05	750
المجموع	2157			27795

المصدر:مديرية السياحة لولاية جيجل مارس2006

6-السكان الأصليين غير المقيمين:نظرا للتأثير الكبير لهذه الشريحة من المواطنين على مجريات موسم الاصطياف، تم إدراجها ضمن المتوافدين على الولاية كسواح ، نظرا لعددهم الكبير ولمساهمتهم في تنشيط الدورة الاقتصادية للولاية.حسب مايعكسه الجدول التالي ذو التقديرات التقريبية ، التي تشمل الأشخاص المغتربين والعائلات القاطنة في الولايات الأخرى.

جدول رقم 10: الإقامة عند القاطن

البلدية	عدد العائلات	متوسط الأفراد بالعائلة	عددالوافدين
جيجل	850	05	4250
الميلية	450	05	2250
الطاهير	200	05	1000
تاكسنة	500	05	2500
زيامة	200	05	1000
العوانة	350	05	1750
جيملة	100	05	500
بن ياجيس	60	05	300
وجانة	50	05	250
القنار	50	05	250
الشقفة	250	05	1250
الشحنة	75	05	375
الاميرع القادر	65	05	325
سيدي ع العزيز	100	05	500
العنصر	85	05	425
سيدي معروف	100	05	500
السطارة	50	05	250
خيرى واد عجول	60	05	300
المجموع	3595		17975

المصدر:مديرية السياحة لولاية جيجل مارس2006

قامت مصالح مديرية السياحة ب**216**عملية مراقبة لكل هياكل الاستقبال المتواجدة بالولاية أسفرت عن توجيه **05**انذارات وتحرير**04**محاضر نتجت عنها **04**متابعات قضائية بسبب استغلال مؤسسات فندقية بدون ترخيص مسبق من طرف الإدارة المكلفة بالسياحة.

الفصل الخامس:الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

1- مجال الدراسة

2- عينة الدراسة

3- منهج الدراسة

4- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

4-1الملاحظة

4-2- المقابلة

4-3الاستمارة

تمهيد:

تناولنا في الفصول السابقة مختلف الأدبيات التي تتناول ظاهرة السياحة ودورها في التنمية الحضرية انطلاقا من تباين المنطلقات المنهجية والمعرفية وكذا السياق الاجتماعي المتضمن لأية ظاهرة بحثية ، والى جانب هذا تطرقنا إلى المشكلة البحثية بأبعادها المختلفة وكذا الأهداف والفروض المرتبطة بها ، كما حددنا الإطار التصوري للدراسة الذي قادنا بدوره إلى ضرورة تحديد الإطار المنهجي الذي تتمكن من خلاله تبيان الصدق الانبريقي لفرضيات الدراسة.

1-مجال الدراسة:

إن مجال الدراسة هو النطاق الذي يجري فيه البحث، حيث يقول الكثير من المهـــتمين بمناهج البحث الاجتماعي، أن لكل دراسة ثلاثة مجالات وهي المجال الجغـــرافي.البشـــري والزمني.

انطلاقا من خصوصية الدراسة ، فان اعتمادنا على البحث في الموضوع من خلال مجـــال حضري معين (المجال الجغرافي) ضروري جدا لفهم وضعية السياحة ودورها في التنميـــة الحضرية في الجزائر كجزء من الكل تتطابق فيه السياسة الحضرية ومظاهرهـــا الســـلبية والايجابية، كذلك أخذنا مجال جغرافي محدد، عرف العديد من الظـــواهر والمشـــكلات الحضرية وتطبيق السياسات المختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، المجال المعني بالدراسة هو مدينة جيجل والتي تعد من المدن السياحية الساحلية ، من حيث الشـــواطئ الخلابـــة على الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، وجاء اختيارنا لهـــذه المدينـــة بالـــذات لاعتبارين أساسيين هما: معرفتي المباشرة بهذا المجال ، وثانيها هو أن مدينة جيجل وموقعها الاستراتيجي ومؤهلاتها السياحية ، وارتباطها بالمحاور الأساسية للنقل والمواصلات (قربها من ميناء جن جن أكبر موانئ القارة الإفريقية)، وكذلك درجة الجدب الـــذي تمارســـه على إقليمها المباشر وغير المباشر، يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها على جذب الكـــثير مـــن السواح والمصطافين من مختلف البلديات والولايات والدول الصديقة والشقيقة ، ذلـــك ماجعل المدينة تشهد في الفترة الأخيرة والسنوات الأخيرة إقبالا واسعا للســـواح ونمـــوا ملحوظا للفنادق ومختلف الهياكل ذات الخدمات السياحية المختلفة على غـــرار المطـــاعم والمراقد، وبمختلف الأحجام سواء كان داخل المحيط العمـــراني وفي أمـــاكن وجيـــوب عمرانية كانت مخصصة للاستعمالات، سواء كانت مهيـــأة للمســـاحات الخضـــراء أو لأغراض أخرى، وانطلاقا من هذا حاولنا أخذ التركيز على أهم الشواطئ التي تستقطب المزيد من السواح، وتنتشر بها أعداد كبيرة من الفنادق والمطاعم والمراقد والمخيمات.

2-عينة البحث:

العينة هي الفئة الممثلة لمجتمع البحث وتشمل معظم خصائص المجتمع لما لها مـــن أهميـــة ، تجعل البحث سهلا وممكنا ولو انه من الصعب على الباحث في الموضوع المتعلق بالسياحة والتنمية الحضرية ان يشمل كل أفراد مجتمع البحث ، خاصة وان دراســـة أي ظـــاهرة اجتماعية لابد من توفر المعطيات التي تستشف من صانعي الظاهرة ، وذلك بغية مساعدة الباحث الاجتماعي ي اتخاذ أي قرار أو حكم مناسب حيال هذه الظاهرة،وقبل البحث عن المعطيات ينبغي تحديد بعض ألأوعية التي يدور في فلكها البحث الاجتماعي.

2-1مجتمع الدراسة:(إطار الدراسة)

عن تحديد مجتمع الدراسة هو من الأهمية بمكان ، حيث أنه يســـاعد في تشـــكيل الأسلوب العلمي ألأمثل للدراسة ، وحصره في مجتمع صغير ومميز يمكن الباحـــث مـــن التعرف عليه كليا مما يضمن عدم تشتت العينة، ومجتمع الدراسة في هذا البحـــث هـــو الفنادق المنتشرة عبر شواطي مدينة جيجل ، ويمكن بسهولة التعرف عليه كمـــا يشـــمل على جميع عناصر ومفردات الظاهرة قيد الدراسة ، ولأنه من الصعب الوصول إلى جميـــع المفردات المشكلة لمجتمع الدراسة ، فقد تطلب ذلك استخدام العينة بـــدلا مـــن المســـح الشامل.

2-2 العينة:

يشير مصطلح العينة في علم الإحصاء إلى الجزء أي نسبة العدد الجزئي مـــن العـــدد الكلي للحالات تتوفر فيها خاصة أو عدة خصائص معينة، وتتكون العينة من عدد محدود من الحالات المختارة من قطاعات مجتمع معين لدراستها ، وجدير بالـــذكر أن معظـــم الأبحاث السوسيولوجية تتعامل مع عينات أكثر مما تقوم بدراسة العدد الكلي للمجتمـــع، وفي هذا الصدد تصبح التعميمات القائمة على بيانات العينة ، قابلة للتطبيق على العدد

الكلي لمجتمع البحث الذي سحبت منه، وذلك طبقا للطريقة المستخدمة في اختيار الحالات التي تشمل عليها وحجمها(1).وقد أفاد استخدام المسح بالعينة إلى تقليص العديد من مراحل الجهد، فان قيام الحصر الشامل لمعرفة خصائص مجمع معين مكلف جدا يقتضي تجنيد العديد من الوسائل البشرية والمادية، كما يستغرق وقتا طويلا في جمع المعلومات وتحليلها بالإضافة إلى أنه غير ضروري في الكثير من الحالات 2.

فالعينة تقنية أسهل من الدراسة الشاملة لأن بواسطتها يتحكم الباحث في مسار دراسته ، وتهدف إلى بناء نموذج مصغر من المجتمع الكلي بغية الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم ، ولهذا كانت عينة هذا البحث مثلت مجتمع مدروس في كل خصائصه، إذ أنها لم تتعد الإطار الجغرافي المحدد وكذا الإطار العيني، وقد اختيرت دون أدنى تحيز أو ميل لمنطقة أو فندق دون غيرها، اذ الفرصة أمام المجتمع قيد الدراسة كانت متكافئة ودون أي تكرار، وهذا ماجعلها تصنف ضمن خانة "عينة عشوائية بسيطة".

2-2-1وحدة العينة:

هي الفندق الواقع ضمن الحدود الجغرافية للشاطئ ، اذ من جملة الفنادق اختيرت فنادق مثلت المجتمع، وتشكلت العينة بشكل عشوائي ، حيث يجيب على أسئلة الاستمارة فرد واحد من الفندق ممثل في مدير الفندق وفي حالة غيابه المسير أو المحاسب أو أخر إن كان مسؤولا، حتى وان كان الفندق يشتمل على أكثر من مسؤول أو مسير فان المجيب واحدا فقط تفاديا للتكرار.

2-2-2-حجم العينة:

ودراستنا هذه اعتمدت على العينة العشوائية وبنسبة 30بالمائة من المجتمع الأصلي وتم ذلك كمايلي:18*60/100=30%

1-عاطف غيث : القاموس ص 396

2-فضيل دليو وعلي غربي وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، منشورات جامعة قسنطينة1999 ص141

3-منهج الدراسة:

يعتبر المنهج من العناصر الأساسية التي ينبغي توفيرها في أية دراسة ، ولذلك فانه مـــن غـــير المعقول أن يخلو أي بحث علمي من منهج يتبعه الباحث للوصول إلى تحقيق موضـــوعي مـــن الفرضيات وتأكيد صحتها، إلا انه يعتبر من العسير اختيار منهج معين لدراسة ما ، فالمنـــهج العلمي هو أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها ، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة ، وإذا كان المنهج محكوما بمنطق معين في دراسة الظواهر فان الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها، والذي سلم نفسه لمنج دون أخر، بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع والظاهرة المدروسة ، كما أن تبني منهج معين لايعني أن الظاهرة يمكن تسلم انقيادها لهذا المنهج فقط ، ويعرفـــه الـــدكتور "مصطفى عمر التير" على أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميـــزات الرئيسية أهمها أن الظواهر ومكوناتها والعلاقات بينها موجودة بشكل مستقل عن الفرد وعن آرائه واتجاهاته وتصوراته

وأن هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكم فيها وتوجهها بانتظام وانه بالإمكان التوصـــل إلى معرفة خصائص هذه القواعد وأساليب تأدية وظائفها1

واعتمدت الدراسة على:

-المنهج التاريخي: خاصة في جانبها النظري لما تعرضنا لعرض مراحل تطور ظاهرة الســـياحة عبر المراحل التاريخية المختلفة .

-المنهج الوصفي:وقد تم الاعتماد عليه باعتباره منهج رئيسي في هذه الدراســـة وذلـــك لاعتبارات علمية أهمها طبيعة الموضوع في حد ذاته الذي يستلزم الوصـــف والتحليـــل ، ويصنف هذا المنهج من المناهج المتبعة في البحوث وهـــي المنـــهج التـــاريخي التجـــريبي والوصفي-2

1-بلقاسم سلاطنية،حسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية ،مطبعة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة –الجزائر 2004ص28

2-حلمي محمد فؤاد وعبد الرحمن صالح: المرشد في كتابة الأبحاث الاجتماعية-دار الشروق للتوزيع والطباعةط4ص19

ويعرف على انه طريقة من طرق التفسير والتحليل بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها إلى الدراسة الحقيقة-(1)،كما يحدد هدف البحث الوصفي بتحديد الوظائف الواقعية من خلال موضوع بحث معين ولهذا تبدو الضرورة لإقامة الأبحاث باعتبارها تهدف إلى جمع وتحديد مثل هذه الوقائع الاجتماعية الملموسة كالمشكلات الاجتماعية التي تظهر بصورة جلية داخل المحيط الاجتماعي(2)،كما تكمن أهمية هذا المنهج بالنسبة للدراسة لاعتماده في تحليل وتشخيص ظاهرة السياحة ودورها في التنمية الحضرية.

فقد اعتمد هذا المنهج بشكل واضح على هذا المنهج في الدراسة الميدانية من اجل وصف الظاهرة ثم تحليلها وتفسير البيانات والمعلومات المحصل عليها ميدانيا،ويقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، كما يعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة ، وأثارها والعلاقات التي تتصل بها وتغيرها وكشف الجوانب التي تحكمها (3).وقد تم في هذه الدراسة تصوير الوضع الراهن، وتحديد العلاقات القائمة بين السياحة والحياة الاقتصادية في المجال الحضري، إذ وبعد الملاحظة المباشرة وغير المباشرة لكل ماهوموجود في الشاطئ المدروس ، على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ، ووصف كل مايتعلق بالأوضاع والتنمية الحضرية ، وكذلك مظاهر استغلال الخدمات المؤهلات السياحية والمقومات ودرجة توظيف وتوفير الخدمات السياحية ، حيث كان استخدام هذا المنهج بمثابة مسح اجتماعي لكل ماهو موجود في الشاطئ كحالة

1-عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية والرسائل الجامعية-المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ط2سنة1980ص113

2-بودراع احمد:البحث السوسيولوجي العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الجزائر1994ص133

3-بلقاسم سلاطنية،حسان الجيلاني-مرجع سابق ص168

الخدمات ، وفي نفس الوقت اعتماد الباحث على وثائق وخرائط الـــتي تـــوفرت علـــى مستوى البلدية أو مديرية السياحة بالولاية، وكذا المديريات الخاصة بالعمران ، واعتمادا على هذه الخرائط والوثائق يسهل للباحث المعرفة والوصـــول إلى الأمـــاكن والجيـــوب العمرانية التي كانت مخططة واستغلت في غير مجال الخدمات الســـياحية، عـــلاوة علـــى المصادر الإحصائية التي صدرت عن الهيئات المختصة ، والتقارير العامة والمتابعة اليوميـــة لموضوع الخدمات السياحية التي بات يتطور مستوى كما ونوعا من يوم لأخر.وكـــذلك دراسة وضعياتها المزرية بانعدام وانقطاع الكهرباء وانعدام المياه الصالحة للشرب والعراقيل الإدارية ، ومعضلة التمويل مما حال دون توسيع طاقة الاستيعاب ، وانعدام النظافة .

-المنهج الإحصائي: يتم من خلال استعمال الأرقام والمعادلات كرموز ومؤشرات لقـــيم وظواهر معينة يقوم الباحث بتفسيرها وتحليلها، كما يعين الباحث على تصميم نتائج بحثه على العديد من العينات ، وتحدد وظائف المنهج الإحصائي حسب ما جاء به الأســـتاذ بلالوك (أستاذ الإحصاء الاجتماعي في أمريكا)كمايلي:

-وظيفة وصفية تقوم بتلخيص المعلومات المجمعة بحيث يمكن تلخيصها بسهولة

-وظيفة استنتاجية تتضمن وضع التصميمات حول مجتمع البحث طبقا لمعطيات البحث

-صياغة قوانين عامة مستنبطة من ملاحظات متعددة.

وفي هذه الدراسة يمكن ملاحظة المنهج الإحصائي من خلال البيانات والأرقام الإحصائية التي اعتمدت في تحليل نتائج البحث والنسب المئوية التي استعملت لتدعيم نتائج البحـــث وذلك فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة.

أما الجانب النظري فقد استخدم هذا المنهج لتدعيم الدراسة وكان على شكل معطيـــات إحصائية ونسب مئوية وجداول مقارنة.

4-الأدوات المستخدمة في جمع البيانات: إن نجاح البحث في تحقيق أهدافه يتوقف على الاختبار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات ، مقابل الجهد الذي يبدله الباحث في هذه الأدوات وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة، ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تتحقق درجة معينة من الثقة في البيانات التي يحصل عليها عن طريق الأدوات ، وبمعنى أخر يجب إبراز مدى صدق الأداة التي نستخدمها في قياس الظاهرة المراد دراستها ،ويرى علماء المنهجية انه بقدر مايمكن للباحث الاستعانة بمجموعة من الأدوات والمناهج بقدر مايتم التوصل إلى نتائج موضوعية ودقيقة ، وبما أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث نوع المنهج فإنها وتبعا إلى ذلك تفرض عليه نوع الأدوات الواجب استخدامها في جمع المعطيات والحقائق من الميدان لذلك اعتمدت الدراسة على الأدوات الأتية:

4-1الملاحظة: إحدى الوسائل لجمع البيانات ويستعملها الباحث بغرض جمع الحقائق وبواسطتها يكون اتصاله مباشر بالظاهرة التي يدرسها فتسمح له بالتفاعل معها ، وقد عرفها إحسان محمد حسن: بأنها من أهم الوسائل التي يستعملها الباحثون الاجتماعيون والطبيعيون في جمع المعلومات والحقائق من الحقل الاجتماعي والطبيعي الذي يزود الباحثين بالمعلومات (1)، وتعرف أيضا بأنها من الأدوات الرئيسة المستخدمة في البحث العلمي ، ومصدرا أساسيا للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، ويمكن القول أن الملاحظة العلمية بما تتميز من خصائص تصبح مصدرا أساسيا من مصادر الحصول على البيانات ، وغير تختلف عن الملاحظة غير العلمية ، لأن العقل في هذه الأخيرة يقوم بنصيب كبير في تحليل الظواهر وإيجاد العلاقات بينها، كما أن الملاحظة العلمية لاتقتصر على الحواس فقط ، بل تتطلب أدوات علمية دقيقة للقياس ولعل أهمية الملاحظة تكمن في أنها الوسيلة الأسهل والانجح في مراقبة السلوك الإنساني، وهي تخدم الكثير من أهداف البحوث فيمكن استخدامها في استكشاف بعض الظواهر أو الإبصار بسلوك معين

1-إحسان محمد حسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي- دار الطليعة بيروت ط1سنة 1982ص93

كما أنها تلقي الضوء على البيانات الكمية ، وتمثل في هذه الحالة محكا خارجيا يمكن الاحتكام إليه في التثبت من مدى صدق البيانات(1).

والملاحظة في البحوث الاجتماعية شأنها شأن المقابلة ، وقد قمت بملاحظات عامة حول الشواطئ مع استقاء العديد من البيانات ، وساعد ذلك على زيارتي اليومية لمدينة جيجل ، مما أمكن من رصد العديد من السلوكيات التي تجلت في الثقافة المحلية السائدة في مجال عرض الخدمات السياحية ، والفئات المشتغلة في القطاع السياحي ، كما تم رصد أهم النقائص المسجلة وكذا العراقيل الملموسة ، ومن جهة أخرى يمكن تصنيف أنواع الملاحظة التي جمعت بها البيانات إلى:

4-1-1-الملاحظة البسيطة:

وهي التي اعتمدت فيها على المواقف الطبيعية للشواطئ، و لم تستخدم فيها أدوات للتأكد من دقة هذه الملاحظات ومن نماذجها.

-الملاحظة البسيطة بغير مشاركة:

حيث لم يكن هناك احتياج لأكثر من ملاحظة مواقف اجتماعية دون المشاركة الفعلية في صنع الحدث، أو المظهر الاجتماعي، واستخدام ملاحظات الآخرين من خلال الخرائط والصور الفوتوغرافية حيث تعتبر الخريطة ذات أهمية كبيرة من الدراسة التطبيقية كونها تسمح ب:

-مقارنة المعلومات الموجودة على الخريطة

-الربط بين مايلاحظ على الخريطة وواقع الدراسة الميدانية.

-لتوضيح المعاني في الدراسة.

1-بلقاسم سلاطنية.حسان الجيلاني :مرجع سابق ص 271-272

وقد تم الحصول على خرائط تمثل مدينة جيجل وتبين من خلالها الشكل المرفولوجي منذ سنوات والامتداد الفيزيقي للمدينة بعد ذلك ، وكذا استخدام الأرض ، أما الصور الفوتوغرافية فهي أخذت في الميدان لتسجيل ظواهر من الصعب رسم خريطة أو وصفها وصفا دقيقا.

-الملاحظة البسيطة بالمشاركة:

وهي التي تتطلب مشاركتنا الفعلية في حياة الأفراد كالاستفادة من التنقلات اليومية عبر شواطئ المدينة وفنادقها ، ومقابلة رؤساء الفنادق والمسؤوليين المحليين ، وكذا سكان الولاية وضيوفها من مصطافين وسواح، للاستفادة من معلومات دقيقة حول وضعية القطاع السياحي لاسيما من ناحية الخدمات .

4-1-2-الملاحظة المنظمة:

أنها امتداد طبيعي للملاحظة البسيطة حيث اعتمدت فيها الى الاشتراك مع السكان في أنشطتهم اليومية في مجال الخدمات السياحية ، لملاحظة التنقلات اليومية والسلوك العفوي والتضامني لدى فئات الشواطئ والمقبلين عليها، وذلك مايمكن من جمع بيانات فعلية عن وضعية الحياة الاجتماعية في الشاطئ، والوضعية القانونية للباعة المنتشرين عبر شواطئ المدينة،وقد التزم التعامل مع كل الظواهر بالموضوعية والاستفسار عن دوافع بعض أنماط السلوك ومعرفة بعض جوانب الموضوع المدروس ومؤشراته دون إثارة الشك والريبة في النفوس.

4-2-المقابلة الشخصية:

وتعتبر من بين الوسائل الهامة لجمع البيانات والمعطيات عن موضوع الدراسة ، وتعتبر استمارة شفوية ، إذ ماهي إلا حوار بين الباحث والمبحوث ، وقد تم خلال انجاز المشروع مقابلة أشخاص من فئات مختلفة، ويرجع تحديد الأشخاص الذين قمت بمقابلتهم حسب وظائفهم وأعمالهم ودرجة أهميتهم في تطوير.

الخدمات السياحية ومساهمتهم في النهوض بالقطاع السياحي وتحريك عجلة التنمية الحضرية بمدينة جيجل ،وكان استخدام المقابلة كتقنية للحصول على ماتعذر حصوله من خلال الكتب والوثائق والاستمارة الموزعة على أفراد العينة، وكان الهدف الأول هو الحصول على وصف كمي وكيفي وجمع العديد من المعطيات والبيانات والأفكار والتصورات والأرقام المرتبطة بالزيادة اليومية لعدد الوافدين على شواطئ المدينة ، ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع المصالح الإدارية والتقنية وكذلك الخبراء الذين شكلوا لدينا محورا أساسيا في البحث، على اعتبار أنهم فاعلين اجتماعين أساسيين ومهنيين ذوي خبرة في ميدان المراقبة والمتابعة اليومية لوضعية الفنادق والشواطئ بمدينة جيجل.

وهكذا أجرينا عدة مقابلات متكررة مع مسؤوليين دامت كل مقابلة تقريبا ساعة نظرا للظروف المتميزة لهذه التقنية في التعامل مع المستجوبين خاصة المسؤوليين، وفي كثير من الأحيان اضطررنا إلى تكرار المقابلات مع البعض من المستجوبين أو تأجيلها مرات عديدة، حسب الظروف المحيطة بالمقابلات كانعدام الوقت الكافي بالنسبة لبعض المسؤوليين وكثرة انشغالاتهم ، وكل هذه الأمور والظروف المحيطة بالبحث، شكلت لنا في الواقع صعوبات مباشرة في الحصول على هذه المعطيات المختلفة ، حينها الشيء الذي دفعنا في الكثير من الأحيان إلى الإلحاح واستعمال تقنية المقابلة ، وفي بعض الأحيان خارج إطار العمل كماهو الحال مع بعض الخبراء ، وهذا الإجراء حاولنا تكراره مرات عديدة قصد الحصول على اكبر قسط من المعلومات والآراء والأفكار حول مشكلتنا البحثية بغرض التحقق من مختلف الحقائق المرتبطة بالمدينة ومشكلاتها ، خاصة إذا تعلق الأمر بجانبها المورفولوجي والذي أضحى صورة مشوهة بفعل تلك الأحياء المتخلفة وكذا ارتباطها بالواقع المحلي.

ومن هنا حاولنا طرح بعض الأسئلة وكانت لنا مقابلة محـــددة وجـــادة ونوعيـــة مـــع المسؤوليين المحليين(البلدية ومصالح الدائرة ومديرية السياحة ومسؤولي الفنادق وبعـــض المشرفين عن التخطيط...الخ) وتحصلنا من خلالها على معلومات حول الوضـــعية الـــتي توجد عليها الخدمات السياحية في مدينة جيجل ، والمشاكل المصاحبة لها والعراقيل الـــتي تعترض طريق ازدهار القطاع السياحي للتأثير الايجابي على التنمية الحضرية، والواقـــع أن هذه المقابلة قد استنفدت قدرا كبيرا من الوقت والجهد، ذلك أن عقـــد جلســـة مـــع المبحوثين تتطلب في كثير من الأحيان وسطاء من جهات مختلفة خاصة لدى العاملين في مقر بلدية جيجل ومديرية السياحة، لاســـيما مصـــلحة الإحصـــاءات الـــتي أمـــدتنا بالإحصائيات حول وضعيات الفنادق والشواطئ ، وحرصت أن يعـــالج كـــل ســـؤال مشكلة واحدة أو ظاهرة معينة مع تجنب تكرار الأسئلة وعدم التطرق لأكثر من مشـــكلة أو موضوع واحد في نفس السؤال ، كما جاءت الأسئلة التي تدور حول موضوع معين مع بعضها البعض، وهذا لتجنب تشتيت المبحوث مع التأكد من أن محتـــوى الأســـئلة تنطبق على جميع أفراد العينة واعتمدت في ذلـــك علـــى طبيعـــة الســـؤال والجـــواب المرجو،وكذلك طبيعة العينة تتراوح بين الأسئلة المغلقة أو المحدودة الإجابة.

حيث تم تحديد الإجابات الممكنة أو المختلفة لكل سؤال وما من شأنه أن يقيـــد حريـــة المبحوث أو يضعه في موقف حرج أثناء الإجابة مما يسهل المقارنة بوجود هذه الإجابات المحددة والموحدة وكذلك سهولة عملية تصنيف وتبويب وتحليل الإجابـــات ، كـــذلك توفير الوقت ووضوح المعاني ، وكذلك سهولة التعامل مع الأسئلة الـــتي تحتـــوي علـــى إجابات أرقام مثل: طاقة الاستيعاب ، تاريخ الفندق ....

1-2الأسئلة المفتوحة أو الحرة:

في هذا النوع من الأسئلة تركت حرية الإجابة للمبحوث ليجيب بطريقته ولغته الخاصة وكذلك الأسلوب الذي يراه مناسبا ، وهذا قصد الحصول على معلومات معمقة حول الظاهرة مثال على ذلك ماهو سبب قلة طاقة استيعاب الفنادق؟

2-3-أسئلة النهاية المفتوحة:

وقد استخدمت في هذه الحالة صعوبة حصر الإجابة في خيارات محدودة مثل هل أنتم على علم بالوضعية القانونية لنشاطكم؟، ومن هذا النوع يسهل على المبحوث التقيد بكل صراحة رغم أن البعض الآخر يتحايل .

3-4-الأسئلة المغلقة المفتوحة:

فقد تم في هذا النوع من الأسئلة طرح سؤال يغلق في البداية ثم نحدده في الإجابة المطلوبة ثم يتبعه سؤال مفتوح مثل :هل الفندق يشتغل طول السنة نعم...لا.....

في أي فصل بالضبط؟ وفي الفصول الأخرى مامصير الفندق؟

وتعتبر المقابلة من أهم الوسائل اليقينية لجمع المعلومات والبيانات من الميدان الاجتماعي ، كما تستعمل في الأبحاث الميدانية التي ترمي إلى جمع البيانات الأصلية من وحدات مجتمع البحث التي لايمكن التوصل إليها عن طريق البحث المكتبي أو الدراسة النظرية (1)

ورغم ما للاستمارة من أهمية في جمع المعطيات حول الظاهرة الاجتماعية إلا أنها في هذا البحث تعد أداة لتفسير المعطيات التقنية وتفسير الإحصاءات من طرف المصالح المعنية التابعة لمدينة جيجل، وقد اعتمدت في هذه الاستمارة على التوزيع المباشر أي عن طريق اليد، وذلك لطبية الموضوع الى جانب سهولة وقلة تكلفة الطريقة، مع توضيح بعض الأسئلة التي لايمكن أن يطرحها على المبحوث ،وكذلك تغطيته كل فنادق وشواطئ الولاية، ومعرفة جوانب الموضوع وملاحظة الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية

1محمد شفيق : البحث العلمي والخطوات العلمية لإعداد البحوث-دار النهضة العربية بيروت سنة 1998ص102

للمدينة.

4-3-الاستمارة:

وباعتبار الاستمارة هي الأداة الرئيسة لجمع البيانات فإننا اعتمدنا على الملاحظة البسيطة كأداة ثانوية، وقد ساهمت في العمل على التأكد من صحة المعلومات المدمجة في الاستمارة وتدعيم نتائجها. *الاستمارة:تعد من أكثر الأدوات استعمالا في البحوث العلمية حيث يستعملها الباحثون المبتدئون لسهولة تطبيقها وكذا قصر مدة استخدامها ، كما أنها نسب الطرق لجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالبحث بشكل منظم يفرض على الباحثين التقيد بالموضوع وعدم الخروج عن إطاره بمضامينه وأهدافه.

-الاستمارة:تعد من أكثر الأدوات استعمالا في البحوث العلمية حيث يستعملها الباحثون المبتدئون لسهولة تطبيقها وكذا قصر مدة استخدامها ، كما أنها نسب الطرق لجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالبحث بشكل منظم يفرض على الباحثين التقيد بالموضوع وعدم الخروج عن إطاره بمضامينه وأهدافه.

وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تدور حول الموضوع تقدم لمجموعة من الأفراد للإجابة عنها، وتعد الأسئلة بشكل واضح لا يحتاج إلى شرح إضافي وتجمع معا في شكل استمارة ، وفي هذه الدراسة لجانا إلى الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات من الميدان وذلك لطبيعة الموضوع الذي لا تكفيه الأداتين السابقتين للإحاطة به والوصول إلى معطيات وبيانات تسمح بقياس وكشف مدى تحقق فرضيات الدراسة ، وفي تشكيل هذه الأداة حددت الدراسة العناصر الأساسية التي تشكل محتوى الموضوع ثم ترجمت إلى أسئلة قابلة للإجابة من طرف المبحوثين وبعدها جربت على مجموعة من المبحوثين لقياس درجة وضوح الأسئلة الواردة فيها، وبعدها أجريت بعض التعديلات عليها من حيث صياغة بعض الأسئلة،وترتيبها والبعض منها الغي بعدما تبين انه مكرر. وبعد تعديلها صيغت الاستمارة في شكلها النهائي واشتملت على المحاور التالية:

1-وضعية هياكل الاستقبال بالولاية

2- وضعية الفنادق

3-متطلبات الفنادق

4-الآفاق المستقبلية للفنادق

إن الإطار المنهجي بمثابة السلاح للباحث يعتمده عند نزوله إلى الميدان، وهو الكفيل بالوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء الدراسة والبحث وذلك من خلال جملة من الوسائل تشمل الأدوات التي يعتمد عليها للحصول على المعطيات من الميدان والتي لايمكن لأي دراسة في العلوم الاجتماعية الاستغناء عنه على وجه الخصوص.

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة

تحليل نتائج الدراسة

تمهيد

ا-الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

ا-1-الملاحظة

ا-2المقابلة

ا-3الاستمارة

ا ا -مناقشة وتحليل نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

ا ا ا -النتائج العامة للدراسة

خاتمة

تمهيد:

سنعرض في هذا الفصل المعطيات المتحصل عليها منن العمل الميداني، حسب الأداة الـــتي جمعت بها وسنعمل على تحليلها وتفسيرها بغية الوصول إلى نتائج من شانها تأكيد أو نفي فروض الدراسة.

الفصل السادس

تحليل نتائج الدراسة

تمهيد

I-عرض وتقديم نتائج الدراسة

II -مناقشة وتحليل نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

III -النتائج العامة للدراسة

خاتمة

I-عرض وتقديم نتائج الدراسة

1-المقابلة:

هي الوسيلة الثانية التي اعتمدنا عليها في جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالموضوع، وقد تساعد في تحليل نتائج البحث الواردة في الاستمارة وتعين على فهم بعض المعطيات وتفسيرها، وفي هذا البحث اخترنا مقابلات من جملة المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين، مع أصحاب الفنادق ومسيرها والقائمين على مختلف الخاصة بالخدمات السياحية،كما كانت لنا مقابلة مع مديرية السياحة التي تعتبر الشريك الأساسي في معالجة هذا الموضوع، ناهيك عن بعض السواح والمواطنين،وان كان جل اهتمامنا انصب حول دور الفنادق في توفير الخدمات الراقية ،للنهوض بالقطاع السياحي بجيجل،وحاولنا خلال هذه المقابلات طرح جملة من الأسئلة وكانت مقابلات محددة وجادة ونوعية مع المسؤولين المعنيين ،سواء على مستوى الفنادق او على مستوى مديرية السياحة ،وتحصلنا من خلالها على معلومات حول واقع الخدمات السياحية والظروف المحيطة بها،ناهيك عن الوقوف على أهم العراقيل التي حالت دون النهوض بهذا القطاع وتطويره ليواكب التحسنات التي طرأت على الخدمات السياحية في دول العالم ،التي قدرت قيمة السياحة أحسن تقدير.

2-الاستمارة:إجراءات توزيع الاستمارة:

-تم توزيع 18استمارة عينة الدراسة من قبل الباحث نفسه

-تم توزيع الاستمارة خلال فترة الصباح لوجود مسيري ومسؤولي الفنادق بمكاتب عملهم .-تم توزيع الاستمارات في فترات لصعوبة إكمالهم في يوم واحد ، لغياب المعنيين أحيانا ولبعد المسافة بين الفنادق أحيانا أخرى.

-بعد إتمام جمع الاستمارات وفرزها،تبين أن عدد الاستمارات أرجعت غير منقوصة.

-خلال توزيع الاستمارة ثمة مجموعة من الصعوبات في توزيعها،إذ هناك من يري أننا نعمل لصالح جهة معينة .وغيرها من العراقيل.

I I -مناقشة وتحليل نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

ا-تفريغ بيانات المحور الأول:وضعية هياكل الاستقبال

جدول رقم 01:يبين ملكية الفنادق

نـــــوع الملكية	التكرار	النسبة%
ملك خاص	17	%94
ملك للدولة	01	%06
المجموع	18	%100

المصدر:تحقيق ميداني اوت2007

أما بالنسبة لمتغير الملكية فان معظم فنادق المدينة ذات ملكية خاصة،وهو ماتعكسه نسبة 94.44% ،أي أن مالكي الفنادق جهم من الخواص الذين استثمروا أموالهم في جانب الفندقة،وبالتالي يتحملون مسؤولية ماتؤول إليها مستويات الخدمات المقدمة في جان هياكل الاستقبال.

05.56%من الفنادق ملك الدولة،ويوجد فندق واحد من أفراد العينة ملكيته تعود إلى لجنة الخدمات الاجتماعية لعمال التربية،وهذا مايفسر نقص فنادق القطاع العام ،لعدم الاعتناء بالجانب السياحي من قبل السلطات من جهة،ولتجسيد سياسة الخصخصة من جهة ثانية .

جدول رقم 02:يبين عدد الغرف بالفنادق

عدد الغرف	التكرار	النسبة%
10-0	01	%05
20-10	03	%17
30-20	04	%22
40-30	04	%22
50-40	03	%17
اكبرمن50	03	%17
المجموع	18	%100

المصدر:تحقيق ميداني اوت2007

من خلال الجدول رقم02يتبن أن عدد الغرف التي تتوفر بمعظم الفنـــادق،يفوق 10غرف ،وهو ماتعكسه نسبة 05.55%،في حين 50%من بقيـــة الغـــرف يتراوح مابين 10الى20غرفة،40الى50فمافوق بنسبة16.66%.

45%من عدد الغرف ينحصر بين30الى 50غرفة

وقدكشف أصحاب الفنادق في هذا الجانب،أن قلة عدد الغرف بالفنادق،نقطـــة يجب التوقف عندها ،باعتبار أن طاقة الاستيعاب غير كافية،لكنها تختفـــي أمـــام خدمات القطاع الفندقي غير الرسمي،حيث يستغل سكان المدينة فرصـــة حلـــول موسم الاصطياف،لكراء شققهم بمبالغ أقل مـــن تســـعيرة الفنادق،باعتبـــارهم لايدفعون الضرائب حسب تحليلات الناشطين في القطاع الرسمي ،الـــذين أبـــدوا قلقهم الشديد من هذه الوضعية ،خاصة أمام صمت السلطات.

السواح من جهتهم وجدوا في هذه الفرصة مناسبة لتمديد عطلة الاصطياف على قارعة الشواطئ، باعتبار أن شقق المواطنين تضمن لهم المبيت لمدة أسبوع بمبلغ لا يفوق مليون ونصف المليون سنتيم، ولكافة أفراد العائلة،عكس الفنـــدق الـــذي يستهل فردان من العائلة المبلغ السابق في ظرف ثلاث أيام.

جدول رقم 03:يبين عدد الأسرة بالفنادق

عدد الأسرة	التكرار	النسبة %
50-0	06	%33
100-50	08	%44
150-100	01	%06
200-150	03	%17
المجموع	18	%100

المصدر:تحقيق ميداني أوت2007

نسبة عالية من الأسرة التي تتسع لها الفنادق تقل عن 50سريرا أي مايعادل 33.33%،وهو مايعكس العدد المحدود لغرف الفنادق.

44.44%من عدد الأسرة الغرف يتراوح مابين 50الى100سرير، في حين ينخفض العدد كلما اتجهنا نحو150سريرا، ويشكل في هذا المجال05.55%، كما أن عدد الأسرة مابين 150الى 100يعتبر ضئيلا وهو ماتعكسه النسبة16.66%.

في هذا السياق أبدى العديد من أصحاب هياكل الاستقبال الرغبة في توسيع الفنادق،إذا ما توفرت النية الصادقة للمسؤولين ،في تسريح مساعدات وإعانات في سبيل تطوير الفعل السياحي بالجهة،والتوسط لهم لدى البنوك لإزاحة العراقيل التي تواجههم في هذا الصدد،حتى يتمكنون من امتصاص العجز المسجل في مجال الاستقبال.

المحور الثاني:وضعية الفنادق

كل الفنادق المتوفرة بالمنطقة غير مصنفة،مما يوحي أنها لم ترق بعد إلى المستوى المرجو في مجال تحسين وتنويع الخدمات الفندقية والسياحية المقدمة.

كما أفادت المقابلات التي أجريناها مع مالكيها، تبين أن الخلل يكمن في غياب سياسة واضحة، توحد جهود القطاعين العام والخاص للنهوض بالجانب الخدماتي، فالمدينة بل الولاية بأكملها لاتملك فندقا مصنفا،أو يليق بمؤهلاتها السياحية،في غياب إجراءات تحفيزية وتسهيلات لفائدة الراغبين في إقامة مشاريع استثمارية في هذا الجانب.

تفتقر جل الفنادق الموجودة عبر تراب الولاية إلى النشاطات الثقافية والفنية التي يمكن لها أن تخلق للسائح جوا جديدا يخرجه من حالة الروتين التي يحياها يوميا على شاطئ البحر، في هذا السياق أنجزت السلطات حديقة للحيوانات والتسلية بالقرب من بلدية العوانة على بعد25كلم عن عاصمة الولاية، لكنها لم تعوض النقص الموجود في هذا الشق، نظرا لعدم تمكن السواح من التنقل إليها ،سيما الذين لا يملكون سيارات،والنقل عبر الحافلات يكلفهم المزيد من الأتعاب المادية.

ويبقى نزل الصخر الأسود الوحيد الذي يوفر هذه النشاطات خلال موسم الاصطياف،لكنها عرفت نوعا من الجمود في السنوات الأخيرة بسبب الظرف الأمني،ووقوعه في منطقة تفتقر إلى الحماية الكلية

تتوفر جل فنادق الولاية على شبكة الصرف الصحي للمياه القذرة،لكن الملاحظ أن البعض منها يصب في البحر،وهو ما يعكس التناقض الصارخ في الواقع والآفاق،فمن جهة يسعى مالكو الفنادق إلى خدمة السياحة،لكنهم بالمقابل يساهمون في تلويث الشواطئ.

الكهرباء متوفرة بجميع هياكل الاستقبال، والمشكل المطروح هو الفاتورة المرتفعة التي تتكبدها هذه الفنادق جراء استهلاك الكهرباء،مما يضطر البعض منها إلى وضع أجندة لتسديد المستحقات لفائدة مؤسسة "سونلغاز".

وما يجب ذكره أن الفنادق في واقع الأمر، لا تتوفر بغرفها الثلاجات والمكيفات الهوائية ،إلا بالعدد القليل منها وبالتالي فالمشكلة ليست مطروحة بشكل عام.

جدول رقم04:يبين مدى توفر الماءبالغرف

الماء	التكرار	النسبة %
متوفر	07	39%
منعدم	11	61%
المجموع	18	100%

المصدر:تحقيق ميداني اوت2007

أغلب الفنادق تفتقر إلى الماء بالغرف،وهو ما يعكس وجود مشكلة عويصة ،خاصة خلال موسم الاصطياف،وتضطر بعض الفنادق أمام جفاف الحنفيات إلى الاستنجاد بالصهاريج،وماقد يصاحب هذا من خطورة على صحة نزلاء الفندق.

كما أن أصحاب الفنادق يطالبون السلطات المعنية بضرورة حد لهذه لوضعية ،بتوفير المياه بشكل مستمر خلال فصل الصيف.

جدول رقم05:يبين مدى توفر الحمام أو المرش

الخدمات	التكرار	النسبة %
متوفر	05	28%
منعدم	13	72%
المجموع	18	100%

المصدر:تحقيق ميداني أوت2007

معظم الفنادق لا تتوفر على مرش للاستحمام،بسبب عدم توفرها على الماء بشكل مستمر،وهو سبب ساهم في تغيير السواح الوجهة إلى ولايات مجاورة ،باعتبار أن المصطاف يتوجب عليه أخد حمام خفيف بع انقضاء فترة السباحة،للتخلص من الأملاح التي تلتصق بجلده جراء ملامسته لمياه البحر المالحة،ومختلف الشوائب.

هذه العامل يقلق الكثير من القائمين على هياكل الاستقبال بالولاية، في حين القليل فقط من الفنادق التي تتوفر فيها هذه الميزة،لكن بنسبة ضئيلة تقدر ب27.77%

جدول رقم06:يبين مدى توفر المطعم بالفندق

الخدمات	التكرار	النسبة %
متوفر	05	28%
منعدم	13	72%
المجموع	66	100%

المصدر:تحقيق ميداني أوت2007

تتوفر بعض الفنادق فقط على المطاعم ذلك ما تعكسه نسبة27.77%،غير أن ذلك لم يطرح مشكل لدى السواح والمصطافين،باعتبار أن الولاية تشتهر بأجود أنواع السمك المطهية ،في مختلف المطاعم وبالتالي عدم توفر المطاعم بأغلب الفنادق لم يطرح بحدة لدى ضيوف الولاية

جدول رقم07:يبين اشتغال الفنادق على مدار السنة

مدة العمل	التكرار	النسبة%
الفنادق المشتغلة	04	22%
الفنادق المتوقفة	14	78%
المجموع	24	100%

المصدر:تحقيق ميداني اوت2007

تضطر معظم فنادق المدينة إلى التوقف عن نشاطها في مختلف فصول السنة، باستثناء موسم الاصطياف،وتقريبا نسبة 78بالمائة ،توصد أبوابها،وقد ارجع أصحابها ذلك إلى غياب الزبائن الذين يتقلص عددهم إلى أن ينعدم مع آخر يوم من موسم الاصطياف،كما طرحوا قضية أخرى تتعلق بغياب الإنصاف في توزيع الوفود القادمة إلى الولاية لأغراض مختلفة طيلة أيام السنة ،على الفنادق حتى تضمن هذه الأخيرة استمراريتها في تأدية نشاطها المعهود،والنسبة المتبقية المقدرة ب22.22% تمثل فقط هياكل الاستقبال التي تربطها علاقات مع مؤسسات أجنبية أو وطنية تنجز مشاريع ببلديات الولاية ،ومن جهة مكملة تحظى بدعم من السلطات باستقبال للوفود السالفة الذكر

جدول رقم08:يبين اشتغال الفنادق طيلة مواسم الاصطياف

مدة العمل	التكرار	النسبة%
طيلة موسم الاصطياف	18	100%
باقي أيام السنة	00	%00
المجموع	18	100%

المصدر:تحقيق ميداني اوت 2007

كل الفنادق تشتغل خلال موسم الاصطياف، ولا تغيب عن النشاط سوى تلك التي يقوم أصحابها إلى عملية ترميم واسعة،أو تعرضت إلى الغلق من طرف لجنة التأهيل والمراقبة الموفدة من طرف مديرية السياحة،أو مختلف الجهات المخول لها قانون لمراقبة الفعل السياحي في شقه المتعلق بالخدمات.

-المحور الثالث:متطلبات الفنادق للقيام بوظيفتها

جدول رقم09:يبين العلاقات الخارجية للفنادق في مجال التعاون مع السلطات

العلاقات	التكرار	النسبة %
لاتوجد علاقات تعاون وعمل	15	83%
توجد علاقات تعاون وعمل	03	17%
المجموع	18	100%

المصدر:تحقيق ميداني اوت2007

معظم الفنادق لاتربطها علاقة عمل وتعاون مع السلطات أي بنسبة83.33 %،كما أن أصحابها يشتكون في هذا السياق من غياب العدالة في توزيع ضيوف الولاية من الوفود السياسية والاقتصادية،في حين يستفيد من هذه الميزة ثلاثة فنادق فقط ،ربما لتوفرها على بعض المقاييس حسب حجة السلطات المعنية.

جدول رقم10:يبين الدعم المقدم للفنادق من طرف السلطات

الإعانة	التكرار	النسبة %
استفاد ة	03	17%
عدم الاستفادة	15	83%
المجموع		100%

المصدر:تحقيق ميداني اوت2007

يقتصر الدعم المقدم لعدد قليل من الفنادق أي بنسبة 16.66%

من الراغبين في أن تربطهم علاقة عمل وتعاون مع السلطات والمؤسسات،على إيواء ضيوف الولاية خلال الزيارات الرسمية،أو أثناء عقد المؤتمرات واللقاءات الدولية أو الوطنية،كتلك التي تنظمها الولاية أو الجامعة أو مختلف المصالح الأخرى.

في حين تبقى بقية الفنادق تنتظر مبادرة من قبل السلطات،حتى تستطيع تغطية الفراغ الرهيب الذي يتركه غياب السواح والمصطافين في غير موسم الاصطياف.

-المحور الرابع:الآفاق المستقبلية

جدول رقم11:يبين الرغبة في استمرار الفنادق

الرغبة	التكرار	النسبة%
الاستمرار في العمل	06	33%
التوقف عن العمل	12	67%
المجموع	18	100%

المصدر:تحقيق ميداني اوت2007

أمام الوضعية المعقدة التي آلت إليها فنادق الولاية ،جراء توقفها عن العمل في غير موسم الاصطياف،عبر الكثير من مالكيها عن نيته في التوقف عن العمل ،وهو ما تعكسه نسبة66.66بالمائة،وأكد البعض منهم أن عمل الفندق يغادرونه مباشرة بعد اختتام موسم الاصطياف،والفندق الذي يفتح أبوابه في المواسم الأخرى إنما يعمل طمعا في كسب دنانير لتسديد حقوق الكهرباء والماء وحتى الضرائب.

جدول رقم12:يبين الرغبة في توسيع أو ترميم الفنادق

الرغبة	التكرار	النسبة%
ترميم الفندق	06	33%
توسيع الفندق	12	67%
المجموع	18	100%

المصدر:تحقيق ميداني اوت2007

رغم الوضعية المزرية التي تحياها العديد من الفنادق، لتوقف نشاطها خلال أيام السنة باستثناء دائما موسم الاصطياف،إلا أن أصحابها يعلقون آمالا كبيرة على المساعدات،التي ينتظرونها من الدولة الجزائرية،التي وجهت جل اهتمامها في السنوات الأخيرة نحو النهوض بالقطاع السياحي،لعلهم يتمكنون من تجاوز هذه الوضعية،من خلال استغلال الإعانات في ترميم الفنادق وتوسيعها،وهو ما تمثله النسبة التي ترغب في ترميم الفندق والمقدرةب % 33.33

نـــتـــائج الدراسة

بعد عرض أهم المفاهيم المتعلقة بواقع التنمية السياحية ،تبين الدور الكبير الذي تلعبه السياحة بشكل عام والخدمات السياحية على وجه التحديد،في نمو الاقتصاد الحضري ،بالمدينة الجزائرية،كما اتضح من خلال هذه الدراسة الواقع المزري الذي يتخبط فيه قطاع السياحة بجيجل،زيادة على ذلك نجد صورة أخرى للصعوبات الجمة التي تواجهها التنمية السياحية في سبيل تطوير الخدمات السياحية .

-أدى التحول العمراني الذي شاهدته البلاد بصورة عامة،ومدينة جيجل بشكل خاص ،خاصة على هامش العشرية السوداء إلى استغلال السكان للمجال بشكل فوضوي،في غياب التخطيط وعدم احترام مخططات التعمير،مقابل نزوح رهيب نحو المدينة ،إلى فقدان هذه الأخيرة لجماليتها،وتحولت المدينة اثر ذلك إلى مجمع للبنايات الفوضوية والأكواخ القصديرية ،وما صاحب ذلك من ترييف للمدينة،نظرا للطابع المميز لهؤلاء القاطنين الجدد،وفق تصوراتهم البسيطة،مما أنتج عمرانا متخلفا،يفتقر لأدنى ظروف المعيشة الملائمة،بغض النظر عن افتقاره لمقاييس التعمير ،بافتقار الخصائص العمرانية إلى شكة الطرقات وانعدام تام لشكة المياه الصالحة للشرب،وتزود عشوائي خطير بالكهرباء ،ومحاصرة المياه القذرة للبنايات والأكواخ بسبب انعدام قنوات الصرف الصحي،ونجم عن ما سبق خلل بالنسبة للمدينة التي أصبحت غير قادرة على استيعاب عدد أكثر من السكان، وذلك فعل التوسع العمراني على حساب أراضي سياحية، شكلت في الماضي القريب الملتقى للهاربين من ضجيج المدينة.

-وتعتبر ظاهرة انتشار البنايات الفوضوية ومحاصرة القصدير لأطراف المدينة،نتيجة مباشرة للاحتلال الفرنسي،وانعكاس مخططاته بشكل سلبي على المدينة من جهة،والى الهجرة الريفية المتجهة نحوها بعد الاستقلال،حيث أحصت

مدينة جيجل لوحدها أزيد من 1200كوخا قصديريا.

-أدت الظاهرة السابقة إلى تشويه صورة المدينة،التي انعكست سلبيا على المنظر السياحي للطابع السياحي للمنطقة،ومن ثمة تبين أن التحدي الكبير الذي تواجهه المجتمعات المعاصرة،يتمثل في التحكم في التحضر في تسيير المراكز الحضرية،بسبب الظواهر العمرانية الكثيرة المرتبطة به،من بينها مشكلات التحضر والاندماج الحضري ثم مشكلات استخدام الأرض ،والأحياء الفوضوية التي أصبحت أحد الصور الملازمة لأي تجمع حضري في بلادنا،كما يوجد في ولاية جيجل على وجه التحديد.

-وتفيد الإحصاءات المحلية أن مدينة جيجل،شهدت خلال العشرية السوداء بالجزائر نزوحا رهيبا،في غياب تام للسلطات،الذي أستغله النازحون في الاستحواذ على المجال،لتشييد بنايات فوضوية وأكواخ قصديرية،وتفشت حينها ظاهرة المتاجرة في الأراضي الزراعية ،والتي في الحقيقة ملكيتها للدولة الجزائرية،مما أضفى طابع الفوضى العمرانية على المدينة التي تغير وجهها بشكل كبير ،مقابل عجزها عن استقبال المزيد من النازحين لضعف طاقاتها ومستواها الاقتصادي .

-من جهة أخرى ونتيجة النمو الحضري العشوائي ،وقفت السياسات الحضرية ببرامجها الضعيفة عاجزة عن وقف هذا المد من التوسع على حساب المساحات الخضراء،والشواطئ ذات المناظر الخلابة،حيث قضت الأحياء الجديدة ذات الطابع الفوضوي على الكثير من المناطق الخضراء ،وحرمت بذلك الكثير من السكان من التمتع بجمالية المكان ،كما أن لجوء السلطات إلى إقامة مؤسسة لإعادة التربية بمدخل المدينة على قارعة شاطئ الكيلومتر الثالث يعتبر قمة التخطيط العشوائي،ويعكس غياب الدراسات الحكيمة للاستغلال الحسن من قبل المسؤولين،وهو مثال يضرب هنا ليثبت انتهاك السلطات لحرمة السياحة ،ممايعطي

انطباعا أوليا أن انتهاكات المواطن ليست محدودة.

-وفي سياق الحديث عن الفوضى التي يشهدها المجال الحضري،يتبين أن البرامج التي انتهجتها الدولة الجزائرية ،التي اعتنقت الإيديولوجية الاشتراكية ،لم تتسم بالتوازن في شقها الاقتصادي والفلاحي،بغية تقليص الفوارق بين الريف والمدينة من جهة،وبين مختلف المدن من جهة أخرى،وما يحمله المثال الذي نضربه في المجال السياحي خير ذليل على ذلك،ومن بين 23963سرير مسير من طرف مؤسسات وزارة السياحة سنة1983،استفادت ولاية الجزائر وحدها ب10670سرير،بنسبة تقدر ب44.5بالمائة،متبوعة بالبليدة ب10.8% ،وهران ب3.2% ،عنابة4.5% والباقي المقدر ب33.9%مقسم على 19ولاية ،بنسبة أقوى على ولايتي قالمة وبسكرة بنسبة3.2% ،واضعف نسبة بالويرة ب0.2%،مع الإشارة أن الولايات الأخرى أي سبع ولايات لم تستفد بأي سرير مهما كانت نوعيته(1).

وبالنظر إلى الحظيرة الفندقية لمدينة جيجل نستنتج أنها كانت ضمن الولايات الشبع التي لم تستفد أي سرير.

كما يوضح ذلك الفرق الشاسع الموجود بين الولايات المستفيدة وتلك المحرومة، مما يعكس عدم التكافؤ الملحوظ في توزيع المشاريع السياحية،كنتيجة حتمية للسياسة السياحية التي جاء بها ميثاق 1966،التي تعتبر دليلا آخر على الغياب الكلي للدراسات ومخططات التهيئة السياحية.

كما أن اعتماد الجزائر على النفط كمصدر أول أساسي لجلب العملة الصعبة وكدعامة اقتصادية،جعل السياحة في آخر اهتمامات الدولة الجزائرية،ولم يجعل منها خيارا استراتيجيا ل صنفها دائما كقطاع ثانوي.

-Belkacem heddar.role socio économique du tourisme-cas de L.ALGERIE. ed Enap.1987à1988p69

-مدينة جيجل تعكس الوضعية الوطنية في نموذج مصغر،كونها لم تستطع لحد الآن على التحكم في النمو الحضري السريع،يطبعه تسيير حضري ضعيف يسيطر عليه الجهاز البيروقراطي، لم تستطع من خلاله أن تجد منفذا من أزمة سكن حادة،تحل بها أزمة المجال الحضري وانعكاساته على مختلف الوظائف الحضرية للمدينة التي توقفت عن أداء دورها التثقيفي،واستحوذ القصدير على أحياء "أولاد عيسى "،"الرابطة" و "احراثن".

-ولا ننسى في هذا السياق أن الوضع الأمني ببلادنا ،والذي ألقى بظلاله على مدينة جيجل لعشرية كاملة،خلف دمارا شديدا في بعض القرى والمداشر،نجم عنه هجرة رهيبة كما أسلفنا،وبعد الاستتباب الأمني الذي شهدته المنطقة،توجهت أنظار المسؤولين نحو إصلاح وترميم مايمكن ترميمه في سبيل تمهيد الطريق لإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي،ومن جهة أخرى تسبب ذات الوضع في عزوف السواح عن الاصطياف بشواطئ الولاية،مما جعل التفكير في دور جيجل السياحي يختفي تماما من اهتمامات السلطات والقائمين على شؤون الولاية،وما يعكس هذا الطرح الوضعية التي آلت إليها فنادق الولاية التي تضطر إلى غلق أبوابها بعد رحيل آخر مصطاف من المدينة،وطيلة أيام السنة الأخرى تعمد للحفاظ على نشاطها إلى تحويل الفنادق لممارسة الممنوع في سرية تامة.

هذه الوضعية شجعت ممارسي السياحة على عدم السعي لجلب السواح وبعث الحركية السياحية المنتظرة من الدور المنوط بهم،فيقتصر بذلك نشاط الوكالات السياحية على تنظيم رحلات الحج والعمرة،والرحلات نحو الدول الشقيقة والصديقة،بعرض أسعار تنافسية،فيما تحاول الفنادق بعيدا عن الانحراف السياحي إغراء المتزوجين الجدد لقضاء عدة أيام مقابل خدمات أخرى مجانية يضمنها الفندق،كمنحهم نهاية أسبوع مجانية في حال إقامتهم بالفندق مدة تقارب

الأسبوع،مع تسجيل إشهار محتشم لهياكل الاستقبال بالولاية في مختلف وسائل الإعلام،نظرا لغياب ثقافة الإشهار لديهم،أمام وجود الكثير ممن لاتربطهم أية علاقة عمل بالجانب السياحي.

وأمام سوء وضعية الفنادق غير المصنفة صفة كلية،لايمكن الحديث عن فئة فندقية متمهنة ومتكونة،مما يضمن توفر عامل الاحترافية،فالاعتقاد السائد لديهم أن الفندقة أو السياحة بشكل عام عبارة عن تجارة يمكنها أن تواجه عدة مشاكل ،مما ينكس سلبا على الدور الفعال للمؤسسة الفندقية.

كما دفع تدهور الواقع الحضري بالمدينة وانعكاساته السلبية على الفعل السياحي،إلى انتهاج السلطات في السنوات القليلة الأخيرة سياسة جديدة،تقضي بإنشاء فنادق جديدة مقاييس تحترم على الأقل السائح،وإنشاء مناطق التوسع السياحي في محاولة لخلق انطلاقة فعالة للتنمية السياحية بالولاية،كما تقوم بعض الجمعيات .بمبادرات لتنظيف الأحياء والشواطئ في محاولة للحفاظ على نظافة وجمالة المدينة ذات المناظر السياحية الخلابة،باستغلال المؤهلات السياحية المتوفرة،التي يمكن لها أن تؤسس لسياحة علمية بعد الانتهاء من بناء مسجد الأنصار احد أضخم المساجد بالجزائر،والمسجد الثقافي الإسلامي،والسياحة الرياضية .بمرتفعات الولاية كمنطقة "بوعفرون" ببلدية جيملة،ناهيك عن السياحة التثقيفية والتاريخية والاستكشافية أيضا نظرا لمناظرها الخلابة .

واعتبارا لهذه الأفكار كمرجعية في افهم والتحليل وانطلاقا من دراستنا الميدانية فقد توصلنا إلى التحقق من فرضياتنا على النحو التالي:

أولا:نتائج الدراسة على ضوء فروضها

الفرضية:تلعب الخدمات السياحية دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الحضري بالمدينة

أكدت الشواهد الكلية والحقائق الميدانية صدق الفرضية،إلى حد كبير وذلك بالدور الفعال الذي تلعبه الخدمات السياحية في نمو الاقتصاد الحضري،وأن هذه الحقيقة وقفنا عليها في تحليل الفرضية من خلال الدراسة الميدانية بمدينة جيجل،من خلال مالمسناه بعد اكتشافنا لواقع الفنادق والمستوى الحقيقي للخدمات السياحية التي تقدمها،والتي تبقى ضعيفة مما انعكس بطريقة غير مباشرة على تباطؤ نمو الاقتصاد الحضري والتنمية السياحية بشكل خاص،كما تحققنا من وجود بعض المعوقات التي حالت دون تطوير مستوى الخدمات السياحية،لغياب التشجيع ،وتحايل المستثمرين في المجال السياحي في غفلة من الدولة،التي تجعل السياحة آخر اهتماماتها،في مختلف المشاريع التنموية.

الفرضيات الجزئية:

- يتحقق نمو الاقتصاد الحضري في حسن استغلال الخدمات السياحية.

الدراسة الميدانية أكدت صحة الفرضية الجزئية الأولى،فالاقتصاد الحضري بمدينة جيجل يعاني الركوض من هذا الجانب،نظرا للهوة الكبيرة المسجلة في مجال استغلال الخدمات السياحية وتطويرها،الذي يبقى جد ضعيف

- تؤدي العراقيل الإدارية إلى تدني مستوى الخدمات السياحية

هذه الفرضية منحتنا فرصة الاطلاع على الصعوبات والعراقيل التي تواجه الراغبين في الاستثمار،حتى أن المهاجرين من أبناء الولاية ،كشفوا لنا أنهم ذهبوا ضحية العراقيل الإدارية والبيروقراطية،الرغم من كونهم حملوا مشاريع استثمارية ضخمة ،تعود بالإيجاب على الاقتصاد الحضري المدينة وأبنائها،كما أنهم اضطروا إلى العودة إلى ديار الغربة بعد الوعود الكاذبة المقدمة لهم من قبل السلطات،مما حرم القطاع السياحي من استثمارات هامة.

- يساهم القطاع غير الرسمي الخدماتي في نمو الاقتصاد الحضري.

ساهمت الإقامة عند القاطن كما ذكرنا في الفصل الرابع في تخفيف من أزمة نقص هياكل الاستقبال بالولاية،كما استطاعت شقق الخواص أن تلبي رغبات مئات العائلات التي عجزت عن تسديد تكاليف الإقامة بالفنادق،خاصة وأن الإقامة عند القاطن سمحت للمصطافين باستغلال الشقق للطبخ وتوفير المأكل،وبالتالي استغلال النقود الموفرة في اقتناء حاجيات أخرى،أو تمديد فترة الإقامة لأيام أخرى،رغم أن هذه المساهمة من القطاع الخدماتي غير الرسمي شكلت محل احتجاج أصحاب الفنادق،الذين يرون فيها ضررا كيرا على مهنتهم،باعتبارهم يفقدون الآف الزوار،كما يدفعون الضرائب ثمنا للخدمة،في الوقت الذي تعود فيه الأرباح على النشاط غير الرسمي.

- تساعد الممارسات الاجتماعية السائدة في نمو السياحة

بالرغم من الطابع المحافظ الذي تنفرد به مدينة جيجل،والتي تجعل سكانها ينفرون من كل هو أجنبي،إلا أن الممارسات الاجتماعية غطت على بعض النقائص،حيث تكفل الأطفال بتوفير المأكولات الخفيفة،التي ترتفع أثمانها بمطاعم ومحلات المدينة،وذلك دون الحديث عن الظروف غير الصحية التي تسوق فيها،والتي تشكل خطرا كيرا على صحة المصطاف،والأوساخ المنجرة عن ذلك والتي تزيد من تلوث الشواطئ،خاصة في ظل افتقار معظمها إلى المراحيض العمومية،

إضافة إلى استغلال مواسم الاصطياف لتسويق بعض المنتجات ذات الطابع التقليدي، والتي يقبل عليها السائح للذكرى.

ثانيا:نتائج الدراسة على ضوء الدراسات والبحوث المشابهة

النتائج التي توصلت إليها دراستنا لاتختلف في واقع الأمر مع ما توصلت إليه

الدراسات السابقة،بل هناك أكثر من ذلك جملة من النتائج التي تشابه في جوانب عديدة تلك الدراسات،رغم الاختلاف الوارد بطبيعة الحال في جوانب أخرى،وهذا ما يدعونا إلى الإشارة منذ البداية إلى التوافق شبه الكلي مع بعض المحاولات التي تم عرضها،خلال هذه الدراسة.

ثالثا :موقع الدراسة الراهنة من النظرية الحضرية

لقد حاولنا منذ البداية أن نضع دراستنا في سياق الدراسات الحديثة لعلم الاجتماع وفقا لمعطيات وأولويات ،كما سعينا إلى توظيف المرجعيات النظرية في فهم الحقائق المحلية،وبهذا كشفنا بأسلوب أو بأخر عناصر النظرية الايكولوجية في البحث والتحليل،ومقاربات نظرية مختلفة في تفسير واقع التنمية السياحة بمدينة جيجل كظاهرة اجتماعية،نذكر منها نظرية القطاع الحضري غير الرسمي ،نظرية الهامشية الحضرية والأحياء المتخلفة ودور الأبعاد الثقافية في تطوير المجال الحضري .

الخاتمة

تشكل المدينة مرآة المستوى الحضاري للأمم،وفضل معالمها تعرف قيمة البلدان والدول،ومن هذا المنطلق فان التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات المحاصرة تتمثل في التحكم في التحضر،وفي تسيير الواقع الحضري ،خاصة في مجال استخدامات الأرض ،كما أن الظاهرة الحضرية الحديثة الناتجة عن تفاعل عوامل كثيرة تم التعرض إليها في عدة جوانب من هذا البحث تؤكد ماسبق ذكره،ومنها ظاهرة السياحة التي انعكست آثارها السلبية ليس على التنمية الحضرية فحسب ،وانما على التنمية الشاملة للمجتمع بصفة عامة،والجزائر ابلغ مثال على ذلك،فنحن نحاول تقليد الأجانب في ممارسة السياحة،لكننا لانمارسها كما يمارسونها،ولا نعطيها حقها كما يفعلون،بل أكثر من ذلك نعتبرها تجارة فقط،نحقق من خلالها أرباحا كما قد نتكبد خسائر،وفي هذا السياق حاولت هذه الدراسة تشخيص أسباب المرض،واقتراح بعض الوصفات لمعالجة التدهور التي تشهده السياحة بالجزائر،بإبراز العوائق والمشوهات،والسياسات الفاشلة،والمخططات العاجزة والفقيرة إلى المعايير الميدانية،وتحولت في غضونها السياحة إلى ممارسات تجارية بحتة،غابت عنها الأبعاد السياحية وحلت محلها تسويق كل شيء باسم السياحة،وتفضيل السياحة الجنسية على حساب الأنواع الأخرى،في توجه خطير يحصر الفعل السياحي في استغلال أوقات تجمع البشر لممارسة الرذائل تحت غطاء السياحة،في اعتقاد خاطئ بأن ذلك السيل المؤدي إلى استقطاب السواح وتطوير السياحة،وهو مايحصل حاليا في الكثير من المدن الجزائرية.

إن إدراك أهمية السياحة في تطوير الاقتصاد الوطني وبديلا حقيقا لقطاع المحروقات أمر في غاية الأهمية،وتشخيص الأزمات والوقوف على مكمن الداء

والسعي إلى معالجته بات من أولى الأولويات المطروحة على الدراسات الحضرية في علم الاجتماع وجميع العلوم المهتمة بمشكلات المدن .

لكن كيف يمكننا تطوير الخدمات السياحية تحسبا لتطوير القطاع السياحي بالجزائر؟ و أين تكمن عوائق التدهور الكبير في مستوى الخدمات السياحية،والتي رهنت مستقبل القطاع السياحي بالجزائر ،على عكس ماهو حاصل في دول الجوار؟.

ولتبقى هذه الأسئلة مطروحة ربما لبحوث أخرى من شانها أن تصل إلى إجابة واقعية تشخص الداء وتضع الوصفة العلاجية المناسبة.

الاقتـــراحـــات والتـــوصيـــات

آفاق السياحة بجيجل

لقد أوضحت هذه الدراسة عمق الأزمة التي تعيشها التنمية السياحية،كما بينت الفوضى التي تعيشها المدينة في ظل الاستغلال العشوائي للمجال،اعتبارا من خلفيات ومعطيات وأسباب ساهمت في تفاقم الوضع،وتتمثل الأزمة في الإهمال الكبير الذي ميز الاهتمام بقطاع السياحة،وجعله آخر اهتمامات السلطات،رغم أن قطاع السياحة يعتبر بديلا حقيقيا في نمو الاقتصاد الحضري،باعتبار مدينة جيجل سياحية ،استغلال مؤهلاتها في هذا الجانب كفيل بإحداث الوثبة التنموية،والمساهمة في حل العديد من المشاكل الاجتماعية والظواهر،وفي مقدمتها ظاهرة البطالة التي تفشت بشكل مقلق في أوساط شباب المنطقة.من هذا المنطلق يجب أن نعطي للسياحة حقها الفعلي في المخططات التنموية،بل وجب منحها الأولوية مادامت الولاية سياحية بالدرجة الأولى كما أسلفنا،طمعا في تحقيق تنمية مستدامة للوضع المتدني في هذا الجانب،وذلك بانتهاج سياسة واضحة المعالم ومنسجمة فيما يخص الاستثمارات السياحية،وإعادة هيكلة وتأهيل

الموجود منها وتحديثه لتفعيل وظيفته،بوضع إطار وطني للمتابعة والاقتراح في مجال النهوض بالقطاع السياحي ،وحتى إن أمكن إعداد دراسات حول تطور ونمو التنمية السياحية بمختلف المدن الجزائرية،باحترام قوانين البناء والتعمير والتخطيط ،وإعطاء الفرصة للخبراء لانتهاج سياسة هادفة،لتطوير السياحة وجعلها تحاكي في خدماتها السياحة العالمية،من خلال دراسات محكمة ذات توقعات زمنية مضبوطة لرسم تحديات المستقبل ومسايرة عولمة التمدن والمدينة،تليها رسم سياسة تنموية أكثر شمولية وهادفة،باعتبار المدينة هي صورة المجتمع والسياحة تعبر عن واقع المدينة.

وينبغي أن نستغل التخصصات المتوفرة في الجامعة في علم الاجتماع وعلم النفس والهندسة المعمارية ،وغيرها من الشعب المتصلة بالدراسات الإنسانية والمعمارية والتهيئة الحضرية ،أن توظف بحوثها في رسم رؤى مستقبلية للتغيرات الاجتماعية والتنموية في المدينة.

كما يجب على الجماعات المحلية ومختلف السلطات أن تمنح العناية الكاملة لقطاع السياحة،باعتباره مستقلا بديلا لسلاح النفط في جلب العملة الصعبة للبلاد،وبالتالي ضرورة معالجة ابسط المشاكل التي تعتبر عقبات في وجه تطوير هذا المسار التنموي،والعمل على تشجيع المبادرات والاستثمارات،وتقديم المساعدات وتوزيع الإعانات بشكل تطبعه العدالة بين مالكي الفنادق ومختلف هياكل الاستقبال،حتى يشعر الجميع بالدور المنوط به،ولا يحس بالتفرقة،فيضطر متعمدا أو عكس ذلك إلى تحويل الأموال المحصلة في مجال الاستثمارات السياحية إلى وجهة أخرى،أو ينحرف عن أخلاقيات الممارسة السياحية.

يمكن كذلك استحداث مسابقات وطنية تتعلق بمستوى الخدمات السياحية المقدمة ،على الصعيد الوطني،واختيار أحسن الفنادق الرائدة في مجال الترويج لجدب اكبر قدر من السواح.

الـــــملاحـــــق

الرقم	المشروع	الموقع	يشغل	طاقة الإيواء	ملكية الأرض	ملاحظات
01	نزل طريق	منطقة التوسع السياحي الأشواط الطاهير	16	40	ملك للدولة	المشروع متوقف بسبب نزاع قضائي
02	نزل	منطقة التوسع السياحي بلدية العوانة	68	80	ملك للدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
03	نزل	الطاهير	15	74	ملك للدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
04	نزل	سيدي معروف	20	72	ملك خاص"	المشروع متوقف لأسباب مالية
05	نزل	الميلية	35	110	ملك خاص	المشروع متوقف لأسباب عائلية
06	نزل	منطقة التوسع السياحي كتامة جيجل	10	40	ملك البلدية	يقوم حاليا بإتمام أشغال التهيئة الداخلية للطابق العلوي
07	نزل ريفي	الرابطة جيجل	20	64	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
08	مطعم	منطقة التوسع السياحي س ع العزيز	20	64	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
09	حديقة تسلية	منطقة التوسع السياحي تاسوست	38	-	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
10	نزل	الرابطة جيجل	12	60	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب تقنية- عدم احترام الاتفاقات:الكهرباء.البحر.قنوات صرف المياه القذرة...
11	مقصورات سياحية	منطقة التوسع السياحي تاسوست	10	282	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية ولا يمكنه إعادة بدأ الأشغال إلا بعد الانتهاء دراسة المنطقة
12	نزل	منطقة التوسع السياحي كتامة	14	70	ملك البلدية	المشروع متوقف لأسباب مالية- الجزء الأول من المشروع مستغل
13	نزل	منطقة التوسع السياحي كتامة	14	70	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية وعائلية
14	نزل ريفي	منطقة التوسع السياحي تاسوست	30	102	ملك الدولة	المشروع متوقف إلى غاية دراسة المنطقة
15	نزل	الطاهير	33	120	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
16	مركب سياحي	منطقة التوسع السياحي برج بيلدة العوانة	36	230	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
17	نزل	منطقة التوسع السياحي س ع العزيز	18	144	ملك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية

18	نزل	المالية	19560	60	140	ملـــــك الدولة	المشروع متوقف بسبب نـــزاع حول الأرضية
19	نزل	بلغيموز-العنصر	1484	15	70	ملـــــك الدولة	صاحب المشروع غير موجـــود ويحاول تغيير المشـــروع عـــن طبيعته الى سكنات بحجة عـــدم جدوى المشروع
20	نزل ريفي	الطاهير	500	15	25	ملـــــك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
21	نزل طريق	م ت س افتـــــيس العوانة	7534	10	40	ملـــــك الدولة	المشروع متوقف لأسباب مالية
22	نزل 4 نجوم	الميلية	4684	20	72	ملـــــك الدولة	المشروع توقف بسبب توقـــف المنطقة الحرة
23	نزل	جيجل	325	15	68	ملك خاص	المشروع توقف مؤخرا لأسباب مالية
24	نزل	جيجل	225	20	70	ملك خاص	الأشغال متواصلة مع إمكانيـــة اســـتغلاله خـــلال موســـم الاصطياف
25	مركزتجاري:خدماتي-حرفي	م ت س تاسوست	17.438	15	--	ملـــــك الدولة	الأشغال متواصلة
26	نزل	م ت س كتامة	260	20	104	ملك خاص	المشروع هو إعادة تهيئة مسكن إلى فندق
27	مقصورات سياحية	م ت س اولاد بوالنار	1320	15	52	ملك خاص	تحصل على الموافقة المبدئية مـــن وزارة الســـياحة ولم تنطلـــق الأشغال لأسباب تقنية وطلـــب منه تغيير المشروع
28	نزل	م ت س سيدي ع العزيز	16.500	11	120	ملـــــك الدولة	الأشغال انتهت والنزل مستغل حاليا

أبطاقة مشاريع الاستثمار الخاص:

الرقم	محتوى المشروع	الموقع	المساحة متر مربع	ملكية الارض	طاقة التشغيل المحدثة أو المتوقعة	تاريخ الحصول على عقد الملكية	تاريخ الحصول على رخصة البناء	تاريخ الانطلاق الفعلي للمشروع	العراقيل والصعوبات والحلول
01	فندق	م.ت.ي تاسوست	5000	ملك للدولة	15	86/03/12	90/12/25	--	تم بيع الارضية لصالح السيد ب-ب ،م.ت.س محل دراسة
02	فندق	بلغيموز	1484	ملك الدولة	15	85/12/31	85/01/14	--	صاحب المشروع غير متواجد بارض الوطن
03	مركب سياحي	م.ت.س بليدة العوانة	30800	ملك للدولة	36	88/08/06	84/08/22	1988	مشكل التمويل الجزء الاول من المشروع مستغل
04	فندق	م.ت.س بليدة العوانة	7850	ملك للدولة	20	89/09/19	89/07/22	1989	مشكل التمويل
05	نزل طريق	الأشواط	6800	ملك للدولة	16	87/12/13	87/07/27	1987	نزاع على الارضية
06	مقهى ومطعم	م.ت.س .س عبد العزيز	450	ملك للدولة	08	93/02/14	94/05/07	1994	مشكل التمويل تاريخ الحصول

									على خصة البنـــــاء 1987
07	نـــزل طريق	م.ت.س افتيس	3000	ملـك للدولة	10	92/08/05	- -	- -	مشـــكل التمويل
08	فندق	الطاهير	834	ملـك للدولة	33	95/10/08	96/02/16	1996	مشـــكل التمويل
09	حديقة تسلية	م.ت.س تاسوست	50000	ملـك للدولة	38	97/02/24	97/03/31	1997	مشـــكل التمويل
10	فندق	الطاهير	4000	ملـك للدولة	15	96/12/07	97/11/29	1997	مشـــكل التمويل

الرقم	محتـــوى المشروع	الموقع	المساحة متر مربع	ملكية الارض	طاقـــة التشغيل المتوقعة	تاريخ عقـد الملكية	تاريخ الحصول على رخصـة البناء	تـــاريخ الانطلاق الفعلـــي للمشروع	العراقيـــل والصـــعوبات والحلول
11	فندق	الميلية	2267	ملـك للدولة	35	97/03/10	97/08/16	1997	نـزاع علـى الارضية
12	مقصورات سياحية	م.ت.س.تاسوست	28171	ملـك الدولة	10	97/03/31	97/12/14	1997	مشـــكل التمويل
13	فندق	الرابطة-جيجل	1600	ملـك للدولة	12	97/06/29	97/11/29	1997	مشكل تقني
14	نزل ريفي	الرابطة-جيجل	600	ملـك للدولة	20	97/03/31	97/11/29	1997	مشـــكل التمويل
15	فندق	الميلية	4684	ملـك للدولة	11	97/03/25	98/05/18	1998	ينجز في اطار المنطقة الحرة
16	نزل ريفي	الطاهير	500	ملـك للدولة	15	97/03/31	97/09/15	1997	مشـــكل التمويل
17	نزل	م.ت.سســـيدي ع العزيز	1200	ملـك للدولة	18	97/05/16	97/05/13	1997	مشـــكل التمويل
18	فندق	م.ت.س.كازينو	2583	ملـك للدولة	18	97/05/13	89/06/06	1989	مشـــكل التمويل
19	فندق	م.ت.س.كازينو	650	ملـك للدولة	14				التمويل.الجزء الأول مستغل
20	فندق	سيدي معروف	918	ملـك خاص	20		97/11/09	1997	مشـــكل التمويل

الرقم	محتـــوى المشروع	الموقع	المساحة متر مربع	ملكية الارض	طاقـــة التشغيل المحدثة او المتوقعة	تـــــاريخ الحصول على عقد الملكية	تـــاريخ الحصول علـــى رخصـــة البناء	تـــاريخ الانطلاق الفعلـــي للمشروع	العراقيـــل والصعوبات والحلول
21	فندق	الميلية	-	ملك للدولة	15	---	---	---	مشـــكل التمويل
22	فندق	جيجل	298	ملك خاص	10		2000	2006	-
23	فندق	جيجل	225	ملك خاص	20	2001	2001	2006	-
24	فندق	م.ت.س- كازينو	1200	ملك البلدية	10	97/03/31	1989	-	مشـــكل التمويل
25	فندق	م.ت.س- تاسوست	5000	ملك للدولة	31	1999	1999	-	-
26	فندق	م.ت.س-اولاد بوالنار	706	ملك خاص	18	-	-	-	عـــــدم الانتهاء من دراســـة مخطط شغل الاراضـــي اولاد بوالنار
27	مقصورات سياحية	م.ت.س-اولاد بوالنار	1320	ملك خاص	10	---	---	---	مديريـــة البيئة ابدت الرأي بعدم الموافقة
28	نـــــزل ســـياحي مفروش	م.ت.س.كازينو	340	ملك خاص	12	----	-----	---	-----
-	----	------	162660	-	505				

جدول يمثل بطاقة مشاريع الاستثمار

-قائمة مشاريع الاستثمار:

نوع المشروع	عدد المشاريع	ملكية الأرضية	طاقة الاستيعاب الاجمالية	متوقف لاسباب مالية	متوقف لاســباب اخرى(تقنية..نزاع عــائلي..عــدم احترام الاتفاقيات
نزل	25	80%ملــك للدولة 20% ملــك للخواص	2319	13	12

جدول يمثل مشاريع الاستثمار

-بطاقة مشاريع الاستثمار الخاص:

نوع المشروع	ملكية الارضية	تاريخ الانطلاق الفعلي للمشروع	العراقيل والصعوبات والحلول	عدد المشاريع
فندق	ملك للدولة	1987	-نزاع على الأرضية	01
مركب سياحي	ملك للدولة	1988	مشكل التمويل الجزء الأول من المشروع مستغل	01
فندق	ملك للدولة	1989	- مشكل التمويل	02
فندق	ملك للدولة	1996	- مشكل التمويل	01
فندق	ملك للدولة	1997	مشكل التمويل مشكل تقني نزاع الارضية	09
فندق	ملك للدولة	1998	- ينجز في إطار المنطقة الحرة	01
فندق	ملك خاص	2006	- مشكل التمويل	02

جدول: بطاقة مشاريع الاستثمار

-طلبات الاستثمار السياحي التي تمت دراستها من طرف اللجنة الوزارية بتاريخ:2005/04/24

جدول : طلبات الاستثمار

الرقم	طبيعة المشروع	الموقع	قدرات الايواء سرير-	رأي اللجنة الوزارية
01	**فندق 04 نجوم**	**منطقة التوسع السياحي العوانة**	**400**	**موافقة مبدئية-ضرورة إعداد دراسة تقنية اقتصادية للمشروع وإعادة النظر في تكلفة المشروع**
02	**فندق 04 نجوم**	**منطقة التوسع السياحي العوانة**	**520**	**موافقة مبدئية-ضرورة إعداد دراسة تقنية اقتصادية للمشروع**
03	**20 فيلا**	**منطقة التوسع السياحي العوانة**	**-**	**رفض المشروع لعدم تطابقه مع تطلعات القطاع بخصوص رفع قدرات الإيواء**
04	**مركب سياحي**	**منطقة التوسع السياحي افتيس**	**380**	**تقديم الضمان البنكي- إعداد دراسة تقنية اقتصادية للمشروع**

- **طلبات الاستثمار السياحي التي تمت دراستها من طرف اللجنة الوزارية بتاريخ:2005/08/31**

طبيعة المشروع	الموقع	قـــدرات الايـــواء- سرير-	رأي اللجنة الوزارية
مركب سياحي	رأس العافية	206	موافقة مبدئية على المشروع مع ضرورة إصدار قرار ولائـــي لتحويـــل الأرضية من الديوان الوطني للإشارة البحرية
قرية سياحية	تاسوست	392	موافقة مبدئية مع ضرورة إتمام الملف
مركب سياحي	س ع العزيز	684	موافقة مبدئية مع ضرورة إتمام الملف-تقديم الضمان البنكي-تقديم دراسة تقنية اقتصادية للمشروع
نزل طريق	بوبلاطن	50	تأجيل الملف إلى الدورة المقبلة
نزل	س ع العزيز	-	موافقة مبدئية -تقديم الضمان البنكي-تقديم دراسة تقنيـــة اقتصـــادية للمشروع
نـــــــــزل ومقصورات	عدوان علي	180	موافقة مبدئية مع ضرورة رفع قدرات الإيواء وإعادة النظر في المســـاحة المطلوبة
قرية سياحية	أولاد بوالنار	210	موافقة مبدئية مع ضرورة رفع قدرات الإيواء
نزل طريق	اشواط	60	تغيير المشروع إلى فندق-تقديم دراسة تقنية اقتصادية للمشروع-تقـــديم ضمان بنكي
مركب سياحي	تاسوست	-	تقديم دراسة تقنية اقتصادية للمشروع-تقديم ضمان بنكي
مركب سياحي	تاسوست	-	تقليص المساحة المطلوبة- تقديم ضمان بنكي
مركب سياحي	عربيد علي	2760	مشروع ضخم- تقديم دراسة تقنية اقتصادية للمشروع
فندق	العوانة	250	تقديم دراسة تقنية اقتصادية للمشروع-اعادة النظر في تكلفة المشروع
فندق	تاسوست	102	تقديم دراسة تقنية اقتصادية-تقديم بيان القدرات المالية

جدول يمثل قائمة طلبات الاستثمار المدروسة

-طلبات رخصة البناء

طبيعة المشروع	الموقع	قدرات الإيواء-سرير-
فندق	منطقة .التوسع.السياحي أولاد بوالنار	32
فندق	منطقة .التوسع.السياحي أولاد بوالنار	40
نزل ريفي	منطقة .التوسع.السياحي أولاد بوالنار	30
فندق	تجزئة المحطة جيجل	104

جدول يمثل طلبات رخص البناء

-طلبات تخصيص قطع أرضية للاستثمار السياحي في انتظار الدراسة:

طبيعة المشروع	الموقع	قدرات الإيواء-سرير-	ملاحظات
فندق	بوبلاطن	60	

مركب سياحي	منطقة التوسع السياحي العوانة	1468	
مركب سياحي	دار الواد	380	
فندق 03 نجوم	سيدي ع العزيز	80	
فندق	تاسوست	168	
مركب سياحي	منطقة التوسع السياحي كازينو	400	
فندق	منطقة التوسع السياحي القنار	140	
نزل طريق	س ع العزيز	80	
فندق 3 نجوم	منطقة التوسع السياحي العوانة	100	
مركب سياحي	منطقة التوسع السياحي العوانة	380	
55 مقصورة	منطقة التوسع السياحي العوانة	330	
مركب سياحي	س عبد العزيز	146	
فندق	بئر الحلوف قروش	-	في انتظار الدراسة الخاصة بالمشروع
قرية سياحية	رأس العافية	250	الملف أودع مؤخرا
مركب سياحي	رأس العافية	1810	الملف أودع مؤخرا
قريةسياحية	العوانة	330	الملف تم إيداعه بتاريخ:2005/11/21
//////////	المجموع	12316	

جدول يمثل طلبات تخصيص قطع أرضية للاستثمار السياحي

- **ملفات معتمدة في إطار**:القانون11/82المؤرخ في1982/08/21و88/25المؤرخ في12جويلية1988

الرقم	النشاط	الموقع	مرجع الملكية أو مقرر الامتياز	مرجع رخصة البناء
01	نزل سياحي	بلغيموز العنصر	09بتاريخ1985/12/31	1985/01/14
02	مركب سياحي	الصخر الأسود العوانة	10بتاريخ88/08/06	1984/08/22
03	نزل سياحي	تاسوست	03بتاريخ86/03/12	1990/12/25
04	نزل-مقهى ومطعم	كسير العوانة	227بتاريخ1989/09/19	1989/07/22
05	وحدة إنتاج الجبن	الشقفة	166بتاريخ89/06/17	1989/02/20
06	محطة خدمات	قاوس	410بتاريخ 90/11/30و91/08/03	////
07	مركب سياحي	العوانة	149بتاريخ89/06/06	/
08	مركب سياحي	دار الواد زيامة	197بتاريخ89/07/17	
09	مقهى ومطعم	سيدي عبد العزيز	141بتاريخ97/06/08	
10	نزل سياحي	سيدي عبد العزيز	1987/03/23	
11	نزل سياحي	تاسوست	11بتاريخ1987/01/28	

جدول يمثل الملفات المعتمدة

-الملفات المعتمدة من طرف اللجنة التقنية الولائية(C.T.W)

الرقم	طبيعة المشروع	الموقع	مرجع عقد البيع(الملكية)أو مقرر الامتياز
01	مجموعة سياحية	العوانة	295بتاريخ94/05/07

02	مركز استجمام	افتيس العوانة	37بتاريخ99/02/22
03	مركب سياحي	كيسير	282بتاريخ95/09/29
04	مركب سياحي	الكلم الخامس جيجل	408بتاريخ94/01/05
05	مقهى ومطعم	سيدي عبدالعزيز	173بتاريخ94/05/07
06	مقهى ومطعم	العوانة	15بتاريخ94/11/03

جدول يمثل الملفات المعتمدة

- مشاريع الاستثمار الوطني الخاص المعتمدة من طرف لجنة ترقية ومساعدة الاستثمارات CALPI

الرقم	طبيعة المشروع	الموقع
01	نزل حضري	الطاهير-مركز-
02	حديقة تسلية	تاسوست
03	نزل سياحي	تاسوست
04	نزل حضري	الطاهير-مركز
05	نزل حضري	الميلية-مركز-
06	57مقصورة سياحية	تاسوست
07	نزل سياحي	الرابطة جيجل
08	نزل سياحي	الميلية-مركز
09	نزل راقي	سيدي عبدالعزيز
10	20مسكن ترقوي	العقابي-جيجل
11	10مساكن فردية	العقابي-جيجل
12	بيت الشباب متعدد الخدمات	الرابطة جيجل
13	بيت الشباب	الطاهير
14	عمارة متعددة الخدمات	الطاهير
15	مركز تجاري ثقافي وحرفي	تاسوست
16	نزل سياحي15مقصورة سياحية	كيسير العوانة
17	16مسكن ترقوي	الميلية
18	252 مسكن ترقوي، مركز أعمال ونزل	جيجل

جدول يمثل مشاريع الاستثمار الوطني الخاص المعتمدة

ملاحظات مسجلة من وجهة قانونية:

1-تم منح حق الامتياز لجميع الأوعية ملك للدولة بناء على مقررات صادرة عن مديرية أملاك الدولة بدل قرارات ولائية وهذا مايتناقض مع النصـــوص الجـــاري العمل بها ، علما وان بعض المقررات لاتتضمن حتى المساحة.

العملية تم تعديلها خلال سنة2003 بمراسلة موجهة من السيد/وزير المالية إلى السيد/والي الولاية.

2-حتى غاية 2003وبدل القيام بعملية التنازل عن الأوعية ملك الدولة بعد تقديم شهادة المطابقة ، وإنهاء الأشغال كان حق التنازل يمنح بناء على تعليمات من الولاية بعد انجاز 20بالمائة إلى 30بالمائة من الأشغال وهو مايتناقض صراحة مع دفاتر الشروط النموذجية للقرارات الوزارية الخاصة باللجنة التقنية للولاية ولجنة الاستثمار.

3-العديد من الأوعية العقارية الممنوحة أو جلها تقع في مناطق التوسع السياحي أو ضمن الأملاك العمومية البحرية أو الغابية ،إذ أن حق الامتياز أو البناء إما مقيد بإجراء قانوني خصم(ANDT) أو يمنع قانونا البناء فيها.

4-المساحات الممنوعة للمشاريع تتجاوز تقنيا المعايير المعمول بها في مجال مساحات المشاريع الضرورية .

5- بعض المشاريع تم انجازها أو منح حق الامتياز في مستثمرات فلاحية فردية او جماعية دون تدخل مديرية المصالح الفلاحية.

6-بعض المشاريع تم منح سندات الامتياز في أوعية عقارية ملك خاص مما قد يعرض الدولة إلى تعويضات مالية .

7- لم تتم متابعة رخص البناء المسلمة من طرف المصالح التقنية أو المصالح الوصية مما سمح للمستثمرين ب:

أ-التعدي على مساحات غير مذكورة في العقد والبناء فيها.

ب-تغيير المشاريع إلى سكنات فردية ومحلات تجارية

ج-نهب الكثبان الرملية إذ كان يجب التحفظ عند تسليم رخص البناء لحماية الأملاك العمومية.

8-العديد من المشاريع عبارة عن هياكل إسمنتية داخل المحيطات الحضرية.

صور فوتوغرافية للجمال السياحي لولاية جيجل:

الصورة رقم 01:سفينة الأخوين بابا عروج و خير الدين

الصورة رقم 02:معلم تذكاري أمام مقر البلدية

الصورة رقم 03:ميناء بلدية زيامة منصورية

الصورة رقم 04:فندق كتامة

الصورة رقم 05:بعثات علمية(جزائرية وأجنبية) مغارة الكهوف العجيبة

الصورة رقم 06:بعثات علمية(جزائرية وأجنبية) شاطئ زيامة منصورية

الصورة رقم 07:شاطئ بوالنار

الصورة رقم 07:شاطئ بوالنار من زاوية أخرى

الصورة رقم 08:السوق الأسبوعية للمدينة